المصرف QIB

التقرير السنوي 2021

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

٤ الرؤية، الرسالة، القيم

٧ تقرير مجلس الإدارة

٩ تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

١٣ تقرير الأعمال
الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية
التصنيفات الإئتمانية ٢٠٢١
الجوائز التي حصدها المصرف سنة ٢٠٢١

٢٥ تقرير الحوكمة

٥١ تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٥٣ المؤشرات المالية

٥٦ البيانات المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

. تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
. تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
. احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

. النزاهة
. الشفافية
. العدل
. روح التعاون والعمل الجماعي
. الولاء والالتزام
. التميز

مجلس الإدارة

الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

السيد / عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة

السيد / ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات

السيد/ دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيديس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام، مجموعة المخاطر

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

السيد/سليم الحق
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات

تقرير مجلس الإدارة إلى إجتماع الجمعية العامة

نيابة عن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال المصرف للعام المالي ٢٠٢١.

لقد كان عام ٢٠٢١ عاماً من التعافي إلى حد ما أمام التبعات الجمة لجائحة كوفيد-١٩، وإن كان بمستويات وسرعات متفاوتة اعتماداً على استراتيجية إعادة الفتح ونجاح إطلاق اللقاح، فضلاً عن الفعالية العالية للتحفيز المالي المستمر الذي أدى إلى النمو في عام ٢٠٢١ فوق التوقعات.

لقد اتخذ المصرف عدداً من الإجراءات الوقائية ضد جائحة كوفيد-١٩ لحماية ودعم موظفيه وعملائه، وضمان استمرارية الأعمال والإستقرار المالي، وكانت سلامة موظفينا وعملائنا ولا تزال هي أولويتنا الرئيسية وبالتالي فإننا نقدم وعياً داخلياً وخارجياً مستمراً حول كيفية حماية الأفراد لأنفسهم والتصرف بمسؤولية لصالح مجتمعاتهم بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية، إضافة إلى الاستخدام القوي لقنوات الاتصال العالية الخاصة بنا.

لقد ظل المصرف يعمل بكامل طاقاته بفضل التقدم الذي طرأ على عروضنا الرقمية رغم أن غالبية العاملين يعملون عن بعد، وقد تمكنا من تنفيذ حملة شاملة للعمل من المنزل منذ بداية الوباء، والتي شهدت زيادة غير مسبوقة في الاعتماد على القنوات الرقمية من قبل عملاء المصرف الحاليين والجدد منذ ذلك الحين. كما قمنا بتسريع إدخال المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة إلى منصاتنا المحمولة وعبر الإنترنت لضمان استمرارية الأعمال، وقدمنا ضوابط إلزامية لحماية موظفينا في المكاتب الأمامية، وفي ذات الوقت قدمنا الدعم الكامل لعملائنا من الشركات والأفراد في هذا الوقت من عدم اليقين المالي بما يتماشى مع توجيهات الدولة ومصرف قطر المركزي.

لقد حافظ المصرف خلال عام ٢٠٢١ على ريادته وعززها في القطاع المصرفي القطري، واستمر في كونه أكبر بنك إسلامي وأكبر بنك خاص في قطر، كما واصل التركيز على برنامجه في التمويل الرقمي والذي ترجم بنجاح في زيادة مبيعاته وإيراداته، و يتبدى هذا النجاح الكبير من خلال تبني عملائنا الواسع لعروض المصرف الرقمية. كما كان للمصرف دوراً مميزاً في تطوير وتحديث القطاع المصرفي في الدولة من خلال ما قدمه من منتجات وخدمات رقمية مبتكرة لأول مرة في قطر. كما كان المصرف أول بنك إسلامي يقدم تطبيقاً للجوال لعملائه من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد سخر المصرف استثماراً واسعاً في كوادره البشرية وتطوير قدراتها من خلال تطبيق برنامجاً شاملاً من التعليم والتدريب المبتكر، إضافة لحيازته للعشرات من جوائز التميز المرموقة خلال هذا العام من مؤسسات ومنشورات مالية عالمية رصينة، مما أدى إلى ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في الشرق الأوسط.

وفي ظل ماشهده المصرف من تطورات إيجابية عالية رغم ظروف هذا العام الاستثنائية، فقد جاءت نتائج أعماله لتعزز مكانته كأحد أكبر المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي، إذ ارتفعت موجوداته من (١٧٤,٤) مليار ريال لعام ٢٠٢٠، إلى مبلغ (١٩٣,٩) مليار ريال لعام ٢٠٢١، وسجلت ودائع العملاء نمواً بنسبة ١١,٢٪، حيث بلغت (١٣١,١) مليار ريال مقارنة بمبلغ (١١٨,٢) مليار ريال لعام ٢٠٢٠، في حين بلغ إجمالي الدخل (٨,١) مليار ريال بنسبة

تقرير مجلس الإدارة إلى إجتماع الجمعية العامة

نمو ٢,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. ومن جانب آخر فقد تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١,٨٪ والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعة المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث بلغت نسبة تغطية التمويل المتعثر عند ٧٦,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢١، لتوافق تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق المصرف صافياً في أرباحه لعام ٢٠٢١ قدره (٣,٥٥٥,٣) مليون ريال لتكون عند نسبة زيادة قدرها ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وبناء على هذه النتائج فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٥٧,٥٪، بواقع (٠,٥٧٥) ريال قطري للسهم الواحد*.

لا يسعني في الختام، بالإنابة عن مجلس الإدارة ، إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدعمه وتشجيعه الدائم للقطاع المصرفي، والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، وأخص بالذكر مصرف قطر المركزي الذي كان داعماً ومؤازراً لكافة مكونات القطاع المصرفي والمالي، وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين، كل الامتنان والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف، وإلى هيئة الرقابة الشرعية تقديرنا لحسن متابعتهم، وإلى كل من السيد الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف ورفاقه من العاملين المخلصين معه لجهودهم المخلصة التي حققت للمصرف تلك النتائج المميزة.

وفقنا الله وإياكم لكل مافيه الخير والسداد للجميع.

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

*اعتمدت الجمعية العامة للمساهمين توصية مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف لعام ٢٠٢١

التعافي من جائحة كوفيد-١٩

خلال عام ٢٠٢١ - واصل المصرف في تسجيل نمو مطرد على صعيد كافة العمليات والخدمات. وفي عام ٢٠٢٠، أخذ الاقتصاد العالمي في التعافي من تداعيات وباء كوفيد – ١٩، إلا أنه ما يزال أمام الجميع طريق طويل لتحقيق نتائج مستدامة.

لقد باشر موظفو المصرف عملهم بعزيمة ومرونة والتزام، من أجل تحقيق رؤية البنك. ونحن نفتخر بالجهود المميزة التي يبذلها كل فرد من أفراد طاقم العمل بالمصرف.

لقد اتخذنا إجراءات احترازية صارمة فور تفشي الوباء لحماية عملائنا وموظفينا، مع ضمان استمرارية العمل. وبفضل استراتيجية الرقمنة الناجحة لمنتجاتنا وخدماتنا، عملنا بكامل طاقتنا، وطرحنا المزيد من الخيارات المريحة التي ساعدت على الوصول عن بعد لعملائنا أثناء تلك الفترة العصيبة.

لقد أطلقنا العديد من المبادرات منها تطبيق جوال المصرف الجديد كلياً، وتطبيق جوال المصرف للشركات، واللذين يتيحان لعملائنا من الأفراد والشركات القيام بكافة معاملاتهم المصرفية من أي مكان وفي أي وقت. ويعد المصرف أول بنك في قطر يطلق خدمة تفاعلية مصرفية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي، بالإضافة إلى حل تقديم الخدمات المصرفية عبر الفيديو، والوصول إلى منصات الوساطة لعمليات التداول المحلية. وواصلنا أيضاً الاستثمار في حلول الدفع الرقمية من خلال تقديم خدمتي Apple Pay وVisa Direct.

وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي، أصدرنا تقريرنا الأول عن الاستدامة لتسليط الضوء على جهودنا في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وكذلك على إنجازاتنا في تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وفي ضوء إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية، فإننا نعمل على دمج هذه المعايير في سياسات التمويل والاستثمار المطبقة في المصرف، بينما نواصل تقديم الدعم لمجتمعنا المحلي، وتمويل المشاريع التي تعمل على تقليل تأثيرنا على البيئة.

وعلاوة على ذلك، واصلنا دعم عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة طوال فترة جائحة كوفيد-١٩، من خلال المشاركة في البرامج التحفيزية التي يقدمها كل من بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، من أجل التخفيف من تأثير كوفيد-١٩ على أعمال هذه الشركات.

وتأتي الإنجازات التي حققها المصرف هذا العام نتاجاً لثقة المساهمين والعملاء، فضلاً عن الأساس القوي الذي يستند عليه المصرف، ومرونة القطاع المصرفي في قطر واستقراره.

الأداء العام لسنة ٢٠٢١

لقد كان عام ٢٠٢١ عاماً مليئاً بالتحديات والعقبات التي أعاقت الاقتصادات العالمية والإقليمية، وعلى الرغم من ذلك، واصل المصرف نموه من خلال التنفيذ الناجح لاستراتيجية الأعمال التي تعكس أداءً قوياً وثابتاً في جميع القطاعات.

تقرير الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف لعام ٢٠٢١

وقد حقق المصرف نتائج مالية إيجابية خلال العام المالي ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. فقد حققنا أرباحاً صافية عائدة لحقوق المساهمين بقيمة ٣,٥٥٥ مليون ريال قطري عن العام المالي ٢٠٢١، مقارنة مع ٣,٠٦٥ مليون ريال قطري عن العام السابق، وبنسبة زيادة قدرها ١٦٪.

ارتفع إجمالي موجودات المصرف بنسبة ١١,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث بلغت ١٩٤ مليار ريال قطري معززة بالنمو القوي في أنشطة التمويل والاستثمار. وسجلت الأنشطة التمويلية نمواً قوياً بنسبة ٧,٨٪ خلال عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ١٢٨ مليار ريال قطري في عام ٢٠٢١.

وسجلت ودائع العملاء نمواً قوياً بنسبة ١١٪ لتصل إلى ١٣١ مليار ريال قطري مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢٠. كما سجلت الأنشطة الاستثمارية نمواً كبيراً بنسبة ٣٣,٥٪ لتصل إلى ٤٤ مليار ريال قطري مقارنة بعام ٢٠٢٠.

وبلغ إجمالي الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٨,١ مليار ريال قطري مسجلاً نمواً بنسبة ٢,٢٪ مقارنة بـ ٧,٩ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٠، وهو ما يتوافق مع النمو الصحي للأنشطة التشغيلية الأساسية للمصرف. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف ٢٠,٧ مليار ريال قطري، بزيادة قدرها ١٣,٣٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢٠. وبنهاية ديسمبر ٢٠٢١، بلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال للمصرف ١٨,٩٪ وفقاً لمتطلبات بازل٣، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

كما تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل وذلك عند ١,٨٪، والتي تعتبر من أدنى المعدلات في المجال المصرفي، مما يعكس جودة المحفظة التمويلية للمصرف والإطار الفعال لإدارة المخاطر. ويواصل المصرف اتباع سياسته المتحفظة بتكوين مخصصات انخفاض القيمة مع تحسين نسبة تغطية للموجودات التمويلية المتعثرة إلى ٧٦,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢١.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، بلغ عائد حقوق المساهمين ١٧,٦٪ والعائد على الأصول ١,٩٪، وكلاهما الأعلى في السوق المحلية. وقد أدت زيادة المبيعات والكفاءة المعززة من خلال استراتيجية التحول الرقمي للمصرف إلى تحسين الكفاءة بشكل أكبر، وخفض نسبة التكلفة إلى الدخل والتي بلغت ١٨,١٪. وهي النسبة الأكثر كفاءة في قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ضمان النمو المستدام

على مدى السنوات الخمس الماضية، حافظ المصرف على أدائه القوي مقارنة بأداء القطاع المصرفي المحلي ككل. وخلال هذه الفترة، شهد صافي أرباح المصرف نمواً سنوياً مركباً قدره ١٠,٣٪، بينما سجل السوق متوسط نمو سنوي مركب بنسبة ٢,٨٪ خلال الفترة نفسها لتبلغ ٣,٥٦ مليار ريال قطري بنهاية العام المالي ٢٠٢١.

ألف ريال قطري

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	متوسط النمو السنوي المركب
الأصول	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥	١٦٣,٥١٩,٢١١	١٧٤,٣٥٦,١٧٥	**١٩٣,٩١٥,٩١٠**	**٦,٦٪**
التمويل	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	**١٢٨,٤٠٨,٥٢٧**	**٥,٨٪**
الودائع	١٠١,٨١٤,٥٥١	١٠٠,٥٩٧,٩٨٣	١١١,٦٢٠,٥٦٠	١١٨,١٤٣,٩٨١	**١٣١,٠٩٤,٧٩٩**	**٦,٥٪**
إيرادات التشغيل	٤,١٦٢,٣٣٢	٤,٥٠٢,٣٧١	٤,٨٣٠,١١٩	٥,٤٣٩,٣٢٥	**٥,٩٨٩,٦٥٩**	**٩,٥٪**
صافي الأرباح	٢,٤٠٥,٤٢٥	٢,٧٥٥,٣١١	٣,٠٥٥,٤٢٣	٣,٠٦٥,١١٥	**٣,٥٥٥,٢٩٦**	**١٠,٣٪**
العائد على متوسط الأصول	١,٦٪	١,٨٪	٢,٠٪	١,٨٪	**١,٩٪**	
العائد على متوسط حقوق الملكية	١٥,٣٪	١٧,٤٪	١٨,١٪	١٦,٧٪	**١٧,٦٪**	
نسبة التكلفة إلى الدخل	٢٦,٦٪	٢٥,٤٪	٢٢,٨٪	٢٠,١٪	**١٨,١٪**	

- أعلى عائد على متوسط الأصول في قطر : ١,٩٪.
- أعلى عائد على متوسط حقوق الملكية في قطر : ١٧,٦٪.
- أفضل نسبة كفاءة (التكلفة/الدخل) في قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : ١٨,١٪ (١٥,٧٪ على أساس مستقل).

تقرير الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف لعام ٢٠٢١

أداء مجموعات الأعمال

خلال العام، سجلت جميع مجموعات أعمال المصرف أداءً إيجابياً. فقد قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بتسريع نموها في عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت إيرادات التشغيل بنسبة ٦,٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وزادت محفظة التمويل بنسبة ١٢,٣٪ وشهدت ودائع العملاء نمواً بنسبة ٢٪ مقارنة بالعام السابق. ويعتمد نمو المصرف بشكل أساسي على تقديم المنتجات والخدمات والعمليات الرقمية الجديدة، مما أدى إلى زيادة حصتنا في السوق.

وواصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تعزيز مكانتها في قطر، مما جعل المصرف «البنك المفضل» للعملاء من الشركات، وأدى إلى تحقيق نتائج قوية في عام ٢٠٢١. حيث زادت محفظة تمويل الشركات بنسبة ٩,١٪، مع الاستمرار في دعم المقاولين وشركات تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسية في قطر، بما في ذلك الطرق والموانئ والمناطق اللوجستية والمدارس والمستشفيات وغيرها من المشاريع التجارية والمهنية، بما يتماشى مع التزامنا بالمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

لقد قمنا أيضاً برقمنة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تطبيقات الخدمات المصرفية، تتيح له الاستفادة من نموذج التمويل المحدد وأفضل الممارسات العالمية. ووصلت محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة للمصرف إلى ٢,٧٠٨ مليون ريال قطري بنهاية عام ٢٠٢١، مع تمويل مباشر يصل إلى ٢,١٠٧ مليون ريال قطري، وتمويل التجارة (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) بقيمة ٦٠٢ مليون ريال قطري.

إصدار الصكوك

أدار المصرف رأس الأموال والسيولة بشكل فعال، وحافظ على تكلفة الأموال عند مستويات معقولة وسط منافسة شرسة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي عام ٢٠٢١، تمكنا بنجاح من زيادة حجم برنامج إصدار الصكوك من ٤ مليارات دولار أمريكي إلى ٥ مليارات دولار أمريكي.

التصنيفات الائتمانية

في نوفمبر ٢٠٢١، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني – التصنيف الائتماني للمصرف عند "A"، بينما أكدت وكالة موديز تصنيفات الودائع طويلة الأجل عند "A1" في أكتوبر ٢٠٢١، وأكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمصرف عند "A-" بعد ترقية الملف الائتماني المستقل للمصرف في وقت سابق من عام ٢٠٢١. كما أكدت كابيتال إنتليجنس تصنيف المصرف طويل الأمد للعملات عند "A+" في أبريل ٢٠٢١.

إدارة المخاطر

ساعد الإطار القوي لإدارة المخاطر المصرف على التعامل مع التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩. وحافظ المصرف على محفظة عالية الجودة من الأصول الخطرة بنسبة ٨٣,٤٪ من المخاطر ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، وهي أقل معدل تكلفة انخفاض القيمة في السوق.

أما على صعيد المخاطر التشغيلية، فقد أنجز المصرف ٤٦ اتفاقية تقييم للمخاطر التشغيلية لمختلف قطاعات الأعمال لديه، وأنشأ إدارة مراقبة الاحتيال من خلال تطوير إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة ونظام معزز لرصد الاحتيال، ومراجعة سياساته وعملياته فيما يتعلق بمشاريع الرقمنة القائمة والجديدة للوقوف على ثغرات المخاطر التشغيلية وعلاجها. وعلاوة على ذلك، قام المصرف بتحسين أمن المعلومات. كما قام المصرف بتوسعة البنية التحتية لإدارة نقاط الضعف، وعمل على تطوير ضوابط الوصول القائمة على المخاطر، وصياغة مراجعة شاملة لنظام التقارير بهدف تبسيطها والتعرف على مدخلي البيانات والمستخدمين. وعلاوة على ذلك، فعّل المصرف نظام مراقبة مستمرة للتهديدات، للوقوف على النشاطات الإلكترونية الخبيثة والمريبة التي قد تتعرض لها بنيته التحتية، والتعامل معها على الوجه الأمثل، كما أنشأ وحدة قانونية جديدة ونظاماً لإدارة الأنشطة الداخلية والخارجية للوحدة بكفاءة.

رأس المال البشري

في مصرف قطر الإسلامي، نعتبر الثروة البشرية أعظم أصولنا، ويضطلع موظفونا بدور محوري في نجاحنا. ونحن نواصل تطبيق أفضل الممارسات في القطاع، عبر مجلس الإدارة، والتدريب والتعيين في المناصب الحساسة، وزيادة الكفاءة التنظيمية من خلال ترسيخ ثقافة الأجر مقابل الأداء وتحسين معايير الأداء الوظيفي وتقنينه.

لقد نجحنا في اعتماد طرق بديلة لتقديم التعلم، وضمان دعم التعلم دون انقطاع عند الطلب لجميع قطاعات الأعمال من خلال برنامج التعليم والتطوير، والذي قدم أكثر من ٣٥٠٠٠ ساعة تعليمية أثناء عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، قام المصرف بصياغة وتطوير مبادئ توجيهية إلزامية مفصلة للموظفين المعنيين إلى جانب الدعم الفكري لتعزيز كفاءتهم في العمل دون التأثير على راحتهم ورفاهيتهم بما يتوافق مع السياسات التنظيمية والداخلية وأفضل الممارسات الإجرائية.

وفي إطار برنامج رعاية الطلاب الجامعيين، قام المصرف بتعيين ١٣ مساعداً إدارياً ضمن برنامجنا المصرفي الناشئ الذي يوفر حلاً وظيفياً سلساً وموجهاً ومداراً لتشغيل الخرجين القطريين. وتُظهر أرقام التقطير الحالية أن القطريين يشكلون ٢٩٪ من

تقرير الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف لعام ٢٠٢١

إجمالي الموظفين، وأن المصرف يشارك باستمرار في مبادرات برنامج التوطين التابع لوزارة العمل (كوادر) لدعم وتطوير المواهب القطرية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى المصرف إلى تعيين ٢٥ مواطناً قطرياً في برنامج رعاية الطلاب، حيث ندرك أن التعليم هو حجر الزاوية في مستقبل أي بلد، وكجزء من إيماننا بأن تنمية الشباب تعني تنمية الدولة.

نحن في المصرف ملتزمون بمواصلة تصدرنا للقطاع المصرفي في قطر من خلال المنتجات المبتكرة، فقد قمنا بزيادة استثماراتنا في التكنولوجيا، الأمر الذي ساعدنا على إطلاق مبادرات رقمية أكثر قوة وقابلة للتطوير. ويتيح الوضع الجيد للمصرف تقديم أعلى مستوى من الخدمات، والحفاظ على مكانته باعتباره بنك إسلامي ورقمي رائد في قطر.

وختاماً أود أن أشكر المساهمين والموظفين على التزامهم المستمر الذي أدى إلى زيادة النمو والنجاح وتحقيق النتائج الإيجابية المرجوة. ونشكر عملاءنا على ولائهم وثقتهم التي أسهمت بشكل كبير في نجاحنا. كما أشكر رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس على دعمهم المستمر.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقرير
الأعمال

تقرير الأعمال

الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩

أحدث وباء كورونا هزة كبيرة في الاقتصاد العالمي، مما دفع الشركات إلى تغيير أنماط أعمالها واعتماد نهج أكثر مرونة وسرعة. وظل المصرف في بداية تفشي الوباء في طليعة جهود التخفيف من تأثير جائحة كوفيد -١٩، حيث واصل تقديم أفضل الخدمات للعملاء، مع ضمان الإلتزام بأقصى درجات الأمان والسلامة في جميع فروعه ومكاتبه.

ومع تطور احتياجات العملاء المصرفية بسبب الاعتماد المتزايد على القنوات الرقمية، استثمر المصرف الكثير من الموارد خلال السنوات القليلة الماضية في برنامجه للتحول الرقمي، لتلبية متطلبات عملائه حتى أصبح رائد الصيرفة الرقمية، ولأن إستراتيجية المصرف تركز بشكل خاص على العملاء، كان أكثر استعداداً لمواجهة التحديات التي سببها الوباء، حيث قام بتقديم منتجات رقمية مبتكرة بشكل أسرع وأكثر كفاءة لضمان إستمرارية خدماته. كما قام بتثقيف العملاء حول كيفية استخدام قنواته الرقمية.

يضع المصرف العميل في صدارة إهتماماته، لذلك واصل تعزيز منتجاته وخدماته الرقمية لضمان تجربة مصرفية أكثر أمانًا وراحة، حيث قدم منتجات وخدمات رقمية جديدة لدعم مختلف فئات المجتمع، فكان أول من أطلق حساباً رقمياً في قطر للعمالة المنزلية، يسمح لهم بفتح حساب وإجراء جميع معاملاتهم عبر تطبيق جوال المصرف.

كما أضاف المصرف العديد من المزايا إلى تطبيق جوال المصرف للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، بما في ذلك إمكانية تحديث جميع معلومات العملاء، وتأجيل أقساط التمويل، والتقدم بطلب للحصول على خطابات الضمان/ الاعتماد، مما يلغي حاجة العملاء إلى زيارة الفروع.

وقام المصرف بالاستجابة للتداعيات الاقتصادية للجائحة، خاصة على عملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بتأجيل سداد أقساط التمويل و الإعتمادات المستندية المستحقة، على هذا القطاع من الشركات، لمدة ستة أشهر متتالية، وذلك بأثر فوري ودون رسوم إضافية مع خفض الأرباح، حيث كان دعم العملاء من الشركات خلال فترة عدم إتضاح الرؤية للأوضاع المالية واضطراب التدفقات المالية للشركات أحد أولويات المصرف منذ بداية الأزمة.

كان المصرف أيضاً واحداً من أول البنوك في قطر التي تقدم تأجيلات الدفع للقطاعات المتضررة تماشياً مع مبادرات الدولة ومصرف قطر المركزي، وذلك بالمشاركة الفعالة في برنامج الضمان الوطني الذي أطلقته الحكومة بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، للاستجابة لتداعيات كوفيد-١٩ منذ بداية الجائحة، ففي إطار هذا البرنامج الحكومي، قام المصرف بتوفير تمويلات مضمونة بنسبة ١٠٠ ٪ من خلال دعم بنك قطر للتنمية لشركات القطاع الخاص المتضررة من الجائحة، لمساعدتها على سداد رواتب موظفيها ورسوم إيجار المرافق الخاصة بها لمدة ١٢ شهراً.
ونجح المصرف رغم تحديات الوباء في الحفاظ على مكانته الرائدة كثاني أكبر بنك في القطاع الخاص في قطر، وأكبر بنك إسلامي في الدولة، والبنك الإسلامي الرائد في المنطقة.

الأداء المالي

يأتي الأداء المالي القوي لمصرف قطر الإسلامي، نتيجة التنفيذ الناجح لإستراتيجية أعمالنا وانعكاساً للأساس والاستقرار القوي للقطاع المصرفي المحلي. فقد حقق المصرف أرباحاً صافية عائدة لحقوق المساهمين بقيمة ٣,٥٥٥ مليون ريال قطري عن العام المالي ٢٠٢١، وبنسبة زيادة قدرها ١٦٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي موجودات المصرف بنسبة ١١,٢٪ مقارنة بالعام الماضي، حيث تبلغ الآن ١٩٣,٩ مليار ريال قطري مُعَزَّزَةً بالنمو في أنشطة التمويل والاستثمار. وسجلت الأنشطة الاستثمارية نمواً كبيراً بنسبة ٣٣,٥٪ لتصل إلى ٤٤,٤ مليار ريال قطري، بينما سجلت ودائع العملاء نمواً قوياً بنسبة ١١٪ لتصل إلى ١٣١,١ مليار ريال قطري مقارنة بعام ٢٠٢٠. كما حافظ المصرف أيضًا على نسبة منخفضة للديون المتعثرة من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١.٨ ٪ والتي تعتبر من أقل النسب في القطاع المصرفي.

وأدت إحتياجات العملاء المتغيرة بوتيرة متسارعة إلى تسريع برنامج التحول الرقمي للمصرف، والذي تُرْجِمَ بنجاح إلى زيادة المبيعات والإيرادات، وتحول كبير إلى القنوات الرقمية بدلاً من الذهاب إلى الفروع، حيث شجعت كفاءة الخدمات المصرفية الرقمية ومرونتها العملاء على استخدام القنوات المصرفية البديلة، وإجراء المعاملات المصرفية بأمان مع المصرف.

تقرير الأعمال

في بداية الوباء قام المصرف بتسريع تبني التقنيات الرقمية، بإعتبارها أحد القطاعات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستمر في تقديم المزيد من المنتجات المبتكرة لعملائه من الأفراد والشركات طوال عام ٢٠٢١.

الخدمات المصرفية للشركات

تغطي مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للشركات المحلية والأجنبية والتمويل التجاري وتمويل المشاريع والنفط والغاز والمعاملات المصرفية. هذا بالإضافة إلى الخزينة والمؤسسات المالية والشركات الدولية التابعة.

خلال عام ٢٠٢١، تحسنت البيئة الاقتصادية بشكل كبير مع انطلاق حملة التطعيم الشاملة ضد فيروس كورونا، فضلاً عن استعادة العلاقات بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي. كما واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في المصرف جهود التحول الرقمي وتنويع التمويل وبرنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز مكانتها وحصتها في السوق القطري.

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تعزيز مكانتها في قطر، وتمكنت من زيادة محفظة تمويل الشركات بنسبة ٩,١٪، كما ساهم إجمالي موجودات هذا القطاع في الميزانية العمومية للمصرف بنسبة ٦٤٪. علاوة على ذلك، ركزت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على تمويل الحكومة والشركات ذات الصلة بالحكومة، بالإضافة إلى الشركات الكبيرة والمتنوعة في قطر.

كما ساعدت باقات الخدمات المصرفية للشركات خلال العام المقاولين وشركات تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسية في قطر بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ودعمت أيضاً قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الترويج للبرامج التحفيزية من قِبَلْ بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، للتخفيف من أثر جائحة كورونا على القطاعات المتضررة. كما أضافت خدمة «ضريبة» للدفع المباشر إلى تطبيق جوال المصرف والخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت، وتوفير البطاقة الائتمانية للشركات وبطاقة إيليت ماستركارد، وتحسين الخدمات المصرفية للشركات عبر الهاتف الجوال وعبر الإنترنت.

نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات أيضاً في تسهيل عملية فتح حساب للشركات عبر منصة رقمية بالكامل، وتحديد مخاطر العملاء لجميع عملاء الشركات، والمحافظ ذات الرموز المميزة لبطاقات الشركات من Apple Pay.

كما قامت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في عام ٢٠٢١ بزيادة محفظة الاستثمار، للاستفادة من تقلبات الأسواق و إنتهاز فرص العائدات من تلك التقلبات، وركزت على تنويع قاعدة التمويل من الخزينة والمؤسسات المالية لتحقيق الاستقرار في السيولة في الأسواق المتقلبة. واستحوذ البنك على الأعمال داخل المصرف ليصبح ثالث أكبر مستحوذ تجاري في قطر بنموذج أعمال فريد. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بمراقبة أداء الشركات التابعة خارج دولة قطر، رغم صعوبة البيئة الاقتصادية والسياسية، فقد عملت المجموعة على إستراتيجية مؤسسية لدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نموذج أعمال مجموعة الخدمات المصرفية.

تقرير الأعمال

وكجزء من جهود المصرف المستمرة لتوفير حلول رقمية مبتكرة لعملائه من الشركات، أطلق المصرف حلاً رقمياً لتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت H2H لعملائه من الشركات الكبرى، وهو الأمر الذي يتماشى مع مساعيه لأتمتة وتسريع تجارب إدارة المدفوعات للعملاء، بمزيد من السهولة والسرعة والأمان.

الخدمات المصرفية للأفراد

أطلق المصرف نسخته الجديدة كلياً من تطبيق جوال المصرف، الحائز على عدة جوائز عالمية، ليقدم تجربة إستخدام أبسط وأكثر تفاعلاً وأماناً، حيث تتم كل العمليات بنظام الخطوات البسيطة، مع سهولة في التصفح لتمكين المستخدم من الوصول إلى كافة خدمات المصرف الرقمية بطرق مختصرة على مدار الساعة، ومن أي مكان في العالم.

يأتي تطبيق جوال المصرف الجديد بتصميم سهل الاستخدام باللغتين العربية والإنجليزية، ويشمل خيارات للدخول الآمن والذكي باستخدام بصمة اليد أو الوجه، والتسجيل الذاتي، والاختصارات الذكية، وكذلك إمكانات متعددة للتصفح تتيح للعميل الوصول إلى جميع الخدمات والمنتجات بوضوح وسهولة. كما يستطيع المستخدم الحصول على المساعدة في أي وقت وعلى أي شاشة من شاشات التطبيق بسرعة وسهولة. وقد أصبح من الممكن من خلال التطبيق الجديد القيام بجميع العمليات والتحويلات المالية في خطوات معدودة. كما يستفيد العملاء من مزايا أنظمة البيانات المتطورة والآمنة بحيث لا يحتاجون إلى إعادة إدخال المعلومات أو البيانات المسجلة مسبقاً.

كما أدخل المصرف تحديثات جديدة على تطبيق جوال المصرف، مما أحدث طفرة في الخدمات المصرفية الرقمية وتجربة العملاء في قطر، حيث يقدم التطبيق منتجات رقمية جديدة حصرياً، منها الحسابات المصرفية الرقمية للعمالة المنزلية، وخدمة التحويل المباشر للأموال، فضلاً عن محفظة mPay الرقمية. وواصل المصرف تقديم أسرع الطرق وأكثرها أماناً لعملائه من الأفراد للقيام باحتياجاتهم من الخدمات المصرفية عن بُعد عبر تطبيق جوال المصرف، وتشمل خدمات مثل: فتح الحسابات أو طلب التمويل الشخصي أو إصدار بطاقات الائتمان، بالإضافة إلى شراء أو تجديد وثائق التكافل، المصدرة من قبل شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه). كما يستطيع العملاء تداول جميع الأسهم المدرجة في بورصة قطر من خلال حساب المجموعة على تطبيق جوال المصرف.

وأصبح تطبيق جوال المصرف الآن القناة الأساسية لعملائه، لأنه يوفر خدمة فورية بالإضافة إلى أقصى درجات الراحة والأمان. كما يعد جوال المصرف مرحلة مهمة في طريقنا نحو الرقمنة الكاملة لجميع منتجات وخدمات المصرف، بما يتماشى مع برنامج التحول الرقمي الذي يهدف لتحسين تجربة العملاء وتوسيع خدماتنا الرقمية.

ونظراً لكونه أول بنك في قطر يقدم منتجات رقمية شاملة عبر تطبيق الجوال الخاص به، مثل التمويل الفوري والبطاقة الائتمانية الفورية والحسابات المصرفية الرقمية للعمالة المنزلية، فقد نجح المصرف في زيادة ثقة العملاء واستخدامهم لقنواته الرقمية، لتلبية معظم احتياجاتهم المصرفية والمدفوعات والتحويلات بما في ذلك التحويلات المحلية والدولية، ودفع الفواتير والتسويات المبكرة وشراء بوالص برامج تكافل.

كما يعد المصرف أول مصرف في قطر يطلق المساعد الافتراضي «ذكي»، وهي خدمة تفاعلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وتتوفر هذه الخدمة التفاعلية لجميع مستخدمي الموقع الإلكتروني للمصرف، وقد تم تصميمه آخذاً بعين الاعتبار إحتياجات العملاء اليومية من الخدمات المصرفية، إذ يُمكّن «ذكي» من خدمتهم على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وتوفير إجابات لتساؤلات العملاء باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لتقليل حاجتهم إلى زيارة فروع المصرف أو التواصل مع مركز الاتصال.

في عام ٢٠٢١، عزز المصرف من طرق الدفع الرقمية الخاصة به، وأضاف ميزات جديدة على تطبيق جوال المصرف، ليقدم حلولاً أكثر دقة لعملائه من الأفراد.. وهذه الخدمات هي:

Apple Pay: أطلق المصرف خدمة Apple pay حيث يمكن لعملاء المصرف الدفع باستخدام iPhone و Apple Watch في متاجر البيع بالتجزئة عبر أجهزة نقاط البيع، أو التسوق عبر الإنترنت والدفع من خلال iPhone، وiPad، وMac. وتتم هذه المعاملات بمنتهى الأمان والسهولة، من خلال تقنية Face ID لتأكيد عملية الدفع بمجرد النقر مرتين على زر iPhone الجانبي والنظر إلى الجهاز، فضلاً عن تقنية Touch ID.

Visa Direct: هي خدمة تحويل مبتكرة يطلقها المصرف لأول مرة في قطر، تمكّن العميل من تحويل الأموال دولياً إلى أي بطاقة فيزا، سواء بطاقة الخصم أو البطاقة الائتمانية أو البطاقة المسبقة الدفع، بشكل فوري من خلال تطبيق جوال المصرف، وكل ما سيحتاج إليه العميل هو إدخال معلومات بطاقة فيزا الخاصة بالمستفيد وإجراء التحويل عبر ٢٥ دولة.

خدمة التحويل المباشر: كجزء من جهوده المستمرة لتقديم الخدمات المصرفية التي تلائم بشكل أفضل احتياجات كافة العملاء، أضاف المصرف باكستان والفلبين والأردن إلى خدمة التحويل المباشر، بعد الإطلاق الناجح في الهند، مما يتيح للعملاء إجراء تحويلات إلى حسابات بنكية في ثواني.

تداول المجموعة: أطلق المصرف خدمة التداول بالأسهم من خلال تطبيق الجوال بالتعاون مع «المجموعة»، حيث تسمح الخدمة لعملاء المصرف ربط حساباتهم المصرفية مع حساباتهم في «المجموعة»، وبالتالي التَمكُّن من التداول الفوري

تقرير الأعمال

في جميع الأسهم المدرجة في بورصة قطر من خلال تطبيق جوال المصرف.

الخدمات المصرفية عبر الفيديو: كجزء من جهوده نحو الرقمنة الكاملة لمنتجاته وخدماته، يعتبر المصرف أول بنك في قطر يطلق الخدمات المصرفية عبر الفيديو من خلال تطبيق جوال المصرف. وتتيح هذه الخدمة حالياً لعملاء المصرف إجراء المكالمات عبر الفيديو بسهولة مع ممثلي خدمة العملاء، للحصول على الإرشاد والدعم أثناء طلب تمويل فوري عبر التطبيق.

برنامج أبشر: أدخل المصرف المزيد من التحسينات على برنامج المكافآت الخاص به من خلال إضافة كبار التجار كجزء من طرق الاسترداد، بحيث أصبح بإمكان جميع عملاء المصرف استبدال نقاط برنامج المكافآت «أبشر» الخاصة بهم مقابل بطاقات قطر مول للهدايا، أو ببطاقات الهدايا مسبقة الدفع من المصرف برصيد من ٢٠٠ ريال قطري إلى ٥٠٠٠ ريال قطري. بالإضافة إلى ذلك، أضاف المصرف العلامات التجارية العالمية والإقليمية في مجال الأزياء والترفيه إلى قائمة شركاء الاستبدال الشاملة للبرنامج. كما يمكن للعملاء الآن الدفع مقابل خدمات «أوبر» و«كريم» و«طلبات» باستخدام نقاط مكافآت أبشر.

حساب مسك: كجزء من جهود البنك المستمرة لتعزيز العادات المالية الإيجابية وتشجيع الأفراد على توفير المال، أطلق المصرف الإصدار الخامس من حساب مسك، مما أضاف المزيد من أصحاب الملايين المحتملين إلى المجموعة الفائزة، إذ يتمتع هذا الاصدار من حساب مسك بأكبر مجموعة جوائز في قطر بقيمة ١٣ مليون ريال، بواقع ٤ مليونيرات بدلًا من واحد.

لتقليل الازدحام في فروع المصرف، وكجزء من استراتيجيته لتوفير تجربة مصرفية سلسة عبر جميع القنوات من خلال دمج التجربة المصرفية عبر الإنترنت وعبر الفروع، قام المصرف بتوسيع فرعه في دوحة فستيفال سيتي، حيث يواصل العملاء البحث عن تجارب شخصية للحصول على المشورة بشأن المنتجات والخدمات الأكثر تطوراً.

الجوائز

حصد المصرف خلال عام ٢٠٢١ أكثر من ٤٠ جائزة إشادة وتقدير من العديد من المجلات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة، ومنها مجلة ذا بانكر التابعة لمجموعة فاينانشيال تايمز العالمية، فوربس الشرق الأوسط، غلوبال فاينانس، آشيان بانكر، ديجيتال بانكر، آسيا موني، أخبار التمويل الإسلامي IFN، ذا أسيت.

وشملت هذه الجوائز العديد من الخدمات والبرامج على مستوى مختلف قطاعات الأعمال في المصرف، لتعكس التزامه وجهوده لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء من الأفراد والشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر هذه الجوائز شهادة على استثمار المصرف المستمر في التكنولوجيا المالية، وتنفيذه استراتيجية التحول الرقمي وتقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة تعد الأولى من نوعها في قطر، عبر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.

إدارة المخاطر

خلال عام ٢٠٢١، أظهر المصرف إطار عمل قوي لإدارة المخاطر المصرفية، بعد أن حافظ على محفظة عالية الجودة من الأصول الخطرة بنسبة ٨٣,٤٪ من المخاطر تحت فئة الدرجة الاستثمارية، وأقل معدل في السوق. كما قام المصرف بتطبيق نظام التصنيف الجديد لمخاطر الائتمان من وكالة موديز لخدمات المستثمرين مع ميزات محسنة جديدة لقياس المخاطر. وقام المصرف أيضاً بعدة تحديثات لسياسة ائتمان منتجات التجزئة ومتطلبات قطاع الخدمات المصرفية بالجملة، للتعامل بشكل استباقي مع المخاطر المتطورة. كما قام المصرف بتيسير المعاملات بما في ذلك سداد فواتير العقارات المُسْتَمْلَكَة والعقارات المسجلة لديه.

لإدارة مخاطر السوق، قام المصرف بتنفيذ إجراءات تشمل إطار عمل جديد لسقوف ودائع غير المقيمين مع آلية رصد وإبلاغ يومية، وتحسين مراقبة عمليات الخزينة والمراقبة الآلية، ومحفظة الأسهم، والموجودات المتغيرة، وغيرها، واستعد للتحولات المتعلقة بمؤشرات الأسعار الحالية للفائدة بين البنوك (IBOR)؛ فضلا عن المنتجات المهيكلة وإطار تقييم عمليات التحوط لتقلبات معدلات الأرباح(PRS).

أما على صعيد المخاطر التشغيلية، فقد أنجز المصرف ٤٦ اتفاقية تقييم للمخاطر التشغيلية لمختلف قطاعات الأعمال لديه، وأنشأ إدارة مراقبة الاحتيال من خلال تطوير إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة ونظام معزز لرصد الاحتيال، ومراجعة سياساته وعملياته فيما يتعلق بمشاريع الرقمنة الحالية والجديدة للوقوف على ثغرات المخاطر التشغيلية وعلاجها. وعلاوة على ذلك، قام المصرف بتحسين أمن المعلومات التي يمتلكها، بعد أن أجرى تجربة مماثلة للواقع لتحديد أي نقاط ضعف وثغرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

كما كثف المصرف إجراءاته الأمنية لمواجهة تحديات الوباء، بما في ذلك سياسات تفادي فقدان البيانات (DLP) الجديدة للعمل عن بعد، والتي تم تنفيذها عبر جميع مستخدمي VPN باستخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر المكتبية التي يمتلكها المصرف. كما قام المصرف بتوسيع البنية التحتية لإدارة الثغرات الأمنية الخاصة به لفحص أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة البعيدة عند العمل عن بعد في حالة الوباء، وأعاد هيكلة الإعداد لتقليل استهلاك عرض النطاق

تقرير الأعمال

الترددي للشبكة أثناء الفحص، وزيادة تحسين حماية تسرب بيانات الشبكة. كما عمل المصرف على تطوير ضوابط الوصول القائمة على المخاطر، ومراجعة شاملة لنظام التقارير الخاص بالمصرف (BO) لتبسيط التقارير وتحديد أصحاب البيانات والمستخدمين. كما نفذ المصرف أيضًا مراقبة مستمرة للتهديدات، لتحديد أي أنشطة خبيثة مشتبه بها على بنيته التحتية الحيوية والاستجابة لها. علاوة على ذلك، أنشأ المصرف وحدة قانونية جديدة ونظامًا لإدارة الأنشطة الداخلية والخارجية للوحدة بشكل فعال. يتيح النظام إمكانية التقديم الإلكتروني والرد على الموظفين للحصول على الدعم القانوني بدلاً من الاجتماعات أو رسائل البريد الإلكتروني.

رأس المال البشري

في مصرف قطر الإسلامي (المصرف)، تُعتبر الثروة البشرية أهم الأصول، كجزء من رؤيته، لذا يواصل المصرف تركيزه على التدريب على مستوى المؤسسة، وتطبيق أفضل الممارسات والتدريب والتعيين في الأدوار القيادية الهامة، وزيادة الكفاءة التنظيمية من خلال ترسيخ ثقافة الأجر حسب الأداء، وتحسين معايير الأداء الوظيفي وتقنينه.

نجح المصرف في اعتماد طرق بديلة لتقديم التعلم، وضمان دعم التعلم دون انقطاع عند الطلب لجميع قطاعات الأعمال، من خلال برنامج التعلم والتطوير والذي قدم أكثر من ٣٥٠٠٠ ساعة من التعلم خلال تفشي الوباء في عام ٢٠٢١.

من خلال برنامج المصرف التعليمي، ساعد البرنامج موظفي المصرف في اكتساب جميع المعلومات والمقترحات الجديدة الخاصة بالمنتج، واعتماد جميع أنظمة وتقنيات المصرف، بالإضافة إلى تطوير احتياجات الأعمال الناشئة. كما كفل البرنامج استمرارية خدمة العملاء بفعالية خلال الجائحة، وفي إعادة التوجيه إلى عقلية خدمة جديدة عند انفتاح الأسواق. كما عمل برنامج التعليم والتطوير على زيادة الوعي وغرس المهارات المتخصصة اللازمة للامتثال التنظيمي الداخلي والخارجي، كما اهتم بالامتثال التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال زيادة وعي جميع الموظفين، والتركيز على الوظائف الأكثر تعرضاً مثل قطاعات الخطوط الأمامية، والتمويل التجاري، والتحويلات.

كما حصل قسم الامتثال بأكمله على شهادة مكافحة غسيل الأموال في وقت قياسي، ونفذ المصرف برنامج التعليم والتطور بنجاح نسخة ٢٠٢١ من منهج المصرف للمخاطر والامتثال، محققًا معدلات إتمام ١٠٠٪ تقريباً من قبل موظفي المصرف، وتم تسليم مجموعة شاملة من وحدات التعلم الإلزامية لجميع الموظفين في المصرف والشركات التابعة له (بيت التمويل العربي، مصرف قطر الإسلامي في المملكة المتحدة ، مصرف قطر الإسلامي في السودان) لضمان أمن المعلومات وسلامة الموظفين وإدارة استمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر التشغيلية والامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقام المصرف أيضاً بتحديث محفظته الكاملة من التعلم الإلكتروني الداخلي وفقاً لمعايير التكنولوجيا الحالية لضمان الوصول على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لجميع الموظفين دون نفقات إدارية. ويتم تنظيم جميع البرامج التعليمية في المصرف في خمسة مناهج منظمة. ويواصل برنامج التعليم والتطور في المصرف تعزيز تركيزه على دعم جميع مجالات الأعمال، للحصول على ثقافة تعلم متكاملة من خلال التعاون المسبق في التطوير الوظيفي الفردي.

قام المصرف أيضاً بتصميم وتطوير المبادئ التوجيهية الإلزامية والمفصلة بين الموظفين المعنيين، مع دعم فكري لتعزيز كفاءة عملهم دون التأثير على رفاهيتهم، بما يتوافق مع السياسات التنظيمية الداخلية والخارجية وأفضل الممارسات الإجرائية.

وفي إطار برنامج رعاية الطلاب الجامعيين، قام المصرف بتعيين ١٣ مساعداً إدارياً ضمن برنامجنا المصرفي الناشئ الذي يوفر حلاً وظيفياً سلساً وموجهاً ومداراً لتشغيل الخريجين القطريين. وتظهر معدلات التقطير الحالية أن القطريين يشكلون ٢٩٪ من إجمالي الموظفين، وأن المصرف يشارك باستمرار في مبادرات برنامج التوطين التابع لوزارة العمل (كوادر) لدعم وتطوير المواهب القطرية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى المصرف إلى تعيين ٢٥ مواطناً قطرياً في برنامج رعاية الطلاب، حيث ندرك أن التعليم هو حجر الزاوية في مستقبل أي بلد، وكجزء من إيماننا بأن تنمية الشباب تعني تنمية الدولة.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

التزام المصرف بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

انطلاقاً من فلسفة إحداث تغيير نافع ومؤثر في المجتمع، يسعى المصرف لأن يكون نموذجاً يحتذى به في الاستدامة. ويركز المصرف على دمج ومواءمة مبادئ الاستدامة في حوكمته وصنع القرار وأداء الأعمال.

وأطلق المصرف استراتيجية الاستدامة بهدف المساعدة في مواجهة وحل بعض التحديات الملحة، من خلال رقمنة المنتجات والخدمات لتقديم المزيد من المنافذ للعملاء، وزيادة الكفاءة، والحد من الاستهلاك، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

يعكس تقرير الاستدامة جهود المصرف لدمج الاستدامة والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياته الرئيسية. وقد قام المصرف بتطوير استراتيجية الاستدامة بما يتسق مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ومعايير الاستدامة التي حددتها بورصة قطر، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وباتخاذ هذه الأطر كمرجع، فإن العناصر المهمة في استراتيجية المصرف تشمل كيفية مراعاة معايير الاستدامة في أنشطته التمويلية، ومواصلة الدعم الاجتماعي، وتنفيذ المبادرات التي تقلل من التأثير البيئي.

ويتكون إطار عمل الاستدامة في المصرف من خمس ركائز أساسية لدعم هدفه في الإسهام في نمو دولة قطر، وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد مستقبلاً. وتتمثل الركائز الخمسة في: التمويل المستدام، والخدمات المصرفية المسؤولة، والحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، وتمكين الأفراد وتنمية القوى العاملة، والتأثيرات الإيجابية على المجتمع. وتعكس هذه الركائز وكل المواضيع التي تتعلق بها الأولويات الاستراتيجية للمصرف لتحقيق النمو المستدام وتقديم تجربة متميزة للعملاء.

ويسهم المصرف بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، من خلال تمويل المشاريع التي تعمل على تنويع الاقتصاد القطري وتقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وسيواصل المصرف البناء على هذا الزخم من خلال دعم الاقتصاد القطري، ودمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ثقافته وأطر إدارة المخاطر، كما يعتمد على أهدافه للاستدامة لبناء مستقبل أفضل للجميع.

أصدر المصرف تقريره الأول للاستدامة لتسليط الضوء على مساهماته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وكذلك على إنجازاته في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. يقدم التقرير نظرة شاملة حول إطار عمل الاستدامة لدى المصرف، ويتضمن استراتيجية المصرف، وأهدافه وخططه والنتائج التي حققها، بالإضافة إلى رؤية المصرف بشأن أهم القضايا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

وشارك المصرف راعياً لمعرض قطر الزراعي الدولي التاسع والمعرض البيئي الثالث، وذلك بهدف دمج الاستدامة والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياته الرئيسية. وعلاوة على ذلك، دمج المصرف حساب «بداية» للطلاب في تطبيق جوال المصرف، والذي يوفر لطلاب الجامعة إمكانية فتح حساب مصرفي رقمياً، مع استصدار بطاقة ائتمان معتمدة مسبقاً. وتأتي مبادرة حساب «بداية» ضمن إطار برنامج المصرف للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية للشركات

على مدار العام الماضي، أسهم المصرف بنجاح في تحسين بعض الجوانب المجتمعية بما في ذلك التعليم والرياضة والأنشطة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، سعى المصرف على نحو استباقي للإسهام في حماية المجتمع ومساعدته ودعمه خلال الوباء العالمي.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية الرئيسية لعام ٢٠٢١:

برنامج «كيف تدير الأموال؟»:
في عام ٢٠٢١، اختتم المصرف برنامج التوعية المالية «كيف تديرالأموال؟»، حيث التحق بالبرنامج ١٦٢٩ طالباً من طلاب المدارس الثانوية والجامعات من ٨٢ مؤسسة تعليمية في قطر منذ انطلاقه في عام ٢٠١٨. وعلى مدار ثلاث سنوات دراسية، شارك ٤١ متطوعاً من المصرف في إدارة جلسات البرنامج. وامتثالاً لتوجيهات وزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي، عقد البرنامج فعلياً هذا العام باستخدام أدوات تعليمية جديدة توفر للمشاركين مزيداً من المرونة.

شهادات الإيداع للعاملين في الصفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩:
في خطوة للتعبير عن مدى الامتنان والشكر للعاملين في الصفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، ولجهودهم في حماية المجتمع، قام المصرف بطرح شهادات إيداع خاصة لدعم العاملين في الصفوف الأمامية على زيادة مدخراتهم المودعة لفترات طويلة، مع عوائد مجزية بنسبة ربح حصرية. وتم تخصيص المبادرة حصرياً للقوى العاملة في الخطوط الأمامية في المجال الطبي والشرطة في وزراتي الصحة العامة والداخلية، والمستشفيات، والمتطوعين والعاملين في عدد من المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

حملات التوعية المستمرة حول كوفيد-١٩:
بسبب تداعيات الوباء المستمرة، واصل المصرف تنظيم حملات توعية داخلية وخارجية لتثقيف الموظفين والعملاء والجمهور على نطاق واسع حول كيفية حماية أنفسهم، والتصرف بمسؤولية من أجل سلامة مجتمعاتهم، وحول أفضل الممارسات وضرورة الالتزام ببرتوكولات السلامة والوقاية الشخصية.

الحسابات الرقمية الجديدة للعمالة المنزلية:
في مبادرة لدعم جميع شرائح المجتمع، وتعزيز الشمول المصرفي في قطر، واصل المصرف تقديم حلوله الجديدة التي تشمل الحل المصرفي الرقمي الجديد الذي يتيح للعمالة المنزلية في قطر فتح حسابات مصرفية خاصة لهم مباشرة من خلال تطبيق جوال المصرف. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مبدأ الشمول المالي للعمالة المنزلية في قطر، وتسهيل الدفع الفوري والحصول على الأجور بالإضافة إلى إجراء التحويلات بسهولة وسرعة. وبفضل هذه المبادرة، ولأول مرة في قطر، أصبح بإمكان العمالة المنزلية بما في ذلك المساعدين والسائقين والطهاة وعمال النظافة، فتح حساب مصرفي من خلال عملية مبسطة على تطبيق جوال المصرف المجاني، ودون حد أدنى للرصيد.

التصنيفات الإئتمانية ٢٠٢١

تصنيف ستاندرد آند بورز :

في أكتوبر ٢٠٢١، أكّدت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) التصنيف الائتماني لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) على المديين الطويل والقصير عند مستوى A-2/A- مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية الوضع الائتماني المستقل (SACP) للمصرف إلى 'bbb' (وضع كافٍ).

وقالت ستاندرد آند بورز في تقريرها: " يواصل المصرف في إظهار مرونة جيدة في مواجهة التحديات الاقتصادية في عام ٢٠٢٠. نتوقع أن يتعافى الاقتصاد القطري بشكل معتدل خلال ٢٠٢١-٢٠٢٢ بعد أن شَهِدَ إنكماشاً بنسبة ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠ في ظل جائحة كوفيد-١٩.

وأضاف تقرير ستاندرد آند بورز: "سيستمر المصرف في كونه علامة قوية في قطر مع قدرته على التعامل مع المخاطر الخارجية فيما يتعلق بمصادر الأموال. تعكس تصنيفاتنا للمصرف وجهة نظرنا حول قوة المصرف في القطاع المصرفي، ومكانته المتميزة باعتباره أكبر مصرف إسلامي في قطر، وفي إدارته المتحفظة نسبياً."

تصنيف كابيتال إنتليجنس:

في أبريل ٢٠٢١، أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية كابيتال إنتليجنس عن تثبيت تصنيف العملات الأجنبية الخاص بمصرف قطر الإسلامي (المصرف) على المدى الطويل عند +A، وعلى المدى القصير عند A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكد تقرير التصنيف الائتماني الصادر عن كابيتال إنتليجنس مُجَدَّداً أن المصرف ما يزال يتمتع بعلامة تجارية قوية في القطاع المصرفي باعتباره أقدم وأكبر مصرف إسلامي في قطر، مع سيولة ومحفظة تمويلية جيدتين. كما ذكر التقرير أن المصرف مستمر في حفاظه على رسملة قوية ضمن النظام المصرفي القطري الذي يتميز بدوره برسملة جيدة، بالإضافة الى امتلاكه لمحفظة أصول قوية، مستقرة وجودة عالية، مع قدرة كبيرة لامتصاص الخسائر، وربحية قوية ومستقرة.

وأضافت كابيتال إنتليجنس في تقريرها: "إن جودة أصول المصرف قوية ومستقرة، كما أن قدرة استيعاب خسائر الائتمان الخاصة بالمصرف قوية. لقد ظلت نسبة التمويل المتعثر في مستوى معتدل على مدى السنوات الست الماضية، كما أنها كانت من بين الأدنى مقارنة ببقية البنوك."
وذكر التقرير أن ربحية المصرف ظلت بدورها قوية مع جودة مداخيل عالية، حيث حقق المصرف نمو مستمر و متسق على مستوى النتائج. وأضاف تقرير كابيتال إنتليجنس أن ربحية المصرف كانت أفضل من متوسط القطاع المصرفي، مدعومة بصافي هوامش تمويل مستقرة على نطاق واسع، ظلت بدورها أعلى من المتوسط، ليواصل المصرف بكفاءة في تحقيق الأرباح.

كما أشار التقرير إلى أن المصرف يتمتع بسيولة جيدة، يتم تمويله إلى حد كبير من ودائع العملاء المكونة بشكل رئيسي من ودائع الأفراد المتنوعة والمستقرة، مع اعتماد محدود نسبياً على مصادر التمويل الأجنبية، مما جعل المصرف يحقق نسبة أقل من البنوك المماثلة في قطر من حيث مصادر الأموال من غير الودائع.

تصنيف موديز:

في نوفمبر ٢٠٢١، أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (موديز) تصنيف الودائع طويلة الأجل لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) عند مستوى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت وكالة موديز في تقريرها الائتماني أن هذا التصنيف الذي منحته للمصرف يعكس جودة و قوة أصول المصرف، وربحيته القوية والمستقرة، ومتانة و كفاية القاعدة الرأسمالية والسيولة النقدية، مدعومة بالعلامة التجارية الممتازة الراسخة والمتنامية في قطاع الصيرفة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية المتميزة.وأضافت موديز أن النظرة المستقبلية المستقرة للمصرف تأخذ في عين الاعتبار النظرة المستقرة لتصنيف سندات حكومة دولة قطر عند Aa3.

وبشأن ربحية المصرف، قالت وكالة موديز "يواصل المصرف تحقيق أرباحاً قوية ومستقرة على نطاق واسع. ويدعم هذا الأداء النمو القوي للتمويل، والذي يعكس الانتشار المتنامي للأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة قطر فضلاً عن التحسن المستمر في فعالية وكفاءة إدارة التكلفة. كما يتماشى ذلك أيضاً مع استراتيجية التحول التي يتبعها المصرف منذ سنة ٢٠١٢، وإعادة توجيه أصوله نحو التمويل من الاستثمارات وإلى العمليات المحلية بدلاً عن العمليات الدولية. وتم دعم ربحية المصرف أيضاً من خلال انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل والتي بلغت نسبة ١٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١، والتحسن الملحوظ مقارنة بـ ٢١٪ في عام ٢٠٢٠ وهامش ربح صافي قوي بنسبة ٢,٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢,٥٪ خلال ٢٠٢٠".
كما أشار تقرير موديز إلى أن المصرف "شهد نمواً سريعاً في موجودات التمويل وحقق معدل نمو سنوي مركب نسبته ١٣٪ خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ (لإجمالي التمويلات)، مقارنة بمتوسط السوق في دولة قطر والبالغ ٩٪. كما أن جودة أصول المصرف مدعومة بالتعرض المتنامي للحكومة القطرية والهيئات شبه الحكومية، التي تتميز بجودة ائتمانية عالية وبانعدام معدلات التخلف عن السداد."

تصنيف فيتش:

في نوفمبر ٢٠٢١، أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" التصنيف الائتماني طويل الأجل (IDR) لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) عند "A". كما أكدت "فيتش" تصنيف مستوى تقييم الجدوى (VR) للمصرف عند "bbb".

التصنيفات الإئتمانية ٢٠٢١

وقالت وكالة "فيتش" في تقرير إجراء التصنيف: "إن تصنيف مستوى تقييم الجدوى الخاص بمصرف قطر الإسلامي يعكس قوة المصرف، والتي تعززها مكانته الحالية باعتباره المصرف الإسلامي الرائد على المستوى المحلي. مصرف قطر الإسلامي هو أكبر مصرف إسلامي في قطر، و يمثل حوالي نصف إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في البلاد. ولدى مصرف قطر الإسلامي ١٠٪ من إجمالي الأصول المصرفية المحلية (وهذا ما يجعله ثاني أكبر بنك في قطر). كما يعكس تصنيف مستوى تقييم الجدوى للمصرف الربحية القوية للمصرف، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتوازنها مقابل التركيز المرتفع للتمويل." وأضاف التقرير أن: "مقاييس جودة الأصول لدى المصرف تعتبر الأفضل مقارنة مع نظرائه».

وعن ربحية المصرف، قال تقرير "فيتش": "يتفوق المصرف على نظرائه من حيث الربحية نظراً لكفائته التشغيلية الممتازة والإدارة الجيدة للتكاليف. يوفر الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات هامش أمان كاف لامتصاص أي تزايد في مخصصات التمويل التمويل وذلك نظرًا لجودة الأصول."

الجوائز التي حصدها المصرف سنة ٢٠٢١

الجوائز والتصنيفات التي حصدها المصرف سنة ٢٠٢١

نظرًا لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من المجلات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة، وحصد المصرف في عام ٢٠٢١ الجوائز العالمية، والتصنيفات التالية:

- أفضل بنك في قطر، من مجلة ذا بانكر
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة ذا بانكر
- أفضل بنك إسلامي في المملكة المتحدة، من مجلة ذا بانكر
- أفضل مصرف إسلامي للشركات على مستوى العالم، من غلوبال فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط، من غلوبال فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من غلوبال فاينانس
- أفضل بنك إسلامي في السودان، من غلوبال فاينانس
- جائزة الابتكارات الرقمية، عن حساب المصرف الرقمي للعمّال المنزليين، من غلوبال فاينانس.
- جائزة أفضل بنك رقمي للأفراد، من غلوبال فاينانس
- جائزة أفضل عروض منتجات عبر الإنترنت، من غلوبال فاينانس
- جائزة الأفضل في التمويل، من غلوبال فاينانس
- أفضل خدمات مصرفية للشركات عبر الانترنت، من غلوبال فاينانس
- أفضل دمج للتطبيقات المصرفية المفتوحة، من غلوبال فاينانس
- أفضل خدمات مصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من غلوبال فاينانس
- جائزة الابتكارات الرقمية، عن دمج الخدمات على أجهزة نقاط البيع للشركات، من غلوبال فاينانس.
- أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وقطر، من آشيان بانكر
- أفضل بنك رقمي في قطر، من آشيان بانكر
- أفضل بنك للأفراد في قطر، من آشيان بانكر
- أفضل بنك رقمي في قطر ٢٠٢١، من ذا أسيت
- أفضل تجربة تطبيق جوال للعملاء في قطر، من من ذا أسيت
- أفضل مبادرة تطبيق جوال في قطر، من ديجيتال بانكر
- أفضل بنك لإدارة الأموال في قطر، من ديجيتال بانكر
- أفضل تحول رقمي في قطر، من غلوبال بانكنج أند فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي رقمي في قطر، من غلوبال بانكنج أند فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي للأفراد في قطر، من غلوبال بانكنج أند فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي للشركات في قطر، من غلوبال بانكنج أند فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط، من مجلة إنترناشيونال بزنس
- أفضل بنك رقمي في قطر، من مجلة إنترناشيونال بزنس
- أفضل تطبيق خدمات بنكية في قطر، من مجلة إنترناشيونال بزنس
- أفضل تطبيق جوال مصرفي سهل الاستخدام في قطر، من مجلة إنترناشيونال فاينانس
- أفضل بنك إسلامي لعام ٢٠٢١ قطر، من مجلة ذا أسيت
- أفضل جهة إصدار صكوك إسلامية للعام - مؤسسة مالية، من مجلة ذا أسيت
- أفضل بنك للصكوك، من مجلة ذا أسيت
- أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر، من جوائز "آسيا مونى"
- تكريم المصرف لابتكاراته في الخدمات المصرفية الرقمية، من فيزا
- أفضل بنك للأفراد في قطر، من ريتيل بانكر انترناشيونال
- الرئيس التنفيذي للعام، قطر، ديجيتال بانكر
- أفضل بنك رقمي في قطر، ديجيتال بانكر
- أفضل بنك للأفراد في قطر، ديجيتال بانكر
- التميز في الإبتكار الرقمي بالشرق الأوسط، ديجيتال بانكر
- أفضل فتح حساب رقمياً بالشرق الأوسط، ديجيتال بانكر
- أفضل تطبيق جوال بالشرق الأوسط، ديجيتال بانكر

تصنيف المصرف من المجلات العالمية لعام ٢٠٢١

تصنيف مجلة «ذا بانكر»:

- أفضل بنك أداءً في قطر لعام ٢٠٢١.
- احتل المصرف المركز الثاني في قطر، ضمن أفضل ١٠٠٠ بنك في العالم.
- احتل المركز رقم ٢٠ في منطقة الشرق الأوسط.
- جاء في المركز ٢٤٨ عالمياً.

تصنيف مجلة فوربس:

وضمن تصنيفات مجلة فوربس لأقوى الشركات :

- حقق المصرف المرتبة الثانية في قائمة «أكبر ٣٠ شركة عامة في قطر» لفوربس الشرق الأوسط.
- حَلّ المصرف في المرتبة ١٨ لأقوى ١٠٠ شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢١
- تكريم السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف ضمن أفضل الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط.

تصنيف مجلة «آشيان بانكر» لأقوى ٥٠٠ بنك في العالم:

- أقوى بنك في قطر.
- رابع أقوى بنك في الشرق الأوسط.
- أقوى بنك إسلامي في قطر.
- ثاني أقوى بنك إسلامي في الشرق الأوسط.

تقرير

الحوكمة

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

إرساء المبادئ الآتية:

مبدأ الشفافية:

ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف، متمثلاً في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها:

ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية ، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته، و بيان المسؤولية الاجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

مبدأ العدالة والمساواة:

أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواءً بسواء .

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

المادة (٢)

نطاق التطبيق

تسري مبادئ وأحكام هذا النظام على الشركات، والكيانات القانونية المدرجة ببورصة قطر، ويفصح المصرف في التقريرالسنوي عن مدى التزامه بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام.

المادة (٣)

الالتزام بمبادئ الحوكمة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة .

المادة (٤)

تقرير الحوكمة

يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح المصرف عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه حيث يقوم المجلس بضمان الامتثال لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها مايلي :

١. الإجراءات التي اتبعها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
٢. خلال عام ٢٠٢١ لم يتعرض المصرف لأي غرامات من قبل هيئة قطر للأسواق المالية قد تنتج من عدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
٣. الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
٤. الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
٥. أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها وتوصياتها.
٦. تحديد المخاطر.
٧. تقييم أداء المجلس.
٨. الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه لا يوجد خلل في تطبيق نظم الرقابة الداخلية بشكل جزئي أو كلي يؤثر على الأداء المالي للمصرف .
٩. لإفصاح عن مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
١٠. لا توجد دعاوي قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف، حيث أن القضايا المنظورة في المحاكم تندرج تحت الأعمال الإعتيادية للبنوك ولا توجد قضايا جوهرية قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.
١١. الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».
١٢. بلغ عدد التظلمات والشكاوي ٢٧١٥ والمقترحات ١٥٥ حيث تم

التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.

١٣. يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم ٣٠).

المجلس

المادة (٥)

الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، ويشترط في عضو المجلس ما يلي:

١. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.

٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣. أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي.

و قد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقرار مكتوب يقر فيه العضو بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس

المادة (٦)

تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف.

الهيكل التنظيمي

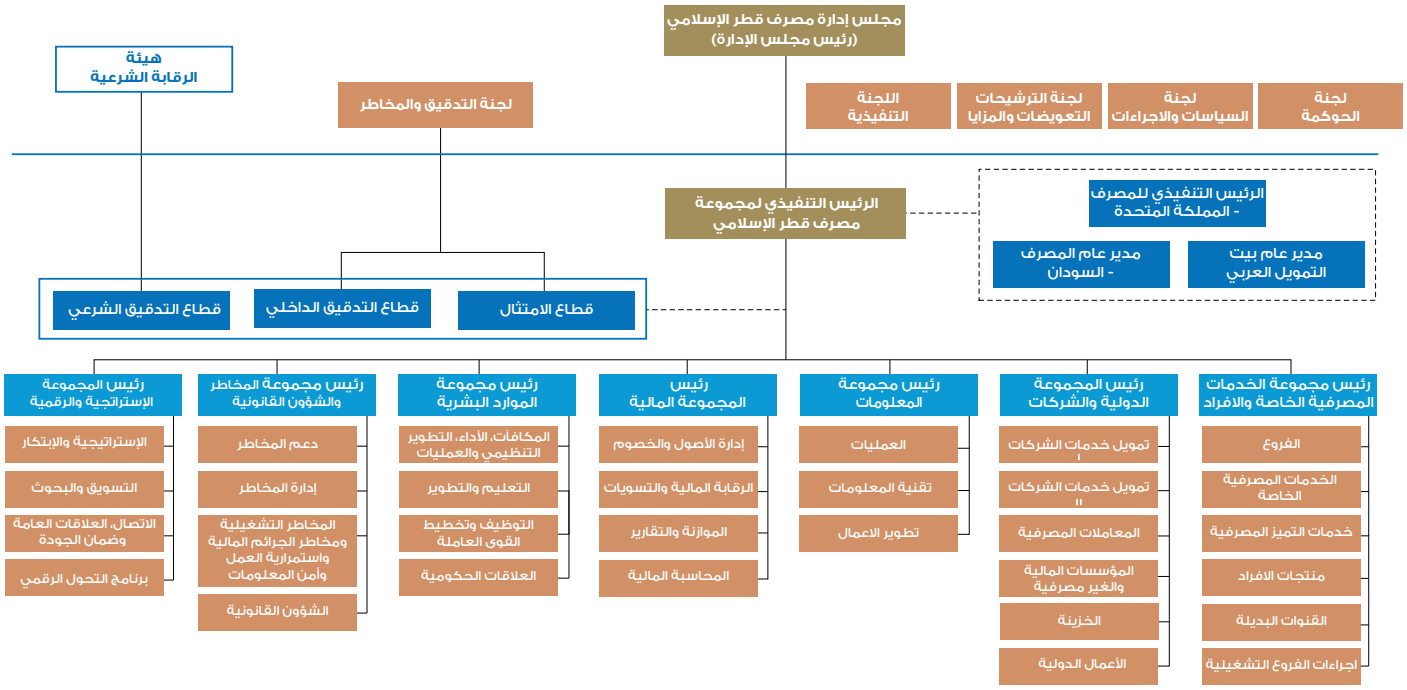

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

مجلس إدارة المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	١٠٨,٦٧١,٠٩٠	٤,٦٠٪
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٣,٢٥٠,٠٠٠	٠,١٤٪
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
السيد /عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٦,٣٦٠	٠,١١٪
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٣,٨٥٣,٨٨٠	٠,١٦٪
السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة ويمثل شركة الزبارة للإستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	١٣,٦٦٢,٠٥٠	٠,٥٨٪
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني ويمثل مجموعة علي بن غانم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
الشيخ /عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ويمثل شركة النائرة للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٤، وأصبح رئيساً للمجلس منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيساً للجنة التنفيذية. تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقى مجموعة من مستويات التدريب العالية في القيادة. يرأس مجلس إدارة QInvest أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، ورئيس لمجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي، كما إنه يشغل عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية مثل: قطر للملاحة، وقطر للتأمين، وكيوتيرمنلز.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس.نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام ٢٠٠٢. شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى ٢٠٠٨، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لمجموعة دار الشرق، كما رأس تحرير صحيفة الشرق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠.

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام ١٩٩٦، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس في المصرف. نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام ١٩٧٧، كما اجتاز درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ حيث تفرغ لأعماله الخاصة.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في اللجنة التنفيذية ولجنة السياسات بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة المتحدة للتنمية، ويمتلك السيد/عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، و يرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له أن شغل موقع رئيس مجلس إدارة شركة عقار ، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيساً للجنة الحوكمة، وعضواً في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا ، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للاستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري.

سيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس ٢٠٠٨، ويشغل عضوية عدة لجان فيه منها اللجنة التنفيذية ويرأس لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة، عضواً في مجلس الشورى المعين منذ عام ١٩٩٥ حتى انتهاء مدته ، وعضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن ذلك فقد سبق له أن شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة (منها شركة عقار) واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

حاصل على ماجستير إدارة من جامعة كامبردج، رئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن غانم آل ثاني انضم إلى عضوية مجلس إدارة المصرف في فبراير ٢٠١٤، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية .

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ فبراير ٢٠١٧، ممثلاً عن شركة النائرة للاستثمار، حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من إحدى الجامعات البريطانية ، عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتأمين ومجموعة الرعاية الطبية، وعضو في بعض لجان مجلس إدارة المصرف منها لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الحوكمة .

الإدارة التنفيذية

تألف فريق الإدارة التنفيذية من :

مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة. و الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية. وتتكون الإدارة التنفيذية من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرة ومؤهلات عالية من الإدارة التنفيذية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف
السيد/ طارق فوزي	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ راكيش سنجافي	المدير العام لمجموعة المخاطر
السيد/ جورانج هيماني	المدير العام للمجموعة المالية
السيد/ كونستاتينوس دينوس كونستانتينيديس	المدير العام لمجموعة الاستراتيجية والرقمية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ دوري أنانـــد	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ سليم الحق	المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات
السيد/ فؤاد عفيفي	رئيس التدقيق الداخلي بالإنابة
السيد/ كيفن دولان	رئيس قطاع الامتثال

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

السيد /باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل السيد باسل جمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف منذ فبراير ٢٠١٣ حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي والمالي. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة QIB - UK، وعضو مجلس إدارة كيو إنفست. بدأ خبرته العملية في البنك التجاري الدولي (بنك تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام ١٩٩٠ واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام ٢٠٠١ وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي- قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٩. وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد - المجموعة المصرفية.

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات

السيد/ طارق فوزي هو مدير تنفيذي مصرفي يتمتع بخبرة دولية واسعة تزيد عن ٣٧ عاماً في عدة دول، و خاصة في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار والخزينة حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد شغل طارق مناصب عليا في مجالات عدة منها خدمات الشركات والأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، واستثمارات الخزينة والإدارة الإقليمية. انضم طارق إلى المصرف في سبتمبر ٢٠١٤ مديراً عاماً لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وتم تعيينه بمنصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات و الإدارة الدولية في عام ٢٠١٦. قاد طارق التحول الرقمي في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على صعيد مختلف المجالات و الأسواق، والتي كانت بمثابة شهادة على النقلة الرقمية المتنامية للمصرف في المنطقة. طارق حاصل على درجة البكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى شهادات أخرى من جامعات دولية وكليات إدارة الأعمال.

السيد/ دوراي أناند
المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

لدى السيد/ أناند ما يزيد عن عشرين عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. عمل مع سيتي بنك لمدة ١١ عاماً، ومع مصرف الراجحي ٨ سنوات، قبل أن ينضم للمصرف في عام ٢٠١١.

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيدس
المدير العام لمجموعة الاستراتيجية والرقمية

لدى السيد/ كونستانتينوس (دينوس) خبرة تزيد عن ٢٥ سنة في المجال المصرفي والاستشارات. وانضم إلى المصرف في عام ٢٠١٢ لشغل منصب المدير العام للمجموعة الاستراتيجية ليقود برنامج التغيير. ومنذ مطلع عام ٢٠١٨ يدير برنامج التحول الرقمي الذي يقوم بتنفيذه المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي حيث كان آخر منصب له المدير العام للاستراتيجية مسؤولاً عن تطوير الأعمال والتوسع الإقليمي، وقبل ذلك، كان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد. وبصفته استشاري إداري في أكسنتشر قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوروبية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

عمل السيد/ خليفة في المصرف منذ عام ٢٠١١، وهو يتمتع بخبرة عريقة تمتد على مدار ٢١ عاماً في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر، ثم انتقل إلى البنك التجاري ومن ثم إلى البنك الخليجي، حيث تولى العديد من الأدوار المختلفة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الموارد البشرية، والتطوير التنظيمي، والتصميم والفعالية، والأداء التنظيمي، وإدارة المواهب. وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي.

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام لمجموعة المخاطر

السيد/ راكاش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكاش بخبرة ٣٤ عاماً في العمل لدى شركات المحاسبة "الأربعة الكبار" (Big 4) وغيرها من البنوك في منطقة الشرق الأوسط والهند، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست آند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام ٢٠١٣، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من ١٠ أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام لمجموعة المالية

يمتلك ٣١ سنة من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة في بنوك عالمية ومع شركات تدقيق رائدة. بدأ السيد/ جورانج مهنته مع برايس وتر هاوس كوبر - الهند ومن ثم انتقل إلى بنك ستاندرد

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

تشارترد – الهند ثم إلى البنك السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية حيث عمل لمدة ١٥ عاماً وفي عدة مناصب منها إدارة الأصول والخصوم، مكتب الخزينة، التخطيط المالي. آخر تكليف له قبل انضمامه لمصرف قطر الإسلامي مع البنك السعودي الفرنسي كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية. وهو محلل مالي معتمد، مدير مخاطر مالية معتمد ومحاسب قانوني معتمد في الهند.

السيد/ سليم الحق

مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يمتلك السيد سليم أكثر من ٢٧ عاماً من الخبرة في مجال إدارة الأعمال، وإدارة المخاطر، والمساندة في دول عدة مع بنك باركليز، وسيتي غروب، وبنك وان، وبنك إفريقيا والخليج. تولى السيد سليم إدارة فرق عمل كبيرة، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة العمليات، والاستثمار في الدول النامية، والاستعانة بمصادر خارجية، وتكامل الأعمال، ودمج الأصول المكتسبة، وإدارة القنوات الرقمية. وآخر منصب شغله السيد سليم قبل انضمامه الى المصرف هو الرئيس التنفيذي لبنك إفريقيا والخليج، وقبلها كان يشغل منصب مدير العمليات في بنك وان في موريشيوس، منصب مدير العمليات للبطاقات وأعمال الدفع لشركة أبسا التي تدير أحد أكبر أعمال المدفوعات في إفريقيا. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك باركليز مصر. أما على المستوى الإقليمي، شغل السيد سليم منصب رئيس عمليات الأسواق الناشئة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة العمليات والإشراف على الدعم والمساندة لجميع المنتجات. كما تسلم العديد من المناصب العليا في سيتي بنك، البنك التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيتي بنك مصر وباكستان. سليم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال، في تسويق الخدمات المالية من معهد إدارة الأعمال في كراتشي.

المادة (٧)

حظر الجمع بين المناصب

مجلس إدارة المصرف يطبق قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف، ورئيس مجلس الإدارة لا يمارس أي عمل تنفيذي، و قد أقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (٨)

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقا يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف، وقد تم تقييم أداء المجلس وفقاً لافضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وأيضا يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الإختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الإنحرافات إن وجدت.

المادة (٩)

مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (١٠)

تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإداراتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (١١)

واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس إدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
٢. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.

٤. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
٥. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على ايصال آرائهم إلى المجلس.
٦. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
٧. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
٨. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (١٢)

التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

١. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
٢. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
٣. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمصرف وسياسته.
٤. مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
٥. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
٦. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
٧. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
٨. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير مجموعة الإستراتيجية وتطويرالأعمال هو المتحدث الرسمي بإسم المصرف.
٩. لايوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية ودعاوي قضائية)، حيث لا توجد علاقات مالية أو تجارية أو دعاوي قضائية لأعضاء المجلس تستدعي الإفصاح، وللمساهمين الحق بالإطلاع على سجل المعاملات المالية (إن وجدت) لأعضاء المجلس بتقدم بطلب إلى سكرتاية المجلس.

المادة (١٣)

الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

المادة (١٤)

اجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية وذلك بناءً على دعوة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء. وقد عقد المجلس خلال عام ٢٠٢١ ثمانية اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠٢١
مجلس الإدارة	٨
اللجنة التنفيذية	–
لجنة التدقيق والمخاطر	٨
لجنة السياسات والإجراءات	١
لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا	١
لجنة الحوكمة	٢

المادة (١٥)

قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

المادة (١٦)

أمين السر

اعتمد مجلس الإدارة في عام ١٩٩٦ قراراً بتعيين السيد/ علي عبدالله غلوم أحمدي سكرتيراً لمجلس الإدارة (أمين السر).

المادة (١٧)

مهام وواجبات أمين السر

يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

١. تحرير محاضر اجتماعات المجلس
٢. قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض.
٣. قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس.
٤. حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته.
٥. إرسال الدعوة لأعضاء المجلس.
٦. إعداد كشف حضور اجتماعات المجلس.
٧. التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس.
٨. تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات المصرف، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

٩. حفظ إقرار أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

لجان المجلس

المادة (١٨)

لجان المجلس

شكل مجلس الإدارة ست لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته و ترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

١. اللجنة التنفيذية

تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع / إبداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها،ورئيس مجلس الإدارة لا يمارس أي عمل تنفيذي فيها كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة ، ولم تجتمع اللجنة خلال عام ٢٠٢١ حيث أن جميع القرارات المتخذة عام ٢٠٢١ كانت من صلاحيات مجلس الإدارة .

٢. لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص، وللجنة أيضا صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف. وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامتثال.

تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإمتثال ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة شهور للجنة التدقيق التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم . وقد قامت اللجنة بعدة توصيات منها على سبيل المثال وليس الحصر رفع توصية لمجلس الإدارة بترشيح السادة/ ارنست اند يونغ لتدقيق حسابات المصرف للعام المالي ٢٠٢١ والعرض على الجمعية العامة في إجتماعها السنوي، والموافقة على خطة التدقيق الداخلي للعام المالي ٢٠٢٢ واعتمادها للتنفيذ، وتكليف المعنيين بمتابعة ملاحظات التدقيق والعمل على إغلاقها ، بالإضافة إلى تشكيل لجنة الجرد .

٣. لجنة السياسات والإجراءات:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بأن بتسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة.

ومن مسؤوليات اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة على ضوء مايرفعه المصرف من قيم وشعارات.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام على اعتماد وتعديل عدد من السياسات منها على سبيل المثال وليس الحصر: سياسة إدارة التحصيل، سياسة إدارة الديون المتعثرة، سياسة مخاطر الإئتمان والإستثمار، سياسة بطاقة الإئتمان الخاصة بالشركات، سياسة إدارة المؤسسات المالية، سياسة الإدارة الدولية، سياسة إدارة القنوات البديلة، سياسة إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، سياسة إدارة التميز، سياسة قطاع خدمات، سياسة إدارة التمييز، سياسة قطاع خدمات الأعمال وإطار عمل إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

تقرير الحوكمة ٢٠٢١

٤. لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الواجبة لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف. حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام ٢٠٢١ منها:

- وضع التعديلات اللازمة على السياسة الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وتنفيذها طبقاً للتعليمات وإطار عمل الحوكمة.
- عرض التعديلات اللازمة على النظام الأساسي الخاص بالمصرف وفقاً لتعديلات قانون الشركات رقم ٢٠٢١/٨
- مراجعة وتعديل ميثاق مجلس الإدارة .

٥. لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا إضافة إلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة ، كما أنها مسؤولة عن وضع سياسة الأجور لجذب الموظفين وتحفيزهم والابقاء عليهم، من ذوي الكفاءات العالية وممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام. واللجنة مسؤولة أيضاً عن التأكد من الموازنة بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه، وتجتمع اللجنة كلما تطلب الأمر مع تطبيق سياسة صارمة بعدم السماح لأي من العاملين بالحضور عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية. وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام ٢٠٢١ الآتي :

ا– ناقشت واعتمدت اللجنة مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي ٢٠٢١، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي ٢٠٢٢ وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.

المادة (١٩)

عمل اللجان

اصدر المجلس قرارًا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ويجوز دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة تسمى «لجنة الترشيحات والمكافآت».

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس بإستلام و فحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقه طبقاً للأدوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لإتخاذ الاجراءات المناسبة واللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف و حفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (٢٠)

الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (٢١)

وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إنشاء وحدات مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويسمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، ويصدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافآته قرارًا من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

التدقيق الداخلي:

يوجد نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب وذلك طبقاً للتالي:

١. انظام رقابة داخلية معتمد.
٢. يتم تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.
٣. تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغلياً ومدرب تدريباً مناسباً.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق.
- يتكون فريق التدقيق الداخلي من مدير مسؤول وعدد من الموظفين المتخصصين.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل ٣ شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ولا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيّفُ منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. وهكذا استحال دور التدقيق من كونه وظيفة

يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكامل على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإمتثال

يرفع فريق العاملين بقطاع الامتثال تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الامتثال بما يكفل الاستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الامتثال بالمصرف دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

من جهة أخرى ترد مجموعة الامتثال باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على أنشطة المصرف.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتاكد من أن المصرف لديه رأسمال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازم و ذلك بناء على الاستراتيجية والتوجهات الصادرة عن مجلس الإدارة.

- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.
- وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل ، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة ، ولفترات الإستحقاق.
- تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:
  - المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها .
  - تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
  - معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
  - الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
  - التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التاكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع اجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتحطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق اعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضا عن ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ / وليد بن هادي	الرئيس
فضيلة الشيخ / عبدالعزيز خليفة القصار	عضو
الدكتور / محمد أحمين	عضو إداري

المادة (٢٢)

تقارير الرقابة

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس - بناء على توصية لجنة التدقيق - البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير تتضمن - على الأقل - ما يأتي:

١. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
٢. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الانظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
٣. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
٤. مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
٥. مدى التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
٦. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
٧. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

خلال العام ٢٠٢١ لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (٢٣)

الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق ليحل محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات وعلى مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (٢٤)

مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس - كتابة - بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقًا لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك.

ويقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقرير واحدًا للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولا عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسالة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل مايرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (٢٥)

الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح و الادارج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية.

وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين.

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (٢٦)

تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذي علاقة» و لاتوجد تعاملات أو صفقات جوهرية مع اطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، و قد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفًا تفصيليًا بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (٢٧)

الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف

لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفًا أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (٢٨)

الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

حقوق أصحاب المصالح

المادة (٢٩)

المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقًا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة و يتضمن النظام الأساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لايضر مصالح الشركة وسائر المساهمين ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس و بحثه.

المادة (٣٠)

مراجعة سجل المساهمين

يتقدم المصرف شهريًا بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.

المادة (٣١)

حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للمصرف و لوائحة الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (٣٢)

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من

رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد.

٢. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.
٣. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
٤. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهمًا آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال المصرف.
٥. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانوناً.
٦. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
٧. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
٨. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار بالإضافة إلى مادة ١٢ من النظام الأساسي تتيح للمساهم التقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس لإستيضاح أي أمر يتعلق بحقوقه كمساهم .

المادة (٣٣)

تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللمصرف استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيرًا لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

ويقوم المصرف بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.

المادة (٣٤)

حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت

التصويت حق المساهم - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانونًا - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (٣٥)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقًا لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (٣٦)

حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

حدد النظام الأساسي للمصرف - بما لا يخل بقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ٥% كحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس.

وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرّ الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

المادة (٣٧)

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف.حيث تشمل المادة ٢٦ من النظام الأساسي أن للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مع مصالح المصرف وسائر المساهمين .

المادة (٣٨)

حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها و قد تضمن إطار الحوكمه والسياسات و الإجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (٣٩)

حق المجتمع

المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الإجتماعية للمصرف والسياسات الصحية .

المسؤولية الإجتماعية للمصرف

انطلاقاً من إدراكه لمسؤوليته الاجتماعية، ونظراً لمكانته الريادية في دولة قطر، أطلق المصرف عدداً من المبادرات الفعّالة لتوفير الدعم المستمر لمختلف مكونات المجتمع خلال سنة ٢٠٢١ ، حيث اختتم المصرف برنامج الثقافة المالية «كيف تدير الأموال؟»، والذي بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ١٦٢٩ طالباً وطالبة من ٨٢ مدرسة ثانوية وجامعات قطرية منذ إطلاقه سنة ٢٠١٨. وشارك في إدارة جلساته ٤١ متطوعاً من المصرف طوال الأعوام الأكاديمية الثلاثة الماضية.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

ولم يقتصر برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف هذا العام على الاستمرار في دعم مكونات المجتمع من خلال المبادرات الإنسانية، والتعليمية، والرياضية فقط بما يتماشى مع رؤية المصرف، بل كان المصرف مؤسسة مبادرة على مستويات أخرى من أجل حماية ومساعدة مختلف مكونات المجتمع خلال جائحة كوفيد- ١٩ التي اجتاحت العالم. فمنذ الأيام الأولى للجائحة في قطر، بادر المصرف إلى إطلاق حملات تواصل داخلية وخارجية لنشر الوعي لدى الجمهور حول كيفية حماية أنفسهم من الإصابة بالعدوى، وتوعيتهم بأهمية الالتزام من أجل سلامة المجتمع من الوباء، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية

كما قام المصرف أيضا ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية، في ظل جائحة كوفيد- ١٩، بالمساهمة في رعاية مبادرة قطر الخيرية لإفطار العاملين بالمنطقة الصناعية خلال شهر رمضان هذا العام.

الإستدامة:

أصدر المصرف، خلال عام ٢٠٢١، تقريره الأول للإستدامة تماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي التي تم إطلاقها مؤخراً. يسلط التقرير الضوء على جهود المصرف في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وكذلك على إنجازاته في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويقدم التقرير نظرة شاملة حول إطار عمل الاستدامة لدى المصرف، ويتضمن استراتيجية المصرف، وأهدافه، وخططه والنتائج التي حققها، بالإضافة إلى رؤية المصرف بشأن أهم القضايا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

ويتكون إطار العمل من خمس ركائز أساسية ضمن أهداف المصرف للمساهمة في نمو دولة قطر والتنمية المستدامة في الدولة. وتشمل الركائز الخمسة: التمويل المستدام، والخدمات المصرفية المسؤولة، والحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، وتمكين الأفراد وتنمية القوى العاملة، والتأثيرات الإيجابية على المجتمع. وتعكس هذه الركائز ومواضيعها ذات الصلة الأولويات الاستراتيجية للمصرف لتحقيق النمو المستدام وتقديم تجربة متميزة للعملاء.

ويعرض التقرير إنجازات المصرف وجهوده لدعم جميع شرائح المجتمع خلال تلك الأوقات الصعبة. ومع تصدي المجتمعات في جميع أنحاء العالم لوباء كورونا، من الضروري اتباع طرق من شأنها أن تحقق فوائد مستدامة لمجتمعنا والبيئة والاقتصاد.

ويعكس تقرير الاستدامة جهود المصرف لدمج الاستدامة والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياته الرئيسية.

وقد قام المصرف بتطوير استراتيجية الاستدامة بما يتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ومعايير الاستدامة التي حددتها بورصة قطر، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وباتخاذ أطر العمل هذه كمرجع، فإن العناصر المهمة في استراتيجية المصرف تشمل كيفية مراعاة معايير الاستدامة في أنشطته التمويلية، ومواصلة الدعم الاجتماعي، واتخاذ المبادرات التي تقلل من التأثير البيئي.

وترتكز التزامات المصرف تجاه الاستدامة على الأثر الايجابي للتكنولوجيا في المساعدة على التغلّب على أصعب التحديات التي نواجهها. نحن ملتزمون بالتركيز على المصرفية الرقمية في منتجاتنا وخدماتنا الخاصة بعملائنا من الأفراد والشركات، وذلك للوصول إلى عدد أكبر من العملاء، وزيادة الكفاءة، والحد من الاستهلاك، وتقديم خدمة أفضل.

السياسات البيئية

ويلتزم المصرف في تطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات الداخلية بشكل ذو كفاءة عالية وتمشياً مع الإلتزام بتلك البيئة، يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:

١. إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المسائلة.
٢. الالتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعة.
٣. تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدام المخلفات.
٤. إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنه لجميع العاملين كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

١. اضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.
٢. ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
٣. تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

وبناءً عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

المادة (٤٢)

- في اطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات واجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير
طبقاً لاحكام هيئة قطر للاسواق المالية ولإطار عمل حوكمة المصرف بما تتضمنه من سياسات واجراءات و نظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الإدارة الرشيدة وارساء للتطبيق الكامل لاجراءات الحوكمة بالمصرف.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار – الخليج الغربي
ص.ب. ١٦٤
الدوحة – قطر

١٠ فبراير ٢٠٢٢

أجرى مصرف قطر الإسلامي(ش.م.ع.ق.) («البنك» أو «المصرف») تقييماً لمدى امتثاله لنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة"). والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك بما في ذلك أحكام قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام") المنشورة في ١٥ مايو ٢٠١٧ وخَلُصَت إلى أن البنك ملتزم بنظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ باستثناء ما يلي:

م	وصف عدم الامتثال	المرجع
١	تحديث النظام الأساسي ليعكس المتطلبات النظامية. ينص النظام الاساسي على: "يجوز أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة بخلاف المساهمين ..." لا يتوافق هذا النص مع متطلبات المادة (٦) التي تنص على أن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل "يجب" أن يكونوا أعضاء مجلس إدارة مستقلين.	المادة ٦
٢	أعضاء مجلس الإدارة ليسوا مستقلين في حين أن النظام يتطلب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة ٦
	لجنة التدقيق و المخاطر	
٣	لا يوجد أعضاء مستقلين في لجنة التدقيق و المخاطر.	المواد ١٨ و ١٩
٤	رئيس لجنة التدقيق و المخاطر هو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت	

بالملحق أدناه ملخص لتقييم الإمتثال الذي تم إستكماله بواسطة الإدارة.

ملخص تقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام التي أستكملتها الإدارة.

أ. تقييم الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة

فيما يلي وصف للعملية (العمليات) المطبقة لضمان الإمتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة:

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر الأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها و الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الإدارة
- سياسة مجلس الإدارة
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفافية
- عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المطّلعين
- نظم مراقبة الامتثال

قام المصرف بتقييم الالتزام بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

١. قانون هيئة قطر للمال رقم ٨/٢٠١٢
٢. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام قانون حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام»).

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
١.	المادة (٢)	✓			لا إستثناءات
٢.	المادة (٣)	✓			الامتثال لمبادئ الحوكمة التي تم تناولها جنباً إلى جنب مع المواد أدناه.
٣.	المادة (٤)	✓			لا إستثناءات
٤.	المادة (٥)	✓			لا إستثناءات
٥.	المادة (٦)		✓		١. لم يتم تحديث النظام الأساسي ليعكس متطلبات نظام الهيئة للحوكمة. ينص النظام الأساسي على ما يلي: "يجوز" أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين ..." لا تتوافق هذه الفقرة مع متطلبات المادة (٦) التي تنص على أن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل "يجب" أن يكونوا أعضاءً مستقلين في مجلس الإدارة. ٢. لا أحد من أعضاء مجلس الإدارة مستقل.
٦.	المادة (٧)	✓			لا إستثناءات
٧.	المادة (٨)	✓			لا إستثناءات
٨.	المادة (٩)	✓			لا إستثناءات
٩.	المادة (١٠)	✓			لا إستثناءات
١٠.	المادة (١١)	✓			لا إستثناءات
١١.	المادة (١٢)	✓			لا إستثناءات
١٢.	المادة (١٣)	✓			لا إستثناءات
١٣.	المادة (١٤)	✓			لا إستثناءات
١٤.	المادة (١٥)	✓			لا إستثناءات
١٥.	المادة (١٦)	✓			لا إستثناءات
١٦.	المادة (١٧)	✓			لا إستثناءات
١٧.	المادة (١٨)		✓		لا يوجد أعضاء مجلس إدارة مستقلين في اللجنة. (لجنة التدقيق والمخاطر)
١٨.	المادة (١٩)		✓		رئيس لجنة التدقيق والمخاطر هو أيضًا عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت.
١٩.	المادة (٢٠)	✓			وارد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR).

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
٢٠.	المادة (٢١)	✓			لا إستثناءات
٢١.	المادة (٢٢)	✓			لا إستثناءات
٢٢.	المادة (٢٣)	✓			لا إستثناءات
٢٣.	المادة (٢٤)	✓			لا إستثناءات
٢٤.	المادة (٢٥)	✓			لا إستثناءات
٢٥.	المادة (٢٦)	✓			لا إستثناءات
٢٦.	المادة (٢٧)	✓			لا إستثناءات
٢٧.	المادة (٢٨)	✓			لا إستثناءات
٢٨.	المادة (٢٩)	✓			لا إستثناءات
٢٩.	المادة (٣٠)	✓			لا إستثناءات
٣٠.	المادة (٣١)	✓			لا إستثناءات
٣١.	المادة (٣٢)	✓			لا إستثناءات
٣٢.	المادة (٣٣)	✓			لا إستثناءات
٣٣.	المادة (٣٤)	✓			لا إستثناءات
٣٤.	المادة (٣٥)	✓			لا إستثناءات
٣٥.	المادة (٣٦)	✓			لا إستثناءات
٣٦.	المادة (٣٧)	✓			لا إستثناءات
٣٧.	المادة (٣٨)	✓			لا إستثناءات
٣٨.	المادة (٣٩)	✓			لا إستثناءات

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يقدم مجلس الإدارة في قسم حوكمة الشركة الوارد بالتقرير السنوي «تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» («تقرير حوكمة الشركة»).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن «تقرير حوكمة الشركة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات» الوارد في قسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»)، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين («IESBA Code»)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركة بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
التاريخ: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢
دولة قطر

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار – الخليج الغربي
ص.ب. ١٦٤
الدوحة – قطر

١٠ فبراير ٢٠٢٢

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) وشركاته التابعة والتي يشار لها معاً بـ («المجموعة») مسؤول عن إنشاء ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة و مصداقية البيانات المالية الموحدة للمجموعة وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و معايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي (QCB) والأحكام واجبة التطبيق المنصوص عليها في لوائح مصرف قطر المركزي (لوائح مصرف قطر المركزي).

مخاطر التقار ير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقار ير المالية في أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معروضة بعدالة نظرا لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما تحتوي حسابات بيان مالي واحد أو أكثر أو الإفصاحات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهرية. وتعتبر الأخطاء الواردة في البيانات المالية جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية من جانب المستخدمين على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لإتحاد تريدواي (COSO) وتوصي اللجنة بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم كفاءتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقار ير المالية:

- الوجود / الحدوث – توجد أصول وخصوم وقد حدثت معاملات.
- الإكتمال – تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس – تم تسجيل الأصول والخصوم و المعاملات في التقار ير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق الإلتزامات والملكية – تم تسجيل الحقوق و الإلتزامات بشلك ملائم كأصول وخصوم.
- العرض و الإفصاح – تصنيف التقارير المالية و الإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وحدات الأعمال و وظائف البنيات التحتية مع مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. و كنتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل و تشمل تلك الضوابط التي تكون:

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر تحريف البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية (تتمة)

- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الإستقصائية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. تشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.
- ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيني للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية

للسنة المالية ٢٠٢١ قامت المجموعة بإجراء تقيم رسمي لتصميم وتنفيذ بيئة الرقابة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) ومدى فعاليته التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الإعتبار عوامل أخرى مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ ببند البيان المالي المعني، و

مخاطر التحريف في بنود البيان المالي الموحد ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية عنصر البيان المالي للأخطاء؛ وقابلية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة ، والتعقيد، وخطر تجاوز الإدارة ، وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم لا. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو تؤكّد النتائج.

إشتمل التقييم مراجعة التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة في مختلف العمليات مثل التمويل و إدارة الخزينة وإدارة مخاطر الائتمان والموارد البشرية والرواتب ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما اشتمل التقييم أيضا عملية مراجعة تصميم وتطبيق و فعالية عمل أنظمة الرقابة على مستوى الوحدات بالمنشأة و الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات.

الخلاصة

وكنتيجة لعملية التقييم لتصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي نقاط ضعف مادية وخلصت الإدارة إلى أن انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR قد صُمِّمَت وطُبِّقت وتعمل بشكل مناسب و فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

جورانج هيماني
المدير العام للمجموعة المالية

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») وشركاته التابعة («المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية» المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ («النظام»).

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل، واستلام الودائع ، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية ، ودفتر الأستاذ العام، والضوابط العامة لتقنية المعلومات، والتقارير المالية؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية»).

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من قبل مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي تأكيد معقول حول مدى ملاءمة عرض «وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للمجموعة» المعروض في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال والخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي: التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية، ودفتر الأستاذ العام، والضوابط العامة لتقنية المعلومات، والتقارير المالية.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر أن يكون وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في تقرير حوكمة الشركة.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقدير لتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة،المعاملاتوأعمالالتصرففيموجوداتالمؤسسة؛
٢. توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد البيانات المالية بشكل يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات الكيان لا تتم إلا بترخيص من إدارة الكيان؛ و
٣. توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به في موجودات الكيان بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تقرير
الحوكمة ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

القيود الضمنية (تتمة)

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان لآخر ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين («IESBA Code»)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي قد حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا التقرير السنوي بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ. تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و
ب. الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨

التاريخ: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢
دولة قطر

تقرير هيئة

الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الحمد لله، و الصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاه. وبعد،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، وعقوده، ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢١ م، و ترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه،

فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالعزيز القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

المؤشرات
المالية

مصرف قطر الإسلامي
المؤشرات المالية

مليون ريال قطري

(٢٠١٧ – ٢٠٢١)	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
إجمالي الموجودات	**١٩٣,٩١٦**	١٧٤,٣٥٦	١٦٣,٥١٩	١٥٣,٢٣٢	١٥٠,٣٧٥
إجمالي الودائع	**١٣١,٠٩٥**	١١٨,١٤٤	١١١,٦٢١	١٠٠,٥٩٨	١٠١,٨١٥
التمويل والاستثمارات	**١٧٦,٧٨٢**	١٥٦,٣١٧	١٤٩,٩٦٤	١٣٥,٤٨٣	١٣٥,٦٢٨
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك	**٢٠,٧٣٦**	١٨,٣٠٤	١٧,١٣٣	١٥,٤٢٠	١٥,٢٨٩
إجمالي حقوق الملكية	**٢٥,٤١٢**	٢٣,٢٠٦	٢٢,١٥٩	٢٠,٧٣٩	٢٠,٨٨٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١١٤,١٨٨**	١٠٠,٧٢٨	٩٦,٦٤١	٨٥,١٧٧	٨٥,٢١٤
حسابات العملاء الجارية	**١٦,٩٠٧**	١٧,٤١٦	١٤,٩٧٩	١٥,٤٢١	١٦,٦٠٠
رأس المال	**٢,٣٦٣**	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣
إجمالي الإيرادات	**٨,١٣٠**	٧,٩٥٨	٧,٧٣٨	٦,٨٨٣	٦,١٩٩
مصاريف عمومية و ادارية	**١,٠٨٥**	١,٠٩٢	١,١٠١	١,١٤٤	١,١٦
صافي ربح السنة العائد إلى حقوق المساهمين في البنك	**٣,٥٥٥**	٣,٦٥	٣,٠٥٥	٢,٧٥٥	٢,٤٠٥
العائد على السهم (ريال قطري للسهم)	**١.٤٢**	١.٢١	١.٢١	١.٠٨	٠.٩٣

مصرف قطر الإسلامي
المؤشرات المالية

إجمالي الموجودات / مليون ريال قطري

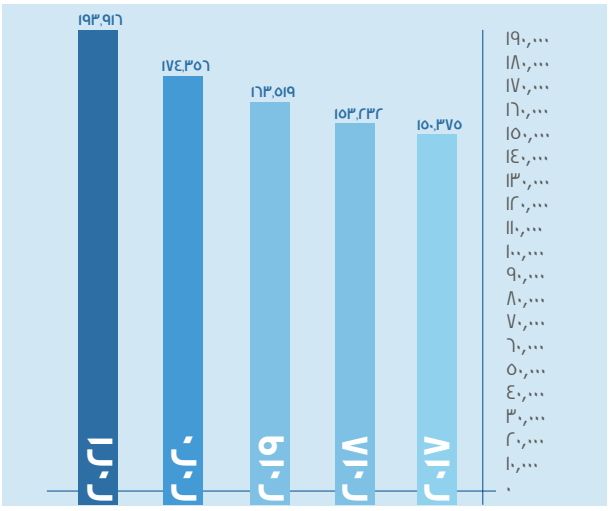

إجمالي الإيرادات / مليون ريال قطري

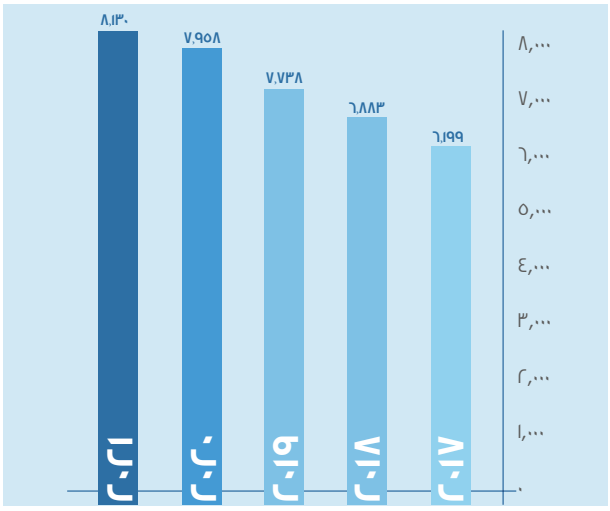

إجمالي الودائع / مليون ريال قطري

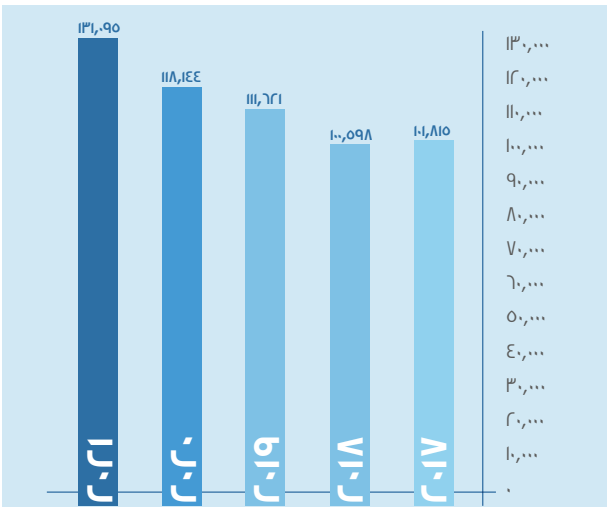

صافي الربح / مليون ريال قطري

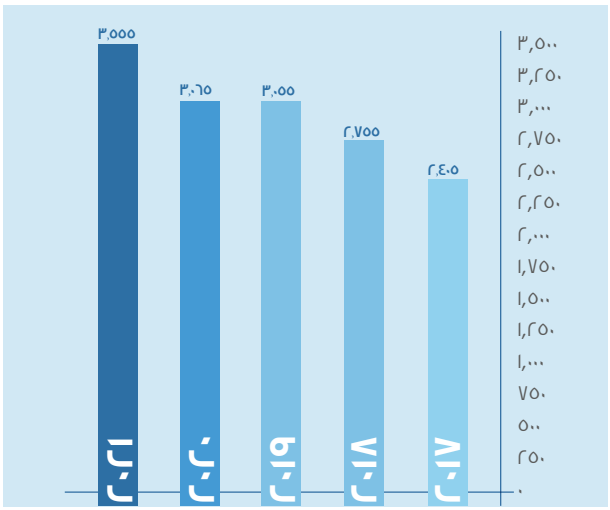

التمويل والاستثمارات / مليون ريال قطري

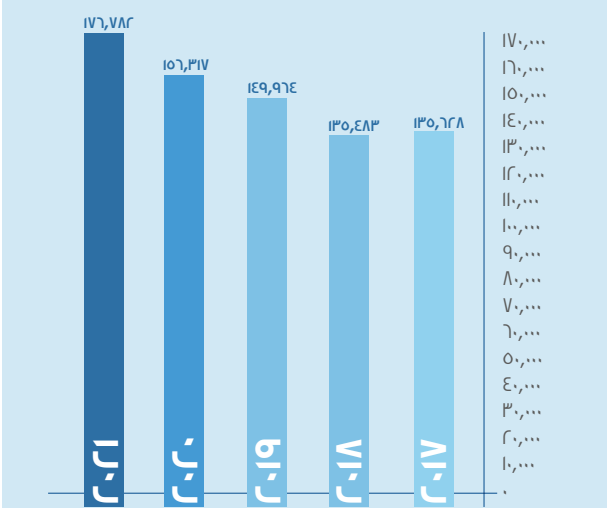

إجمالي حقوق المساهمين
/ مليون ريال قطري

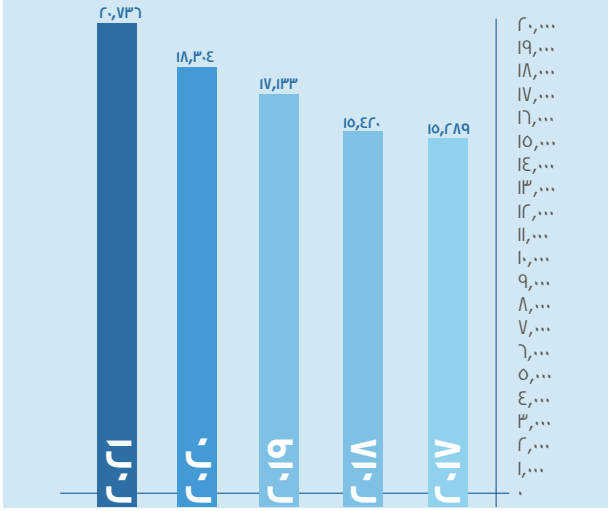

البيانات
المالية

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

الكرام **مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («البنك») وشركاته التابعة («المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد، وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق («ISAs»). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة «مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة». ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) («IESBA Code»)، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة «مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

الكرام **مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق (تتمة)

أمور التدقيق الهامة	كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة موجودات التمويل	
نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب خسائر انخفاض قيمة موجودات التمويل وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء»، فهنالك مخاطر بأن تكون مبالغ انخفاض قيمة موجودات التمويل غير دقيقة. تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي: ١. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛ ٢. الافتراضات المستخدمة في نماذج القياس مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و ٣. ضرورة تطبيق تراكبات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج القياس المستخدم. يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية ٣٠ وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تعرض الإيضاحات ٤(ب) و (١٠) و (٢٠) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة موجودات التمويل. نظرًا للحجم المادي لموجودات التمويل، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • اطّلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. • قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراحل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراحل المختلفة. • قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19. • فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي: - تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة. - اختيار عينة من التعرضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs). • فحصنا طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة لموجودات التمويل المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 وأحكام تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

الكرام **مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مكتب تدقيق آخر، والذي أبدى في تقريره المؤرخ بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢١ رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

الكرام **مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الإجراءات المتخدة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (والمعدل بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ
زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
الدوحة في ٣٠ يناير ٢٠٢٢

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١ ألف ريال قطري	٢٠٢٠ ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨	**٧,١٧٦,٥٠٧**	٨,٣٥٧,٢٨٢
أرصدة لدى البنوك	٩	**٧,٤٦٠,٦٩٦**	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	١٠	**١٢٨,٤٠٨,٥٢٧**	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية	١١	**٤٤,٣٧٩,٧٧٢**	٣٣,٢٤٨,١٠٩
استثمارات في شركات زميلة	١٢	**١,١٣٩,٥٦٨**	١,١٣٣,٦٩٢
استثمارات عقارية	١٣	**٢,٨٥٣,٩٩٧**	٢,٨٦٢,٥٢٣
موجودات ثابتة	١٤	**٤٢٨,١٣٢**	٤٦٢,٢٤٧
موجودات غير ملموسة	١٥	**٣٥٩,٩١٩**	٣٦٩,٩٨٤
موجودات أخرى	١٦	**١,٧٠٨,٧٩٢**	١,٩٣٦,٦٤٨
إجمالي الموجودات		**١٩٣,٩١٥,٩١٠**	١٧٤,٣٥٦,١٧٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	١٧	**١٩,٨٥٥,٨٨٢**	١٣,٨٢٧,٧٤٦
حسابات العملاء الجارية	١٨	**١٦,٩٠٧,٠٣٠**	١٧,٤١٥,٦٩٣
صكوك تمويل	١٩	**١٤,٦٢,٧٢٥**	١٤,٠٥٨,٦٤٣
مطلوبات أخرى	٢٠	**٣,٤٩٠,٦٣٣**	٥,١١٩,٧٠٢
إجمالي المطلوبات		**٥٤,٣١٦,٢٧٠**	٥٠,٤٢١,٧٨٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢١	**١١٤,١٨٧,٧٦٩**	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٢(أ)	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	٢٢(ب)	**٦,٣٧٠,٠١٦**	٦,٣٧٠,٠١٦
احتياطي مخاطر	٢٢(ج)	**٢,٤٤٤,٨٧٢**	٢,٤٣٦,٥١٠
احتياطي عام	٢٢(د)	**٨١,٩٣٥**	٨١,٩٣٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٢(و)	**٦٠,٦٦١**	(١٠٩,٧٨٦)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٢(ز)	**(٤٦٦,٦٩٥)**	(٣٣٦,٣١٣)
احتياطيات أخرى	٢٢(ح)	**٢١٦,٨٢٠**	٢١٦,٨٢٠
أرباح نقدية مقترح توزيعها	٢٢(ط)	**١,٣٥٨,٦٨٦**	٩٤٥,١٧٣
أرباح مدورة	٢٢(هـ)	**٨,٣٦,٥٠٢**	٦,٣٣٦,٢٤٠
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك		**٢٠,٧٣٥,٧٢٩**	١٨,٣٠٣,٥٢٧
حقوق غير مسيطر عليها	٢٣	**٦٧٦,١٤٢**	٩٠٢,٥٧٦
صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	٢٤	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		**٢٥,٤١١,٨٧١**	٢٣,٢٠٦,١٠٣
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية		**١٩٣,٩١٥,٩١٠**	١٧٤,٣٥٦,١٧٥

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٢ ووقع عليها بالنيابة عنه:

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١ ألف ريال قطري	٢٠٢٠ ألف ريال قطري
صافي إيرادات أنشطة التمويل	٢٥	**٥,٩٩٨,٦٣٦**	٥,٩٥٦,٢٠٩
صافي إيرادات أنشطة الاستثمار	٢٦	**١,١٣١,٩٨٢**	١,٢٠٧,٩٩٦
إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار		**٧,١٣٠,٦١٨**	٧,١٦٤,٢٠٥
إيرادات رسوم وعمولات		**٩٣٧,١٦٤**	٨١٧,٠٤٩
مصروفات رسوم وعمولات		**(٢١٠,٧٣٤)**	(١٥٥,٦٣٣)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٧	**٧٢٦,٤٣٠**	٦٦١,٤١٦
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	٢٨	**٢٠٠,٣٨٠**	٧٥,٦٩١
الحصة من نتائج شركات زميلة	١٢	**٤١,٥٦٩**	٣,٤٠٤
إيرادات أخرى		**٣٠,٨٧٦**	٥٣,٢٥٦
إجمالي الإيرادات		**٨,١٢٩,٨٧٣**	٧,٩٥٧,٩٧٢
تكاليف الموظفين	٢٩	**(٦٥٠,٢١١)**	(٦٥٧,٣٥٨)
استهلاك وإطفاء	١٤ و١٥	**(٩٠,١٤٠)**	(٩٥,٣٤٨)
حصة حملة الصكوك من الربح		**(٤٥٣,٠٤٢)**	(٤٧٢,٢٨٥)
مصروفات أخرى	٣٠	**(٣٤٤,٨٧٩)**	(٣٣٨,٩٠١)
إجمالي المصروفات		**(١,٥٣٨,٢٧٢)**	(١,٥٦٣,٨٩٢)
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**(٣,٧٩١)**	(٢١,٧٦٩)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**(١,٣٢٦,٠٨٦)**	(١,٢٦٢,٧٢٩)
انخفاض قيمة شهرة	١٥	**–**	(٢٢,١٠٠)
خسائر انخفاض قيمة أخرى		**(١١,٩٣٠)**	(٩,٤٩٣)
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل الضريبة والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**٥,٢٤٩,٧٩٤**	٥,٠٧٧,٩٨٩
يخصم: العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢١	**(١,٦٨٧,١٧٢)**	(٢,٠٤٦,٣٦٢)
الربح قبل الضريبة		**٣,٥٦٢,٦٢٢**	٣,٠٣١,٦٢٧
مصروف الضريبة	٣١	**(٩,٧٠٧)**	(٧,٤٠٨)
صافي الربح للسنة		**٣,٥٥٢,٩١٥**	٣,٠٢٤,٢١٩
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حقوق المساهمين في البنك		**٣,٥٥٥,٢٩٦**	٣,٠٦٥,١١٥
حقوق غير مسيطرة		**(٢,٣٨١)**	(٤٠,٨٩٦)
صافي الربح للسنة		**٣,٥٥٢,٩١٥**	٣,٠٢٤,٢١٩
العائد على السهم			
العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	٣٤	**١,٤٢**	١,٢١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٤٣٦,٥١٠	٨١,٩٣٥	(١٠٩,٧٨٦)	(٣٣٦,٣١٣)	٢١٦,٨٢٠	٩٤٥,١٧٣	٦,٣٣٦,٢٤٠	١٨,٣٠٣,٥٢٧	٩٠٢,٥٧٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢٠٦,١٠٣
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–		(١٣٠,٣٨٢)	–	–	–	(١٣٠,٣٨٢)	–	–	(١٣٠,٣٨٢)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	١٧٠,٤٤٧	–	–	–	–	١٧٠,٤٤٧	–	–	١٧٠,٤٤٧
صافي ربح /خسارة السنة	–	–	–	–	–	–	–	–	٣,٥٥٥,٢٩٦	٣,٥٥٥,٢٩٦	(٢,٣٨١)	–	٣,٥٥٢,٩١٥
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	–	–	–	–	١٧٠,٤٤٧	(١٣٠,٣٨٢)	–	–	٣,٥٥٥,٢٩٦	٣,٥٩٥,٣٦١	(٢,٣٨١)	–	٣,٥٩٢,٩٨٠
وزيعات أرباح نقدية على المساهمين (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	(٩٤٥,١٧٣)	–	(٩٤٥,١٧٣)	–	–	(٩٤٥,١٧٣)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	–	–	٨,٣٦٢	–	–	–	–	–	(٨,٣٦٢)	–	–	–	–
توزيعات أرباح نقدية مقترحة (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	١,٣٥٨,٦٨٦	(١,٣٥٨,٦٨٦)	–	–	–	–
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٨٨,٨٨٢)	(٨٨,٨٨٢)	–	–	(٨٨,٨٨٢)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	–	–	–	(١٩٦,٣٣٧)	(١٩٦,٣٣٧)	–	–	(١٩٦,٣٣٧)
إعادة شراء اسهم (شركة تابعة)	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٥,٧٩٦	٦٥,٧٩٦	٣٥,٨٠٩	–	١٠١,٦٠٥
أرباح من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	–	١,٤٣٧	١,٤٣٧	–	–	١,٤٣٧
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٥٩,٨٦٢)	–	(٢٥٩,٨٦٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	**٦,٣٧٠,٠١٦**	**٢,٤٤٤,٨٧٢**	**٨١,٩٣٥**	**٦٠,٦٦١**	**(٤٦٦,٦٩٥)**	**٢١٦,٨٢٠**	**١,٣٥٨,٦٨٦**	**٨,٣٠٦,٥٠٢**	**٢٠,٧٣٥,٧٢٩**	**٦٧٦,١٤٢**	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٥,٤١١,٨٧١**

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٣٨٠,٠٩٣	٨١,٩٣٥	٢٤٢,٣٧٧	(٣١٦,٢٠٤)	٢١٦,٨٢٠	١,٢٤٠,٥٣٩	٤,٥٥٤,٤٩٨	١٧,١٣٣,٠٠٦	١,٠٢٦,٣٠٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,١٥٩,٣١٢
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–	–	(٢٠,١٠٩)	–	–	–	(٢٠,١٠٩)	–	–	(٢٠,١٠٩)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	(٣٥٢,١٦٣)	–	–	–	–	(٣٥٢,١٦٣)	–	–	(٣٥٢,١٦٣)
صافي ربح /خسارة السنة	–	–	–	–	–	–	–	–	٣,٠٦٥,١١٥	٣,٠٦٥,١١٥	(٤٠,٨٩٦)	–	٣,٠٢٤,٢١٩
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	–	–	–	–	(٣٥٢,١٦٣)	(٢٠,١٠٩)	–	–	٣,٠٦٥,١١٥	٢,٦٩٢,٨٤٣	(٤٠,٨٩٦)	–	٢,٦٥١,٩٤٧
توزيعات أرباح نقدية على المساهمين (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	(١,٢٤٠,٥٣٩)	–	(١,٢٤٠,٥٣٩)	–	–	(١,٢٤٠,٥٣٩)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	–	–	٥٦,٤١٧	–	–	–	–	–	(٥٦,٤١٧)	–	–	–	–
توزيعات أرباح نقدية مقترحة (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	٩٤٥,١٧٣	(٩٤٥,١٧٣)	–	–	–	–
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٧٦,٦٢٨)	(٧٦,٦٢٨)	–	–	(٧٦,٦٢٨)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)
خسارة من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	–	(١٥٥)	(١٥٥)	–		(١٥٥)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٨٢,٨٣٤)	–	(٨٢,٨٣٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٤٣٦,٥١٠	٨١,٩٣٥	(١٠٩,٧٨٦)	(٣٣٦,٣١٣)	٢١٦,٨٢٠	٩٤٥,١٧٣	٦,٣٣٦,٢٤٠	١٨,٣٠٣,٥٢٧	٩٠٢,٥٧٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢٠٦,١٠٣

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١ ألف ريال قطري	٢٠٢٠ ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي ربح السنة قبل الضريبة		**٣,٥٦٢,٦٢٢**	٣,٠٣١,٦٢٧
تعديلات:			
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**١,٣٢٦,٠٨٦**	١,٢٦٢,٧٢٩
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**٣,٧٩١**	٢١,٧٦٩
رد صافي خسائر انخفاض في قيمة أدوات مالية أخرى		**–**	٢٢,١٠٠
خسائر انخفاض قيمة أخرى		**١١,٩٣٠**	٩,٤٩٣
استهلاك وإطفاء	١٤ و١٥	**٩٠,١٤٠**	٩٥,٣٤٨
صافي ربح بيع استثمارات مالية	١٢	**(٢٨,٧٠٤)**	(١٩١,٧٧٥)
الحصة من نتائج شركات زميلة		**(٤١,٥٦٩)**	(٣,٤٠٤)
إطفاء قسط صكوك		**٤,٣٧٩**	٤,٧٣٥
خسارة / (ربح) قيمة عادلة من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٦	**(٧,٧١٠)**	١٧,١٩٤
مصروف مكافآت نهاية الخدمة	٢٠	**٢٤,٦٨٧**	٣٤,١٩٤
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٤,٩٤٥,٦٥٢**	٤,٣٠٤,٠١٠
التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		**(٨١٢,٧٢٢)**	(٤٩٠,٣٥٥)
التغير في ارصده لدى البنوك		**(١٢٩,٨٣٤)**	٤٢,٩١٢
التغير في موجودات تمويل		**(١٠,٦٦٢,١٨١)**	(٦,٥٨١,٥٦٥)
التغير في موجودات أخرى		**٣٩٨,٤٤٣**	(١٦٩,٣٣١)
التغير في حسابات البنوك		**٦,٠٢٨,١٣٦**	(٥٢٧,٣٢٣)
التغير في حسابات العملاء الجارية		**(٥٠٨,٦٦٣)**	٢,٤٣٦,٦٠٧
التغير في مطلوبات أخرى		**(١,٦٦٢,٣٨٩)**	(٣٢٨,٨٠٢)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	٢٠	**(٣٤,٦٢٠)**	(١٣,٣٨٣)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(٢,٤٣٨,١٧٨)**	(١,٣٢٧,٢٣٠)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مالية		**(١٤,٦٨٢,٧٦١)**	(٣,١٤١,٩٦٩)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية		**٣,٤٧١,٠٦٢**	٣,٥٥٣,٨٩٥
شراء موجودات ثابتة		**(٤٧,٣٣٣)**	(٥٦,٣٧٦)
متحصلات من بيع استثمارات في شركات زميلة		**٢٤,٣٢٥**	١٧,٢٣٥
شراء استثمارات عقارية		**(١,٠١٩)**	(٦٥٥,٥١٥)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة		**١٢,٧٥٧**	٧,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(١١,٢٢٢,٩٦٩)**	(٢٧٥,٧٣٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**١٣,٤٥٩,٤٨٠**	٤,٠٨٦,٨١٤
صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها		**(٢٢٤,٠٥٢)**	(٨٢,٨٣٤)
أرباح نقدية موزعة على المساهمين	٢٢ (أ)	**(٩٤٥,١٧٣)**	(١,٢٤٠,٥٣٩)
أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**(٢٠٥,٠٠٠)**	(٢٠٥,٠٠٠)
صافي المحصل من صكوك تمويل		**–**	٣,١٣٠,٤٠٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**١٢,٠٨٥,٢٥٥**	٥,٦٨٨,٨٤١
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(١,٥٧٥,٨٩٢)**	٤,٠٨٥,٨٨١
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**١٠,٠٧٨,١٤٩**	٥,٩٩٢,٢٦٨
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٣٥	**٨,٥٠٢,٢٥٧**	١٠,٠٧٨,١٤٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

استثمار	كما في ١ يناير ٢٠٢١	التغيرات خلال السنة					إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا
محفظة عقارية	٢٤,٥٧٠	(١,٨٢٠)	–	–	–	–	٢٢,٧٥٠
محفظة أوراق مالية	١,٥٨٥,٢٢٤	١٠٦,٩١٧	٥,٥٦١	٥١,٩٢٠	(٣١,٢٦٧)	(٣٣٨)	(٧,٧٣٣) ١,٧١٠,٢٨٤
	١,٦٠٩,٧٩٤	١٠٥,٠٩٧	٥,٥٦١	٥١,٩٢٠	(٣١,٢٦٧)	(٣٣٨)	(٧,٧٣٣) ١,٧٣٣,٠٣٤

التغيرات خلال السنة

استثمار	كما في ١ يناير ٢٠٢٠	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا	إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
محفظة عقارية	٦٦,٤٣٠	(٤١,٨٦٠)	–	–	–	–	–	٢٤,٥٧٠
محفظة أوراق مالية	٧٠٣,٦٣٧	٧٩٧,٩٠٣	٧٠,١٥٤	٣٦,١٨٢	(١٦,٣٥٥)	(٢٦٢)	(٦,٠٣٥)	١,٥٨٥,٢٢٤
	٧٧٠,٠٦٧	٧٥٦,٠٤٣	٧٠,١٥٤	٣٦,١٨٢	(١٦,٣٥٥)	(٢٦٢)	(٦,٠٣٥)	١,٦٠٩,٧٩٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	٢٠٢١	٢٠٢٠
موارد أموال الأعمال الخيرية		
إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة	**٢٩٢**	٩١٦
استخدامات أموال الأعمال الخيرية		
أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	**(٢٣٨)**	(٣٣)
النقص في الموارد عن الاستخدامات	**٥٤**	٨٨٣

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

ألف ريال قطري

١ | المنشأة الصادر عنها التقرير

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. (« البنك ») هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ ٨ يوليو ١٩٨٢ كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. رقم السجل التجاري للبنك هو ٨٣٣٨. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب ٥٥٩. تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه ٢٢ فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٢.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	نسبة الملكية الفعلية	
			٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	**٪٩٩,٩٩**	٪٩٩,٩٩
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.م ("عقار") (١)	قطر	الاستثمار العقاري	**٪٤٩**	٪٤٩
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م	قطر	الاستثمار العقاري	**٪٨٢,٦١**	٪٨٢,٦١
شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (٢)	جزر كايمان	إصدار صكوك	**٪١٠٠**	٪١٠٠
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	**٪٩٩,٧١**	٪٩٩,٧١
كيو إنفست ذ م م (٣)	قطر	بنك استثماري	**٪٦٥,٦٢**	٪٥٨,١٧

إيضاحات:

١) تمارس المجموعة سيطرة على شركة عقار ولديها الحقوق التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه أنشطة عقار ذات الصلة. علاوة على ذلك، فإن المجموعة لديها أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس إدارة شركة عقار بحكم تمثيلها لأكبر عدد من الأعضاء في مجلس الإدارة.

٢) شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

٣) في يناير ٢٠٢١، قامت كيو إنفست ذ.م.م بإعادة شراء ٦١,٢١٢,٥٩٠ سهماً بسعر ٠,٥٨ دولار أمريكي لكل سهم بناءً على عروض المناقصات الواردة من المساهمين. وتم إلغاء أسهم الخزينة وخفض رأس المال المصدر لـ كيو إنفست ذ.م.م بمبلغ ٦١,٢١٢,٥٩٠ دولار أمريكي تمثل ٦١,٢١٢,٥٩٠ سهمًا بقيمة ١ دولار أمريكي لكل سهم. في أكتوبر ٢٠٢١، قامت كيو إنفست ذ.م.م بإعادة شراء ٧,٨١٨,٤٢٨ سهماً إضافياً بسعر ٠,٧٠ دولار أمريكي لكل سهم بناءً على عروض المناقصات الواردة من المساهمين. وتم إلغاء أسهم الخزينة وخفض رأس المال المصدر لـ كيو إنفست ذ.م.م بمبلغ ٧,٨١٨,٤٢٨ دولار أمريكي تمثل ٧,٨١٨,٤٢٨ سهماً بقيمة ١ دولار أمريكي لكل سهم. تم إثبات الأرباح ذات الصلة، صافيةً من تكاليف الصفقة، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. نتيجة لعمليات إعادة الشراء المذكورة أعلاه، زادت نسبة المساهمة الفعلية للبنك في كيو إنفست إلى ٦٥,٦٢٪.

ألف ريال قطري

٢ | أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وتعديلاتها من قبل مصرف قطر المركزي. أصدر مصرف قطر المركزي التعديلات التالية وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ الصادر في ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ السريان)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء» وتتطلب من البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يعدل تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣ أيضًا متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) «العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية» فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيرات في السياسة المحاسبية. وفقًا لذلك، اعتمد البنك التعميم اعتبارًا من تاريخ السريان وتم اعتماد التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك، كما هو مبين بالإيضاح ٣ (د) (٣).

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢) في عام ٢٠١٩. ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢) ويحل محل المعيار المحاسبي المالي ٨ – الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك اللذان تم إصدارهما في الأصل عام ١٩٩٧. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتصنيف نوع الإجارة والاعتراف به والقياس والعرض والإفصاح. المعاملات بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخل فيها المؤسسة، سواء بصفتها كمؤجر أو كمستأجر. يسري هذا المعيار اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١. أصدر مصرف قطر المركزي تعميمًا بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٢١ يتطلب من البنوك الإسلامية في قطر إجراء تقييم الأثر لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢) على الموجودات والمطلوبات وحساب الدخل والأرباح المرحلية وكفاية رأس المال والسيولة وأي مؤشرات ذات صلة. المؤشرات والنسب التنظيمية. تعمل البنوك الإسلامية في قطر على الامتثال لمتطلبات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، وسيتم تنفيذ المعيار بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي.
قام البنك بإجراء تقييم الأثر خلال العام وقدم تقريره إلى مصرف قطر المركزي. وفقًا للتقييم الذي تم إجراؤه، فإن التأثير ليس جوهريًا على البيانات المالية الموحدة ككل.

بالنسبة للمسائل التي لا توجد بشأنها معايير مصدرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو أي إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية» و«الاستثمارات العقارية» (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض موجودات التمويل المصنفة على أنها بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح ٥.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

(ا) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢١

خلال الفترة، طبقت المجموعة المعايير والتعديلات التالية في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة. إن تطبيق المعايير والتعديلات التالية لم ينتج عنه تغييرات في صافي الربح أو حقوق الملكية للمجموعة المسجلة للسنة السابقة.

. معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطيات المخاطر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ «احتياطيات المخاطر» في عام ٢٠١٩. يلغي هذا المعيار، بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات ذات المخاطر العالية» معيار المحاسبة المالية رقم ١١ «المخصصات والاحتياطيات». يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة عن والتقارير المالية للاحتياطيات التي يتم تكوينها لتخفيف مختلف المخاطر التي يواجهها المعنيون، وهم بصفة أساسية المستثمرون الذين يستهدفون الربح ويتحملون المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكرا فقط لو طبقت المجموعة في وقت مبكر معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات ذات المخاطر العالية» .

. إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) – المرحلة ٢

تتضمن المرحلة ٢ من إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) عددًا من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تسري الإعفاءات عند الانتقال لأداة مالية من معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) إلى معدل خالي من المخاطر (RFR).
يلزم إجراء تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية كنتيجة لإصلاح معيار سعر الفائدة كوسيلة عملية يتم التعامل معها كتغييرات على سعر الفائدة المتغير شريطة الانتقال، بالنسبة للأداة المالية، من معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) إلى معدل خالي من المخاطر (RFR) يتم إجرائه على أساس معادل اقتصاديًا.

توفر المرحلة ٢ من إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) إعفاءات مؤقتة تسمح لعلاقات التحوط الخاصة بالبنك بالاستمرار عند استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بنظام معدل خالي من المخاطر (RFR). تتطلب الإعفاءات من البنك تعديل مسميات التحوط ووثائق التحوط، ويتضمن ذلك إعادة تعريف المخاطر المحوطة للإشارة إلى المعدل الخالي من المخاطر (RFR) وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و/أو البند المغطى للإشارة إلى المعدل الخالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. ينبغي إجراء تحديثات على وثائق التحوط بحلول نهاية فترة التقرير التي يتم فيها الاستبدال. وللتقييم بأثر رجعي لفعالية التحوط، قد يختار البنك على أساس كل تحوط على حده لإعادة تعيين التغير التراكمي في القيمة العادلة إلى الصفر.

يجوز للبنك تحديد سعر فائدة بأنه عنصر مخاطر غير محدد تعاقديًا ومحوّطًا للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى بشرط إمكانية تحديد عنصر مخاطر سعر الفائدة بشكل منفصل؛ على سبيل المثال، يكون معيار محدد ومستخدم على نطاق واسع في السوق لتسعير القروض والمشتقات.

بالنسبة للمعدلات خالية المخاطر الجديدة التي لم يتم تحديدها بعد، يتوفر الإعفاء من هذا المطلب شريطة أن يتوقع البنك بشكل معقول إمكانية تحديد المعدل الخالي من المخاطر بشكل منفصل في غضون ٢٤ شهرًا. بالنسبة لعمليات التحوط لمجموعات من البنود، يتعين على البنك تحويل تلك الأدوات التي تشير للمعدلات الخالية من المخاطر إلى مجموعات فرعية. أي علاقات تحوط تم إيقافها قبل تطبيق المرحلة ٢ من إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) فقط بسبب إصلاح معدل الاقراض بين البنوك ولغرض تلبية المعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط عند تطبيق المرحلة ٢ من إصلاح معدل الاقراض بين البنوك فيجب استعادتها عند التطبيق المبدئي.

. معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨: وعد وخيار وتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ «: وعد وخيار وتحوط » في عام ٢٠٢١. والهدف من هذا المعيار هو وصف مبادئ المحاسبة والاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تستخدم المؤسسات الوعد والخيار بأشكال مختلفة، بعضها مكمل لمعاملات أخرى، في حين أن القليل منه يستخدم كمنتجات أولية. ويهدف هذا المعيار الى توفير مبادئ محاسبية لكليهما، بالإضافة الى معاملات التحوط التى تستند عادة إلى الوعد أو الخيار، أو الى مجموعة منهم أو مزيج منهما . سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع السماح بتطبيقها مبكرا. تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد

(١) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطيها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- القدرة على إستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.
التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية.

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة

إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئيا يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقا على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتحملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المتحملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.
بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية أو مجموعات وحدات الإيرادات النقدية، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد (تتمة)

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة (تتمة)

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة إيرادات نقدية ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة الإيراد النقدي.

(٣) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشترك على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فان المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية ألا إذا أبرمت المجموعة اتفاقا قانونيا أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف الأرباح فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. أرباح وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(٤) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(١) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) العملات الأجنبية (تتمة)

(١) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية (تتمة)

يتم أدراج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «حقوق الملكية». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

أ. أدوات حقوق ملكية
ب. أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)
ج. وأدوات استثمارات أخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة؛ (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

أ. نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و
ب. بخصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التكلفة المطفأة
يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و
ب. يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛
ب. ويمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(١) التصنيف (تتمة)

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

قد تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:

أ. أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و

ب. أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

(٢) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي
يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

(٤) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقا على الإطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعرف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدا على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(٥) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(٥) مبادئ القياس (تتمة)

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة
ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالمواصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقا لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة
تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة
تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة
تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع
الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة
تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحواذه أو إصداره.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

(٢) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(٤) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمنا غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استنادا إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استنادا إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات التمويل الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا:

- الإستثمارات المالية ذات طبيعة أدوات دين و التي تَقَرَّرَ أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) (تتمة)

إعادة هيكلة الموجودات المالية (تتمة)

- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- صبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

(ح) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.
يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم أضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ي) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ك) الموجودات الثابتة

\الاعتراف والقياس
تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

تتم رسملة البرنامج المشترى الذي يشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) الموجودات الثابتة (تتمة)

الاعتراف والقياس (تتمة)
الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة
يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم استهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

	السنوات
مباني	٢٠
معدات تقنية المعلومات	٣–٥
أثاث وتركيبات	٥–٧
سيارات	٥

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائما.

(ل) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.
يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفاؤها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق تتناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفاؤها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدارسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المدرة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحا. إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي.

ملخص الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الخاصة بالمجموعة وطرق الإطفاء باستثناء الشهرة هي كما يلي:

	شهرة	علامات تجارية	برمجيات
الأعمار الإنتاجية	غير محددة	محددة (١٠ سنوات)	محددة (٣–٥ سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه	مشتراه

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسه التي ليس لها أعمار إنتاجيه محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنه وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المدرة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المدرة للنقد) بالتناسب.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ن) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(س) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

تقوم المجموعة باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الاستثمار بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار المطلق.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ع) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لا يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ف) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفتها كمدير استثمار استنادا إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الاستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للاستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ص) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحا نصف سنوي ثابت وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم أثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند «صكوك تمويل».

(ق) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ر) منافع الموظفين

(١) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(٢) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصا لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءاً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(٣) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(ش) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ت) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة
يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون الاعتراف مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة
يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة
يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة
يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستصناع
يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم، المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة
يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت استنادا إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية
يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استنادا إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات
يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح
يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ث) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضرائب استنادا إلى القوانين واللوائح الضريبية في الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. مبلغ الضريبة المستحقة الدفع أو المستلمة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة التي يتوقع دفعها أو استلامها والذي يعكس الشك المتعلق بضرائب الدخل. يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ث) مصروف الضريبة (تتمة)

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يُتَوَقَّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو السارية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(خ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك بعد خصم الربح المستحق للصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ذ) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(أ أ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد الموجودات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمتها العادلة، ويتم المحاسبة عنها بما يتماشى مع سياسة المجموعة الخاصة بالاستثمارات العقارية كما في إيضاح ٣ (ا).

(ب ب) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنيب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ج ج) مطلوبات الوكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(د د) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتمل على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

ألف ريال قطري

٣ | السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ هـ) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة.

(و و) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(ز ز) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسميا بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات)التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

اختارت المجموعة الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة التحوطية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. فيما يلي عرض لعلاقات التحوط.

تحوطات القيمة العادلة
عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية
عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في احتياطي التحوط. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة.

تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية.

إطار إدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة («المجلس») المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن أساساً من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة السياسات والإجراءات ولجنة التعويضات والمزايا.

تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء في المجلس بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش. وقد قام المجلس بتعيين اللجنة التنفيذية لمساعدته في القيام بمسؤولياته وذلك لتمكين اللجان من ممارسة صلاحيات من خلال: التفويض الممنوح لها بين اجتماعات المجلس حول المسائل العاجلة التي يتم الاحتفاظ بها عادة لقرار المجلس نفسه. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوض بها المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي حين أن المجلس له السلطة النهائية فيما يتعلق بالمسائل الائتمانية، فإن اللجنة التنفيذية، بموجب التفويض الحالي من المجلس، هي المسؤولة عن تطبيق سياسة الائتمان والاستثمار في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجلس.

اللجنة التنفيذية هي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة. يأتي على رأس مهام اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها. تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المجموعة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة السياسات والإجراءات هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وموازنات وإجراءات أدلة العمل تتكفل اللجنة بأن تسير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام والاعتراف من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل لك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف، وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة، وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القيم التي تمثل إليها المجموعة وشعارها.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تتمة)

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

إن لجنة الترشيحات والمكافآت هي المسئولة عن وضع سياسة المكافآت لجذب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم وإدارة أعلى مستوى من الكفاءة لديهم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على أساس سنوي. إن اللجنة مسؤولة عن التأكد من أنها توازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة عدة مرات خلال السنة لأداء مهامها والالتزام بها بالتفويض الممنوح لها.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة والتزامات الرقابة المنوطة بها. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم سلوك العمل للمجموعة. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

لجنة التدقيق والمخاطر تتم مساعدتها في هذه المهام من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام.

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، فقد قامت الإدارة بتكوين عدة لجان داخلية متعددة المهام مثل لجنة الإدارة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) ولجنة الأصول الخاصة وهي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات المخاطر في مجالها المحدد.

تقدم مجموعة إدارة المخاطر والتي تعمل بصورة مستقلة برفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمساعدة المجلس على الرقابة على الأعمال.

سياسات وإجراءات مجموعة المخاطر تم وضعها للتعرف على وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، وذلك لوضع حدود مناسبة للمخاطر وسبل الرقابة وكذلك لمتابعة المخاطر الخاصة بالحدود الموضوعة يتم مراجعة السياسات والنظم الخاصة بمجموعة المخاطر بشكل دوري ومستمر لكي تعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات وكذلك التغيرات في الخدمات المقدمة.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل البنك للمخاطر التي تترجم في إطار من سقوف المخاطر أو الأهداف أو المقاييس الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال البنك والمجموعة المصرفية. ومن ثم، فإن وضع القابلية للمخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي في إطار العمل.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للبنك بمراجعة واعتماد قابلية المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من توافقه مع بيئة عمل البنك ومتطلبات أصحاب المصلحة والاستراتيجية. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر على مستويات مختلفة من المحفزات، مع خطط واضحة ومحددة للتصعيد وخطط العمل.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة.

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/الخارجي والالتزام.

(ا) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
أرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٤٠٦,٧٨٢**	٦,٣٧١,٣٩٥
أرصدة لدي بنوك	**٧,٤٦٠,٦٩٦**	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	**١٢٨,٤٠٨,٥٢٧**	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	**٤٠,٦١٤,٠٦١**	٣٠,٢٧٥,١٦١
	١٨٢,٨٩٠,٠٦٦	١٦٢,٦٣٢,٢٤٦

التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:

خطابات ضمان	**٨,٣٩٣,٧٣٩**	١٠,٧٤٤,٠٢٢
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**٧,٧٣١,٤٩٧**	٧,٠٢٧,٣٠٧
اعتمادات مستنديه	**٦,١٩٣,٣٦٧**	٥,٩٠١,٠٩٤
	٢٢,٣١٨,٦٠٣	٢٣,٦٧٢,٤٢٣

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض للخطر الائتماني المتعلق بالضمان المالي هو أقصى قيمة يمكن للبنك أن يدفعها في حالة استدعاء الضمان.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٢) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥,٨٨٧,٧٥٣	–	٤٨٣,٥٣١	٣٥,٤٩٨	٦,٤٠٦,٧٨٢
أرصدة لدي بنوك	٣,٧٦٩,٦٠٢	١,٢١٥,٢٢٧	١٣٢,٨٥٢	٢,٣٤٣,٠١٥	٧,٤٦٠,٦٩٦
موجودات تمويل	١٢١,٢٥٧,٨٦٦	١,١١٧,٥٨٥	٥٩٠,٣٣٥	٥,٤٤٢,٧٤١	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	٣٩,٧٤١,٩٠٤	٤٦٠,١٢٨	١٧,٨٣٥	٣٩٤,١٩٤	٤٠,٦١٤,٠٦١
	١٧٠,٦٥٧,١٢٥	٢,٧٩٢,٩٤٠	١,٢٢٤,٥٥٣	٨,٢١٥,٤٤٨	١٨٢,٨٩٠,٠٦٦

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥,٩٨٧,٠٤٨	–	٢٩٩,١٩٢	٨٥,١٥٥	٦,٣٧١,٣٩٥
أرصدة لدي بنوك	٥,٣٧٧,٦٩٤	٢١,٠١٧	١٥٠,٦٦٨	١,٣٦٣,٨٧٩	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	١١٠,١٧١,٨٥١	١,٢٠٨,٠٤٦	٢٦٣,٢٨٥	٧,٤٢٩,٢٥٠	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	٢٩,٤٧٥,٢٨٥	٣٩٣,٠٢٥	٢٢,٦١٣	٣٨٤,٢٣٨	٣٠,٢٧٥,١٦١
	١٥١,٠١١,٨٧٨	١,٦٢٢,٠٨٨	٧٣٥,٧٥٨	٩,٢٦٢,٥٢٢	١٦٢,٦٣٢,٢٤٦

بنود خارج الميزانية العمومية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	٨,١٩٢,٠٢٧	١٦,٦٥٤	٣,٦٣٠	١٨١,٤٢٨	٨,٣٩٣,٧٣٩
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٧,٧١٠,١٦٧	٥,٣١٢	٢	١٦,٠١٦	٧,٧٣١,٤٩٧
اعتمادات مستنديه	٩٠٤,٤٤٥	٤٤٧	–	٥,٢٨٨,٤٧٥	٦,١٩٣,٣٦٧
	١٦,٨٠٦,٦٣٩	٢٢,٤١٣	٣,٦٣٢	٥,٤٨٥,٩١٩	٢٢,٣١٨,٦٠٣

بنود خارج الميزانية العمومية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	١٠,٥٦١,٧٣٢	١٥,٨٦٤	١٠,٤٩٦	١٥٥,٩٣٠	١٠,٧٤٤,٠٢٢
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٦,٩٩١,٠٩٩	١٧,٣٩١	٥,٠٧٩	١٣,٧٣٨	٧,٠٢٧,٣٠٧
اعتمادات مستنديه	١,١٩١,٨٩٠	–	–	٤,٧٠٩,٢٠٤	٥,٩٠١,٠٩٤
	١٨,٧٤٤,٧٢١	٣٣,٢٥٥	١٥,٥٧٥	٤,٨٧٨,٨٧٢	٢٣,٦٧٢,٤٢٣

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٢) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

ممولة وغير ممولة	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢١	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٠
حكومة	٦٨,٩٠٥,١٦٠	٥٢,٧٧٣,٩٣١
المؤسسات غير المصرفية	١١,١٨٠,٤٥٥	١٠,١٨٠,٣١٤
صناعة	٥,٥٣٣,٠٩٣	٧,٩١٣,١٩٢
تجارية	١٤,٨٦٥,٥٢٩	١٣,٥٠٠,٩٣٤
خدمات	١٨,٨٦٢,٤٣٧	١٨,٨١٠,١٢٩
مقاولات	٦,٣٥٦,٦٨٩	٥,٥٢٠,١٤٢
عقارات	٢٤,٥٨٧,٩٩٣	٢١,٨٣٢,٣٦٣
أفراد	٣٠,٤٠٦,٧٣٠	٢٥,٧٩٤,٧٦٢
أخرى	٢,١٩١,٩٨٠	٦,٣٠٦,٤٧٩
مطلوبات محتملة	٢٢,٣١٨,٦٠٣	٢٣,٦٧٢,٤٢٣
الإجمالي	**٢٠٥,٢٠٨,٦٦٩**	١٨٦,٣٠٤,٦٦٩

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	٢٠٢١				٢٠٢٠			
الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات من ١ إلى ٧)	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
المبلغ الإجمالي	١١٦,٥٠٢,٧٣١	٢١,٧٣٧,٨١٣	-	١٣٨,٢٤٠,٥٤٤	١٠٨,٦٥٦,٨٣٩	٢٠,٣٨٥,٧٨٤	–	١٢٩,٠٤٢,٦٢٣
الربح المؤجل	(٦,٠٥٠,٣٤٨)	(١,٣٣٣,٥٠٤)	-	(٧,٣٨٣,٨٥٢)	(٦,٢٨٢,٠٦)	(١,٤٦٧,٠١٣)	–	(٧,٧٤٩,٢١٩)
القيمة الدفترية	١١٠,٤٥٢,٣٨٣	٢٠,٤٠٤,٣٠٩	-	١٣٠,٨٥٦,٦٩٢	١٠٢,٣٧٤,٦٣٣	١٨,٩١٨,٧٧١	–	١٢١,٢٩٣,٤٠٤
المتعثرة (الدرجات من ٨ إلى ١٠)								
المبلغ الإجمالي	–	–	٢,٦٧١,٩٣٦	٢,٦٧١,٩٣٦	–	–	١,٧٧٦,٦٤٦	١,٧٧٦,٦٤٦
الربح المؤجل	–	–	(٢٨١,٨٠٢)	(٢٨١,٨٠٢)	–	–	(٢٤,٤٢٤)	(٢٤,٤٢٤)
القيمة الدفترية	–	–	٢,٣٩٠,١٣٤	٢,٣٩٠,١٣٤	–	–	١,٧٥٢,٢٢٢	١,٧٥٢,٢٢٢
مخصص انخفاض القيمة	(٢,٢١٥,٩٦٩)	(٧٩٧,٧٧٣)	(١,٧٦٨,٨٤١)	(٤,٧٨٢,٥٨٣)	(١,٦٦٦,٢٩٠)	(٦٨٩,٠٩٣)	(١,٥٤٥,٧١٥)	(٣,٩٠١,٠٩٨)
الربح المعلق	–	–	(٥٥,٧١٦)	(٥٥,٧١٦)	–	–	(٧٢,٠٩٦)	(٧٢,٠٩٦)
صافي القيمة الدفترية	١٠٨,٢٣٦,٤١٤	١٩,٦٠٦,٥٣٦	٥٦٥,٥٧٧	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧	١٠٠,٧٠٨,٣٤٣	١٨,٢٢٩,٦٧٨	١٣٤,٤١١	١١٩,٠٧٢,٤٣٢

التعرض لمخاطر الائتمان

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

درجات التصنيف المعادلة:	٢٠٢١	٢٠٢٠
AAA إلى AA–	٧٨,١٣٨,١٤٩	٦٢,١٦٩,٠٠٠
A+ إلى A–	١٠,٣٠٧,٣٠٣	٨,٣٣٧,١٠٥
BBB+ إلى BBB–	٩٢,٣٧٣,٦٤٢	٩١,٢٩٩,٥٨١
BB+ إلى B–	١٩,٩٦٧,٩٤٨	١٩,٤٥٠,٨١٢
غير مصنفة	٤,٤٢١,٦٢٧	٥,٠٤٨,١٧١
الإجمالي	٢٠٥,٢٠٨,٦٦٩	١٨٦,٣٠٤,٦٦٩

(٣) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١–٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٣) الجودة الائتمانية (تتمة)

	٢٠٢١				٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
استثمارات مالية - دين (التكلفة المطفأة)								
عاملة (AAA إلى B- و غير مصنف)	٤٠,١٨١,١٨٨	١٠١,٧٠١	–	٤٠,٢٨٢,٨٨٩	٢٩,٩٧٩,٥٢٣	٧١,٨٤٢	–	٣٠,٠٥١,٣٦٥
دون المستوى (CCC+ إلى D)	–	–	١٠٩,٣٣٧	١٠٩,٣٣٧	–	–	١٠٢,٠٥٧	١٠٢,٠٥٧
	٤٠,١٨١,١٨٨	١٠١,٧٠١	١٠٩,٣٣٧	٤٠,٣٩٢,٢٢٦	٢٩,٩٧٩,٥٢٣	٧١,٨٤٢	١٠٢,٠٥٧	٣٠,١٥٣,٤٢٢
مخصص انخفاض القيمة	(١٥٣)	(٣٥٨)	(١٠٣,٢٢٢)	(١٠٣,٧٣٣)	(٢٥٣)	(١,٦٦٦)	(٩٨,١٢٦)	(١٠٠,٠٤٥)
القيمة الدفترية	٤٠,١٨١,٠٣٥	١٠١,٣٤٣	٦,١١٥	٤٠,٢٨٨,٤٩٣	٢٩,٩٧٩,٢٧٠	٧٠,١٧٦	٣,٩٣١	٣٠,٠٥٣,٣٧٧
مستحق من بنوك مركزية								
عاملة (AAA إلى B- و غير مصنف)	٥,٩٢٣,٢٥٢	–	–	٥,٩٢٣,٢٥٢	٦,٠٧٢,٢٠٣	–	–	٦,٠٧٢,٢٠٣
دون المستوى (CCC+ إلى D)	–	–	٧٠١,٥٣١	٧٠١,٥٣١	–	–	٥١٧,١٩٢	٥١٧,١٩٢
	٥,٩٢٣,٢٥٢	–	٧٠١,٥٣١	٦,٦٢٤,٧٨٣	٦,٠٧٢,٢٠٣	–	٥١٧,١٩٢	٦,٥٨٩,٣٩٥
مخصص انخفاض القيمة	–	–	(٢١٨,٠٠٠)	(٢١٨,٠٠٠)	–	–	(٢١٨,٠٠٠)	(٢١٨,٠٠٠)
القيمة الدفترية	٥,٩٢٣,٢٥٢	–	٤٨٣,٥٣١	٦,٤٠٦,٧٨٣	٦,٠٧٢,٢٠٣	–	٢٩٩,١٩٢	٦,٣٧١,٣٩٥
مستحق من بنوك								
عاملة (AAA إلى B- و غير مصنف)	٧,٤٠٧,٦٥٤	٥٣,٢٢٧	–	٧,٤٦٠,٨٨١	٦,٩٠٩,٢٦٠	٤,٥٥٩	–	٦,٩١٣,٨١٩
دون المستوى (CCC+ إلى D)	–	–	١٩,٩٤٥	١٩,٩٤٥	–	–	٢٠,٦٤٧	٢٠,٦٤٧
	٧,٤٠٧,٦٥٤	٥٣,٢٢٧	١٩,٩٤٥	٧,٤٨٠,٨٢٦	٦,٩٠٩,٢٦٠	٤,٥٥٩	٢٠,٦٤٧	٦,٩٣٤,٤٦٦
مخصص انخفاض القيمة	(١٨٢)	(٣)	(١٩,٩٤٥)	(٢٠,١٣٠)	(٥٦١)	–	(٢٠,٦٤٧)	(٢١,٢٠٨)
القيمة الدفترية	٧,٤٠٧,٤٧٢	٥٣,٢٢٤	–	٧,٤٦٠,٦٩٦	٦,٩٠٨,٦٩٩	٤,٥٥٩	–	٦,٩١٣,٢٥٨
التزامات القروض والضمان المالي								
عاملة (درجات ١ إلى ٧)	٢١,٦٣٨,٧٥٥	٥٤٠,٧٩٨	–	٢٢,١٧٩,٥٥٣	٢٢,٩٧٧,٩٩٨	٥٤٤,٧٥٨	–	٢٣,٥٢٢,٧٥٦
متعثرة (درجات من ٨ إلى ١٠)	–	–	١٣٩,٠٥٠	١٣٩,٠٥٠	–	–	١٤٩,٦٦٧	١٤٩,٦٦٧
	٢١,٦٣٨,٧٥٥	٥٤٠,٧٩٨	١٣٩,٠٥٠	٢٢,٣١٨,٦٠٣	٢٢,٩٧٧,٩٩٨	٥٤٤,٧٥٨	١٤٩,٦٦٧	٢٣,٦٧٢,٤٢٣
مخصص انخفاض القيمة	(١٩,٣٥٩)	(١,٠٧٤)	(٢٧,٦٧٨)	(٤٨,١١١)	(١٤,٣٤٦)	(٢,٨٢٩)	(٣٣,٣٤٩)	(٥٠,٥٢٤)
القيمة الدفترية	٢١,٦١٩,٣٩٦	٥٣٩,٧٢٤	١١١,٣٧٢	٢٢,٢٧٠,٤٩٢	٢٢,٩٦٣,٦٥٢	٥٤١,٩٢٩	١١٦,٣١٨	٢٣,٦٢١,٨٩٩

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٣) الجودة الائتمانية (تتمة)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ ١,١٧١ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٣,١٦٥ مليون ريال قطري). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات –AA إلى +AA الأقل استنادا إلى تصنيفات من وكالات خارجية فيما عدا مبلغ ٤٦١ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٣٥٨ مليون ريال قطري) غير مصنفة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة.
القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي ٩٤٥,٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١١٠,٧ مليون ريال قطري).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال الفترة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هو ٢٩٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٢٢,٣ مليون ريال قطري).

موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغت قيمتها ١,١ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٣,١ مليون ريال قطري). تتمثل هذه الأرصدة أساساً في تمويل بصيغة الإجارة والاستصناع تم إعادة هيكلتها عند اكتمال الموجودات المتعلقة بها وبناء على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

(٤) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(٥) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

١. انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
٢. التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
٣. التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ يوما كما في تاريخ التقرير.
٤. أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويل قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويل بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويل المعاد التفاوض عليه للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

عريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم التصنيف الداخلي على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية، أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على حد سواء المعلومات المستقبلية. أجرى البنك تحليل الارتباط التاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة البنك الخاصة ومعدلات التخلف عن السداد على مستوى السوق.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على إحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من التوقعات الاقتصادية العالمية؛ بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي ينشرها بشكل دوري البنك الدولي (Pink Sheet) ومصرف قطر المركزي، والتي تقدم أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / متوسط الارتداد حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على إحتمالية التعثر باستخدام النموذج الهيكلي «merton-vasicek» لجميع المحفظة باستثناء محفظة التجزئة. يتم إجراء تحليل الانحدار لالتقاط آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة (تتمة)

تستمر جائحة فيروس كورونا («كوفيد-١٩») في الانتشار عبر مناطق جغرافية مختلفة حول العالم، مما تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. تسبب كوفيد-١٩ في حالة من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية. أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

تراقب مجموعة المصرف الموقف عن كثب، خاصة مع ظهور متغيرات جديدة، وقد قامت بتنشيط تخطيط استمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة تعطل الأعمال المحتمل الذي قد يحدثه تفشي كوفيد-١٩ على عملياتها وأدائها المالي. بالإضافة إلى ذلك، تتركز عمليات مجموعة المصرف في الاقتصادات التي تعتمد نسبياً على أسعار النفط الخام. خلال فترة التقرير المالي، شهدت أسعار النفط تحسن كبير.

أجرى البنك تقييماً لتأثيرات كوفيد-١٩ في ضوء التعليمات المتاحة من كل من معايير المحاسبة المالية (FAS) ومصرف قطر المركزي والمعايير الدولية للتقارير الماليّة (IFRS) والتي نتج عنها تغييرات في منهجية وأحكام خسارة الائتمان المتوقعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

أخذ البنك في الاعتبار تأثير حالات عدم اليقين المحتملة بسبب الجائحة من خلال إنشاء السيناريو المجهد والأوزان المرجحة. استخدم المصرف أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر ٢٠٢١، والتي تتضمن استمرار تأثير الانكماش الاقتصادي على مستوى العالم نتيجة للجائحة. من المتوقع أن يستأنف الاقتصاد القطري النمو في مرحلة التعافي بعد كوفيد-١٩ مدعوماً بمعدلات التطعيم المرتفعة. لا تزال النظرة المستقبلية لقطر إيجابية في ظل استعداد الدولة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ ومواصلة نموها بصورة قوية على مدى السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، قررت الإدارة اعتماد نهج حذر وجميع الاحتمالات التراكمية لجميع سيناريو الانكماش المعقول مع الأخذ في الاعتبار توقعات السيناريو الأساسي باعتبارها نقطة البداية التي تم اعتبارها بمثابة الوزن الاحتمالي للسيناريو المجهد لمعالجة مخاوف الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة.

كما أولت مجموعة المصرف اعتبارًا خاصًا للتأثير ذي الصلة لـ كوفيد-١٩ على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات انخفاض قيمة الانكشافات في القطاعات المحتمل تأثرها. وقد أدى ذلك إلى خفض التصنيف المرحلي لبعض التعرضات والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان بالبنك أيضًا سيناريوهات أخرى محتملة جنبًا إلى جنب مع ترجيح السيناريوهات. يتم تعيين عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة بناءً على تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بالنسبة لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي: النظر في توقعات الاقتصاد الكلي المنشورة، والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: النظر في المدى الطويل مصطلح التقلب الملحوظ في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي وأحكام ائتمان الخبراء، مع مراعاة مجموعة النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. إن أوزان السيناريو المأخوذة في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي السيناريو الأساسي: ٦٥٪، والسيناريو المجهد: ٣٥٪. يتم إجراء تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر الائتمان وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة تحت كل من السيناريوهات الأساسية، والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو ذات الصلة. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣ وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا أو على مدى فترة الإستحقاق بالكامل. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها إما الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل الفترة (المراحل ٢). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة وضربها في ترجيح السيناريو المناسب.

كما هو الحال مع أي تنبؤات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة ويتم اعتبار السيناريوهات على أنها تلتقط أوجه عدم اليقين في توقعات السيناريو الأساسي.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

افتراضات اقتصادية متغيرة

كانت أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي أسعار النفط (٢٠٢٢: ٧٤ دولار أمريكي للبرميل، ٢٠٢٣: ٦٥ دولار أمريكي للبرميل)، النسبة المئوية لتركيز ائتمان القطاع الخاص (٢٠٢٢: ٦٥,٢٢٪، ٢٠٢٣: ٦٤,٨٧٪) ونسبة التغير في حجم الصادرات (٢٠٢٢: ١,٥١٪، ٢٠٢٣: ١,٧٩٪).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)؛
- الخسارة عند التعثر (LGD)؛
- قيمة التعرض عند التعثر (EAD).

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

الخسارة عند التعثر (LGD) هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقدر المجموعة معلمات الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة بنسبة ٥٠٪ قيمة التعرض عند التعثر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل (BCBS) والتي اقترحت قيمة التعرض عند التعثر غير المضمون بنسبة ٤٥٪. تأخذ نماذج قيمة الخسارة عند التعثر في الاعتبار القيمة الإضافية المتوقعة لفئة الضمانات العقارية ويفترض البنك أن النسبة العالية جدًا للخصومات المطبقة على قيمة الضمان وفقاً لمصرف قطر المركزي تعوض أي عوامل أخرى تؤثر على قيمة الخسارة عند التعثر كعامل خصم أو استرداد أو تكاليف إدارية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

الموجودات التمويلية	٢٠٢١				٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١,٦٦٦,٢٩٠	٦٨٩,٠٩٣	١,٥٤٥,٧١٥	٣,٩٠١,٠٩٨	٦٠٠,٠٣٧	٦٥٠,٠٣٧	١,٤٤٨,٦١٣	٢,٦٩٨,٦٨٧
التحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٢	(٤٣,٢٨٢)	٤٣,٢٨٢	–	–	(١,٩٧١)	٣٨,٥٥٥	(٣٦,٥٨٤)	–
التحويلات للمرحلة ٣	(١٣,٢٥٤)	(٨٥,٥٣٥)	٩٨,٧٨٩	–	(٧٨٦)	(٢٨,٦٨٠)	٢٩,٤٦٦	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	٦٠٧,٦١٢	١٥٠,٩٣٣	٥٦٧,٥٤١	١,٣٢٦,٠٨٦	١,٦٩,٠١٠	٢٩,١٩٥	١٦٤,٥٢٤	١,٢٦٢,٧٢٩
المبالغ المستردة/ المشطوبة	–	–	(٤٤٣,٢٠٤)	(٤٤٣,٢٠٤)	–	–	(٦٠,٣٦)	(٦٠,٣٦)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	(١,٣٩٧)	–	–	(١,٣٩٧)	–	(١٤)	٢	(١٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,٢١٥,٩٦٩	٧٩٧,٧٧٣	١,٧٦٨,٨٤١	٤,٧٨٢,٥٨٣	١,٦٦٦,٢٩٠	٦٨٩,٠٩٣	١,٥٤٥,٧١٥	٣,٩٠١,٠٩٨

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	٢٠٢١				٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢٥٣	١,٦٦٦	٩٨,١٢٦	١٠٠,٠٤٥	١,٠٣٩	٤,٣٣٧	٩٤,٨٥٠	١٠٠,٢٢٦
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	٣	(١,٣٠٨)	٥,٠٩٦	٣,٧٩١	(١٠٩)	(٢,٦٧١)	٣,٢٧٦	٤٩٦
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	(١٠٣)	–	–	(١٠٣)	(٦٧٧)	–	–	(٦٧٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٥٣	٣٥٨	١٠٣,٢٢٢	١٠٣,٧٣٣	٢٥٣	١,٦٦٦	٩٨,١٢٦	١٠٠,٠٤٥

الرصيد في ١ يناير	٩٥٫٣٩١	٤٨٫١	٧٨٫٦٥	١١٫٧٤
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٫٠٥	(٠٫٨٧)	(١٨٫٥)	(٢٫٤٣)
المحول إلى المرحلة ١	–	–	–	–
المحول إلى المرحلة ٢	–	–	–	–
المحول إلى المرحلة ٣	(٥١)	٥١	–	–
المشطوبات	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤٣٫٤٦	٩٢٫٨	٣٣٫٤٩	٥٫٥٢٤

الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٤٣٫٤٦	٩٢٫٨	٣٣٫٤٩	٥٫٥٢٤
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٥٫٠٥)	(٣٦٫٢)	٥٧٫٤٦	٨٫٣٩
المحول إلى المرحلة ١	١٣٫٦١	(٣٫١)	(١٫١)	–
المحول إلى المرحلة ٢	(١٫١)	١٫١	–	–
المحول إلى المرحلة ٣	(٣)	(٥)	٨	–
المشطوبات	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٫٤٦	٥٤٫٨	٩٤٫٦٢	١٣٫٤٦

مستحق من بنوك مركزية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢٧١	٣	٥٤٩٫٩١	٢٫٣٠
تحويلات بين المراحل	٦٣	–	–	٦٣
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٤)	٣	(٢٠٨)	(١٫٤٤)
المشطوبات	١٦٥	–	٢٫٦٤٧	٢١٫٠٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤٠٥	٦	٢٫٤٨٩	٢١٫٨٧

مستحق من بنوك	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٧٫٠١	–	٨٤٫٠٢	٩١٫٠٣
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٠٥	–	٨٤٫٠٢	١٨٩٫٠٧
المحول إلى المرحلة ١	٥١	–	–	٥١
المحول إلى المرحلة ٢	٢٫٠١	٨	٨٤٫٠٢	٨٦٫٠٣
المحول إلى المرحلة ٣	١١٥	–	٨٤٫٠٢	١٩٩٫٠٧
المشطوبات	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٫٠١	٨	٨٤٫٠٢	٨٦٫٠٣

مستحق من بنوك مركزية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	–	–	٢١٫٨٧	٢١٫٨٧
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٫٠١)	–	٢١٫٨٧	٢١٫٨٧
المحول إلى المرحلة ١	–	–	–	–
المحول إلى المرحلة ٢	–	–	–	–
المحول إلى المرحلة ٣	–	–	–	–
المشطوبات	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	(٢٫٠١)	–	٢١٫٨٧	٢١٫٨٧

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
مستحقات من بنوك	–	–	٢١٨٫٠٠٠	٢١٨٫٠٠٠
مستحقات من عملاء	–	–	–	–
استثمارات في سندات	–	–	٢١٨٫٠٠٠	٢١٨٫٠٠٠

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

ألف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى غيرها.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقا في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنبا إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و(ALCO). تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل ٣ من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (٣٠ يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.

نسبة السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي ١١٨,٩٪ (٢٠٢٠: ١٠١,٩٪).

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(٣) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(٣) تحليل الاستحقاق (تتمة)

٢٠٢١	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر - سنة	سنة-٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١,٠٠٢,١٦٥	–	١٩٨,٣٣٥	–	٥,٩٧٦,٠٠٧	٧,١٧٦,٥٠٧
أرصدة لدى البنوك	٧,٤٢٤,٢٧٤	٣٦,٤٢٢	–	–	–	٧,٤٦٠,٦٩٦
موجودات تمويل	٢٩,٣١١,٩٢١	١٧,٧٢٨,٧٤٣	٢٤,٢٢٠,٧١٤	٢٦,٩٩١,٦٣١	٣٠,١٥٥,٥١٨	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧
استثمارات مالية	٧٣٩,٣٥٧	٣٣٩,٠٧٧	١,٣٠٦,٩٧١	٢١,٧٩٤,٤٢٦	٢٠,١٩٩,٩٤١	٤٤,٣٧٩,٧٧٢
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	١,١٣٩,٥٦٨	١,١٣٩,٥٦٨
استثمارات عقارية	–	–	–	٥٠,٢٣٢	٢,٨٠٣,٧٦٥	٢,٨٥٣,٩٩٧
موجودات ثابتة	١٤٧	١١٢	١,٠٥١	٨٦,٧٥٠	٣٤٠,٠٧٢	٤٢٨,١٣٢
موجودات غير ملموسة	٣٣	٨٤	٢,٣٨٤	٦٦,٠٢٦	٢٩١,٣٩٢	٣٥٩,٩١٩
موجودات أخرى	٧٨,٤١٨	٣١,٤٨٣	٨٧,٠٢٦	٤٧,٣٢٣	١,٤٦٤,٥٤٢	١,٧٠٨,٧٩٢
إجمالي الموجودات	٣٨,٥٥٦,٣١٥	١٨,١٣٥,٩٢١	٢٥,٨١٦,٤٨١	٤٩,٠٣٦,٣٨٨	٦٢,٣٧٠,٨٠٥	١٩٣,٩١٥,٩١٠
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	٧,٩١٣,٨٥٠	٢,١٣٦,٤٦٧	٢,٦٦٠,٧٣٤	٦,٣٨٤,٠٦٤	٧٦٠,٧٦٧	١٩,٨٥٥,٨٨٢
حسابات العملاء الجارية	١٦,٨٥٨,٦٦٤	٣,٢٨١	٥,٤٧٣	١٨,١٩٤	٢١,٤١٨	١٦,٩٠٧,٠٣٠
صكوك تمويل	–	٢,٧٩١,٦٩٤	–	٥,٠٨٣,٠٣١	٦,١٨٨,٠٠٠	١٤,٠٦٢,٧٢٥
مطلوبات أخرى	٢,٥٥٣,٧٨٩	٩٥,٥٤٢	١١٣,٢٠٥	١٦٣,٨٣٠	٥٦٤,٢٦٧	٣,٤٩٠,٦٣٣
إجمالي المطلوبات	٢٧,٣٢٦,٣٠٣	٥,٠٢٦,٩٨٤	٢,٧٧٩,٤١٢	١١,٦٤٩,١١٩	٧,٥٣٤,٤٥٢	٥٤,٣١٦,٢٧٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٧١,١٤٨,١١٤	١١,٩٠١,٩٠١	٢٣,٢٨٥,٢٩٢	٧,٦٨٧,٥٥٤	١٦٤,٩٠٨	١١٤,١٨٧,٧٦٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٩٨,٤٧٤,٤١٧	١٦,٩٢٨,٨٨٥	٢٦,٠٦٤,٧٠٤	١٩,٣٣٦,٦٧٣	٧,٦٩٩,٣٦٠	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩
فجوة الاستحقاق	(٥٩,٩١٨,١٠٢)	١,٢٠٧,٠٣٦	(٢٤٨,٢٢٣)	٢٩,٦٩٩,٧١٥	٥٤,٦٧١,٤٤٥	٢٥,٤١١,٨٧١

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(٣) تحليل الاستحقاق (تتمة)

٢٠٢٠	حتى ٣ أشهر	٣–٦ أشهر	٦ أشهر – سنة	سنة–٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢,١١٥,٠٠٠	–	١,١٢٦,١٤٥	–	٥,١١٦,١٣٧	٨,٣٥٧,٢٨٢
أرصدة لدى البنوك	٦,٩١٢,٠١٨	١,٢٤٠	–	–	–	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	٣٩,٥٥٨,٢٨١	٢٥,٩١٣,٥٣١	٨,٨٦٦,٣٠٨	١٩,٠٢٢,٢٦٩	٢٥,٧١٢,٠٤٣	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية	٣٤٥,١١٧	٩٤٠,٨٣١	١,٦٧٢,١١٣	٥,٧٦٠,٢٨٥	٢٤,٥٢٩,٧٦٣	٣٣,٢٤٨,١٠٩
استثمارات في شركات زميلة	٣,٤٣٥	–	–	–	١,١٣٠,٢٥٧	١,١٣٣,٦٩٢
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٢,٨٦٢,٥٢٣	٢,٨٦٢,٥٢٣
موجودات ثابتة	١٥٨	٢٥٤	٥,٣٠٧	٩٣,٦٦٦	٣٦٢,٨٦٢	٤٦٢,٢٤٧
موجودات غير ملموسة	٢٤٢	١٩١	٨٠٨	٦٤,٣٩٩	٣٠٤,٣٤٤	٣٦٩,٩٨٤
موجودات أخرى	١٢٨,٣٩٧	٨,٩٩٩	٢٠٠,٥١٩	٤٤,١٠٨	١,٥٥٤,٦٢٥	١,٩٣٦,٦٤٨
إجمالي الموجودات	٤٩,٠٦٢,٦٤٨	٢٦,٨٦٥,٠٤٦	١١,٨٧١,٢٠٠	٢٤,٩٨٤,٧٢٧	٦١,٥٧٢,٥٥٤	١٧٤,٣٥٦,١٧٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	٢,٨٩٥,٢٠٤	٤,٥٠٠,٥٠٥	١,١٢٢,٦٥٤	٤,٨٥٤,٧٣٦	٤٥٤,٦٤٧	١٣,٨٢٧,٧٤٦
حسابات العملاء الجارية	١٧,٣٨٠,١٧١	١٠١	١,٣١١	١٨,٩٧٦	١٥,١٣٤	١٧,٤١٥,٦٩٣
صكوك تمويل	–	٦٠٨,٢٨٣	–	٤,١٦٨,٣٦٠	٩,٢٨٢,٠٠٠	١٤,٠٥٨,٦٤٣
مطلوبات أخرى	٣,٠٣١,٧١٢	٥٩,٥٦٨	٨٧٧,٠٨٦	٥٤٨,٢٠٦	٦٠٣,١٣٠	٥,١١٩,٧٠٢
إجمالي المطلوبات	٢٣,٣٠٧,٠٨٧	٥,١٦٨,٤٥٧	٢,٠٠١,٠٥١	٩,٥٩٠,٢٧٨	١٠,٣٥٤,٩١١	٥٠,٤٢١,٧٨٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٦٠,٣١٨,٨٦١	١٢,٠٦٠,٣٧٢	١٧,٢٠٣,٦١٤	١٠,٩٧٤,٩٧٦	١٧٠,٤٦٥	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨٣,٦٢٥,٩٤٨	١٧,٢٢٨,٨٢٩	١٩,٢٠٤,٦٦٥	٢٠,٥٦٥,٢٥٤	١٠,٥٢٥,٣٧٦	١٥١,١٥٠,٠٧٢
فجوة الاستحقاق	(٣٤,٥٦٣,٣٠٠)	٩,٦٣٦,٢١٧	(٧,٣٣٣,٤٦٥)	٤,٤١٩,٤٧٣	٥١,٠٤٧,١٧٨	٢٣,٢٠٦,١٠٣

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(٣) تحليل الاستحقاق (تتمة)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠٢١	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر -سنة	سنة-٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	١٩,٨٥٥,٨٨٢	٢٠,٤٤٦,٦٧٢	٧,٩٦٧,٢٩٣	٢,١٩٩,٣٨١	٢,٨٠٢,٨٤١	٦,٦٨٤,٥٠٣	٧٩٢,٦٥٤
حسابات العملاء الجارية	١٦,٩٠٧,٠٣٠	١٦,٩٠٧,٠٣٠	١٦,٨٥٨,٦٦٤	٣,٢٨١	٥,٤٧٣	١٨,١٩٤	٢١,٤١٨
صكوك تمويل	١٤,٠٦٢,٧٢٥	١٥,١٢٥,٧٤٠	٨٢,٢٩٠	٢,٨٤١,٥١٠	١٨٧,١٧٠	٥,٧٣٢,٤٤٠	٦,٢٨٢,٣٣٠
مطلوبات أخرى	٣,٤٩٠,٦٣٣	٣,٤٠٥,١٤٣	٣,٠٠٣,٠٩٩	٧١,٧٩٢	٣٤,٥١٣	٥,٢٦٩	٢٩٠,٤٧٠
إجمالي المطلوبات	٥٤,٣١٦,٢٧٠	٥٥,٨٨٤,٥٨٥	٢٧,٩١١,٣٤٦	٥,١١٥,٩٦٤	٣,٠٢٩,٩٩٧	١٢,٤٤٠,٤٠٦	٧,٣٨٦,٨٧٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	١١٤,١٨٧,٧٦٩	١١٦,٤٩٥,٢٣٩	٧٢,٠١٠,٢٦٦	١٢,١١٧,٧٢٧	٢٤,٠٠١,٧٥٣	٨,٣٠٠,٧٠٤	٦٤,٧٨٩
	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩	١٧٢,٣٧٩,٨٢٤	٩٩,٩٢١,٦١٢	١٧,٢٣٣,٦٩١	٢٧,٠٣١,٧٥٠	٢٠,٧٤١,١١٠	٧,٤٥١,٦٦١

٢٠٢٠	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر -سنة	سنة-٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٤,١٠١,٧٩٨	٢,٩١٦,٢٣٩	٤,٧٦٥,٩٢٣	٩٦٦,٣٢١	٥,١٥٧,٨٥٣	٢٩٥,٤٦٢
حسابات العملاء الجارية	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٤	١٧,٣٣٢,٤٧٨	٤٧,٧٩٤	١,٣١١	١٨,٩٧٦	١٥,١٣٥
صكوك تمويل	١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٥,٤١٥,٣١٠	–	٧١٢,٠٧٠	١٣٢,٥٥٠	٤,٧٢٢,٠٨٠	٩,٨٤٨,٦١٠
مطلوبات أخرى	٥,١١٩,٧٠٢	٤,٧٢٨,٤٠٤	٢,٨١٥,٨٧٩	٧٨٨,٣٩٤	٥٥٣,٠٤٤	١٤٢,٩٥٢	٤٢٨,١٣٥
إجمالي المطلوبات	٥٠,٤٢١,٧٨٤	٥١,٦٦١,٢٠٦	٢٣,٠٦٤,٥٩٦	٦,٣١٤,١٨١	١,٦٥٣,٢٢٦	١٠,٠٤١,٨٦١	١٠,٥٨٧,٣٤٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	١١٩,٩٨٠,٥٧٩	٧٧,٩١٣,٣٧٦	١٢,٤٠١,١١٤	١٧,٨٦٦,٩١٣	١١,٦٢١,٩٥٦	١٧٧,٢٢٠
	١٥١,١٥٠,٠٧٢	١٧١,٦٤١,٧٨٥	١٠٠,٩٧٧,٩٧٢	١٨,٧١٥,٢٩٥	١٩,٥٢٠,١٣٩	٢١,٦٦٣,٨١٧	١٠,٧٦٤,٥٦٢

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور)

تبعاً لقرار الهيئات التنظيمية العالمية بالإنهاء التدريجي من استخدام معدلات الإقراض بين البنوك (آيبور) واستبدالها بمعدلات مرجعية بديلة، أنشأ البنك مشروعًا لإدارة الانتقال لجميع عقوده المتأثرة.

يرعى المشروع مدير عام المجموعة المالية للمجموعة ويديره مجموعة من كبار موظفي الإدارة العليا بجميع إدارات البنك بما في ذلك فرق العمل التي تتعامل مع العملاء، والشؤون القانونية والمالية والعمليات وتقنية المعلومات. وتتم الإحاطة بسير أعمال المشروع بصورة شهرية إلى إدارة المشروع وبصورة نصف سنوية إلى لجنة التدقيق. خلال العام ٢٠٢١، بدأ البنك في نقل تعرضات آيبور لديه إلى معدلات خالية من المخاطر (RFR) ووضع خطط وعمليات وإجراءات تفصيلية لدعم انتقال باقي التعرضات. بعد التقدم الذي تم إحرازه خلال العام ٢٠٢١، يعتقد البنك أن لديه القدرة التشغيلية لإتمام الانتقالات المتبقية إلى معدلات خالية من المخاطر لمعايير أسعار فائدة مثل سعر ليبور الدولار الأمريكي والذي سيتوقف العمل بها بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

إن إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور) يعرّض البنك لمخاطر مختلفة يديرها المشروع ويراقبها عن كثب. تشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- المخاطر السلوكية الناشئة عن المناقشات مع العملاء والأطراف الأخرى بالسوق بسبب التعديلات المطلوبة على العقود الحالية واللازمة لتنفيذ إصلاح الآيبور.
- المخاطر المالية للبنك وعملائه من تعطل الأسواق بسبب إصلاح الآيبور مما يؤدي لتكبد خسائر مالية.
- مخاطر التسعير من احتمال عدم توفر معلومات السوق إذا انخفضت سيولة معدلات الإقراض بين البنوك (آيبور) وصارت المعدلات الخالية من المخاطر (RFR) غير سائلة أو لا يمكن ملاحظتها.
- المخاطر التشغيلية الناشئة عن التغيرات في أنظمة وعمليات تقنية المعلومات للبنك، وكذلك مخاطر توقف المدفوعات في حال عدم توفر معدل الإقراض بين البنوك.
- المخاطر المحاسبية في حال فشل علاقات التحوط للبنك ونتيجة للتقلبات غير التمثيلية في بيان الدخل عند انتقال الأدوات المالية إلى معدلات خالية من المخاطر (RFR).

توضح الجداول أدناه تعرض البنك لمعدلات الإقراض بين البنوك الهامة الخاضعة للإصلاح والتي لم تنتقل بعد إلى معدلات خالية من المخاطر كما في نهاية السنة الحالية، بما في ذلك تلك التعرضات التي انتقلت مباشرة بعد نهاية السنة الحالية. لا تشمل الجداول تعرضات معدل الإقراض بين البنوك التي ستنتهي قبل أن يكون الانتقال مطلوبًا.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة	القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المشتقة	المشتقات الاسمية
ليبور الجنيه الإسترليني (٣ أشهر)	١٥٨,٨٨٠	–	–
ليبور الدولار الأمريكي (٦ أشهر)	٦٨٧,١٤٠	–	–
ليبور الدولار الأمريكي (٦ أشهر)	١٦,٨٥٠,٧٦٠	–	–
ليبور الدولار الأمريكي (٣ أشهر)	٩,٥٤٧,١٨٠	٧,١٨٩,٠٠٠	٤,٦٦٤,٥٤٠
ليبور اليورو (٣ أشهر)	١٦٥,٢٦٠	–	–
	٢٧,٤٠٩,٢٢٠	**٧,١٨٩,٠٠٠**	**٤,٦٦٤,٥٤٠**

يتضمن الجدول أعلاه تعرضات ليبور الجنيه الإسترليني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي سوف تنتقل من معدلات آيبور إلى معدلات خالية من المخاطر في الموعد التالي لإعادة تعيين السعر أو في تاريخ الاستحقاق، أيهما أقرب خلال العام ٢٠٢٢. سيتم تحويل الأدوات المشار إليها بمعدل ليبور الدولار الأمريكي (٣ أشهر و٦ أشهر) في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مباشرة.

(ا) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحييد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(٢) التعرض لمخاطر السوق – محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ ويفترض فترة الاحتفاظ هي ١٠ أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر(VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪ لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة ١٪ أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم تخصيص سقوف للقيمة المعرضة للمخاطر لمحافظ المتاجرة. تتم مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يومياً.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في ٣١ ديسمبر وخلال السنة:

٢٠٢١	في ٣١ ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) ٩٩٪	**٢٣,٠٥٤**	**٢٣,٦٩٣**	**٢٨,٠٢٢**	**١٦,٩٥٦**
٢٠٢٠				
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) ٩٩٪	٢١,١٠٣	١٨,٧٥٢	٢٤,٠٨٢	١٣,٦٦١

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر تتم بهياكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

		إعادة تسعير خلال					
٢٠٢١	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣–١٢ شهر	١–٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي ٪
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧,١٧٦,٥٠٧	١,١٦٩,٢٤٢	٢٩,١٠٥	٢٥٧,٤٨٤	–	٥,٧٢٠,٦٧٦	–
أرصدة لدي بنوك	٧,٤٦٠,٦٩٦	٤,٤٣٨,١٠٣	–	–	–	٣,٠٢٢,٥٩٣	٪٠,٤٧
موجودات تمويل	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧	٧٩,٦٦٧,٧٦٣	٣٧,٠٦٥,٢٤٨	١٠,٠٤٨,٧٢١	١,٤٣٦,٠٦٠	١٩٠,٧٣٥	٪٤,١٥
استثمارات مالية	٤٤,٣٧٩,٧٧٢	١٠,٤٧٨,٣٤٠	١٤,٨٥٢,١٥٧	١٢,٣٩٥,٤٣٩	٣,٣٥١,٥٧٦	٣,٣٠٢,٢٦٠	٪٣,٠٦
	١٨٧,٤٢٥,٥٠٢	٩٥,٧٥٣,٤٤٨	٥١,٩٤٦,٥١٠	٢٢,٧٠١,٦٤٤	٤,٧٨٧,٦٣٦	١٢,٢٣٦,٢٦٤	–
أرصدة بنوك	١٩,٨٥٥,٨٨٢	١٥,٧٤٩,٧٣٣	٣,٥٢٣,٢٠١	٥٨٢,٩٤٨	–	–	٪٠,٨٨
صكوك تمويل	١٤,٠٦٢,٧٢٥	٤,٩٧٣,٨٧٤	٢,٧٣٠,٠٠٠	٦,٣٥٨,٨٥١	–	–	٪٢,٥٥
	٣٣,٩١٨,٦٠٧	٢٠,٧٢٣,٦٠٧	٦,٢٥٣,٢٠١	٦,٩٤١,٧٩٩	–	–	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	١١٤,١٨٧,٧٦٩	٧١,١٤٨,١١٤	٣٥,١٨٧,١٩٣	٧,٨٥٢,٤٦٢	–	–	٪١,٥٧
	١٤٨,١٠٦,٣٧٦	٩١,٨٧١,٧٢١	٤١,٤٤٠,٣٩٤	١٤,٧٩٤,٢٦١	–	–	–
فجوة حساسية معدل الربح	٣٩,٣١٩,١٢٦	٣,٨٨١,٧٢٧	١٠,٥٠٦,١١٦	٧,٩٠٧,٣٨٣	٤,٧٨٧,٦٣٦	١٢,٢٣٦,٢٦٤	–
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	–	٣٩,٣١٩,١٢٦	٣٥,٤٣٧,٣٩٩	٢٤,٩٣١,٢٨٣	١٧,٠٢٣,٩٠٠	١٢,٢٣٦,٢٦٤	–

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

		إعادة تسعير خلال				
٢٠٢٠	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣–١٢ شهر	١–٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي ٪
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨,٣٥٧,٢٨٢	٣,٢٣٨,٨٢٥	–	١٥١,٨٧٩	٢٧,٠٩٧	٤,٩٣٩,٤٨١	–
أرصدة لدي بنوك	٦,٩١٣,٢٥٨	٦,٠٩٧,٧٨٨	٥٢,٧٤٨	–	–	٧٦٢,٧٢٢	٪٠,٤٧
موجودات تمويل	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	٦٣,٥٢٥,٥٦٦	٤١,٥٤٣,٣٠٤	١٠,٧٦٥,٠٦١	١,٤٦١,٦٨٠	١,٧٧٦,٨٢١	٪٤,٥٤
استثمارات مالية	٣٣,٢٤٨,١٠٩	١٦٤,٦٣٩	١٥,٣٢٨,٨١٢	١٠,٩١٣,٣٧٥	٣,٧٣٤,٨٠٦	٣,١٠٦,٤٧٧	٪٣,٣٧
	١٦٧,٥٩١,٠٨١	٧٣,٠٢٦,٨١٨	٥٦,٩٢٤,٨٦٤	٢١,٨٣٠,٣١٥	٥,٢٢٣,٥٨٣	١٠,٥٨٥,٥٠١	–
أرصدة بنوك	١٣,٨٢٧,٧٤٦	٨,٢٢٦,١٨٥	٥,١٨٦,٧٠٥	٤١٤,٨٥٦	–	–	٪١,٠٢
صكوك تمويل	١٤,٠٥٨,٦٤٣	٥,٤٥٨,١٨٠	٦٢,٢٨٣	٨,٥٣٨,١٨٠	–	–	٪٢,٥٧
	٢٧,٨٨٦,٣٨٩	١٣,٦٨٤,٣٦٥	٥,٢٤٨,٩٨٨	٨,٩٥٣,٠٣٦	–	–	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	٦٠,٣١٨,٨٥٠	٢٩,٢٦٣,٩٩٧	١١,١٤٥,٤٤١	–	–	٪١,٧٧
	١٢٨,٦١٤,٦٧٧	٧٤,٠٠٣,٢١٥	٣٤,٥١٢,٩٨٥	٢٠,٠٩٨,٤٧٧	–	–	–
فجوة حساسية معدل الربح	٣٨,٩٧٦,٤٠٤	(٩٧٦,٣٩٧)	٢٢,٤١١,٨٧٩	١,٧٣١,٨٣٨	٥,٢٢٣,٥٨٣	١٠,٥٨٥,٥٠١	–
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	–	٣٨,٩٧٦,٤٠٤	٣٩,٩٥٢,٨٠١	١٧,٥٤٠,٩٢٢	١٥,٨٠٩,٠٨٤	١٠,٥٨٥,٥٠١	–

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية – تتمة

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥٠ نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

حساسية صافي الربح	زيادة متناظرة ١٠٠ نقطة أساس	نقصان متناظر ١٠٠ نقطة أساس
٢٠٢١		
في ٣١ ديسمبر	**١٦٩,٠٤ مليون**	**(١٦٩,٠٤ مليون)**
٢٠٢٠		
في ٣١ ديسمبر	١٨٤,٢٨ مليون	(١٨٤,٢٨ مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية ٣١ ديسمبر (ألف ريال قطري)

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:	٢٠٢١	٢٠٢٠
جنيه إسترليني	**٤,١٢٠**	٢,٨٠٨
دولار	**(٢٨,٢١٧,٥٥٩)**	(٢٠,٢٦٠,٢٤٣)
يورو	**٤,٨١٠**	(١٧,٥٣٥)
عملات أخرى	**١١٢,٤٤٥**	١١٧,٠٠٥

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

التغير بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة	زيادة / (انخفاض)	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
جنيه إسترليني	**٢٠٦**	١٤٠
دولار	**(١,٤١٠,٨٧٨)**	(١,٠١٣,٠١٢)
يورو	**٢٤١**	(٨٧٧)
عملات أخرى	**٥,٦٢٢**	٥,٨٥٠

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

مخاطر سعر السهم (تتمة)

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

مؤشرات الأسواق	التغير في أسعار الأسهم ٪	الأثر على حقوق المساهمين		الأثر على الربح والخسارة	
		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
بورصة قطر	+/– ١٠%	٩٤٦	١٥,٨٩٦	٣٤,٥٩٨	٩,٦٧٨
سوق البحرين للأوراق المالية	+/– ١٠%	١,١٥٠	٩١٠	–	–

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخرة. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط والتقرير عن المخاطر.

تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، ووضع حلول للمشاكل ورفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- لإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- لمعايير الأخلاقية ومعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالا.

ألف ريال قطري

٤ | إدارة المخاطر المالية (تتمة)

د) مخاطر الامتثال

تشمل مخاطر الامتثال مخاطر الامتثال التنظيمي والقانوني. مخاطر الامتثال هي مخاطر تعرض المجموعة لمخاطر مالية أو مخاطر تتعلق بالسمعة من خلال فرض عقوبات أو غرامات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها و أفضل ممارسات السوق (بما في ذلك المعايير الأخلاقية). تسعى إدارة الامتثال في المجموعة بشكل استباقي إلى تعزيز إدارة مخاطر الامتثال وإطار عمل الرقابة الداعم. تعمل المجموعة في سوق يوجد فيه مستوى كبير من نشاط التغيير التنظيمي، وبالتالي فإن مخاطر الامتثال هي مجال تركيز رئيسي للإدارة العليا. يراقب الدور الذي يقوم به الامتثال هذه المخاطر من خلال الرجوع إلى المقاييس ذات الصلة بالمجموعة، ومراجعة تقارير وتقييمات الوقائع، وتقييمات المخاطر والرقابة المتعلقة بِخَطّي الدفاع الأول والثاني، ونتائج التقييمات التنظيمية، ومراجعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي تقارير التدقيق. وتتم معالجة الضوابط في الوقت المناسب.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات لجنة بازل ٣ التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي كما اعتمد من مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠٢١ بازل ٣	٢٠٢٠ بازل ٣
حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١	**١٩,٧١٦,٤٤١**	١٨,٠٩٠,٥٨٨
رأس المال من الفئة ١	**٢٣,٧٦٥,٥١٧**	٢٢,١٤٠,٥١٧
رأس المال من الفئة ٢	**١,٥٧٩,٤٣٦**	١,٤٤٢,٠٦٠
إجمالي رأس المال النظامي	**٢٥,٣٤٤,٩٥٣**	٢٣,٥٨٢,٥٧٧

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	٢٠٢١ بازل ٣	٢٠٢٠ بازل ٣
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**١٢٢,٤٢٨,٧٧٤**	١١١,٣٧٠,٥١١
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**٧٧٦,٧٩٤**	٣١٣,٢٧٥
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	**١٠,٨٣٩,٦٢٨**	٩,٨٩٧,٩٢٥
إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر	**١٣٤,٠٤٥,١٩٦**	١٢١,٥٨١,٧١١
رأس المال النظامي	**٢٥,٣٤٤,٩٥٣**	٢٣,٥٨٢,٥٧٧
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١	**٪١٤,٧**	٪١٤,٩
نسبة كفاية إجمالي رأس المال	**٪١٨,٩**	٪١٩,٤

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

	الفعلي	الحد الأدنى حسب مصرف قطر المركزي
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ بدون احتياطي رأس المال	**٪١٤,٧**	٪٦,٠٠
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٤,٧**	٪٨,٥٠
نسبة رأس المال من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٧,٧**	٪١٠,٥٠
إجمالي نسبة راس المال متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٨,٩**	٪١٢,٥٠
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة	**٪١٨,٩**	٪١٣,٠٠
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة ومصروف عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي حسب المرتكز ٢	**٪١٨,٩**	٪١٤,٦٥

ألف ريال قطري

٥ | استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للموجود المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٤ (ب) (٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تمتاز بشفافية قليلة في السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

١. بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.
٢. بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.
٣. بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.
٤. بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(٣) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعاملين. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

ألف ريال قطري

٥ | استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(٣) تقييم الأدوات المالية (تتمة)

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

كما أخذت مجموعة المصرف في الإعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع ذلك، لا تزال الأسواق متقلبة والمبالغ المسجلة تظل حساسة لتقلبات السوق.

(٤) تصنيف الموجود المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

٢٠٢١	الإجمالي	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٨٨,٨٠٣	–	٨٨,٨٠٣	–
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣٤٥,٩٧٧	٣٤٥,٩٧٧	–	–
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٢,٩٩٢	١٢,٩٩٢	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣١٢,٥٧٦	–	٣١٢,٥٧٦	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٠٨٢,٥٠٦	–	٢٠٩,٤٤١	٨٧٣,٠٦٥
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١,٣٥٤,٨٥٤	٨٣٣,٩٨١	٥٢٠,٨٧٣	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٩٨٢,٣٧٤	–	٦٠٠,٥٣٦	٣٨١,٨٣٨
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	٤٣٢,٣١٥	–	–	٤٣٢,٣١٥
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	٢٠٢,٢٨٦	–	٢٠٢,٢٨٦	–

ألف ريال قطري

٥ | استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(٤) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

		قياس القيمة العادلة باستخدام		
٢٠٢٠	الإجمالي	أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٢٢٩,٩٠٣	–	٢٢٩,٩٠٣	–
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٩٦,٧٧٩	٩٦,٧٧٩	–	–
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٧,٧٧٠	١٧,٧٧٠	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٠٤,٠١٤	–	٢٠٤,٠١٤	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٩٧٣,٣٤٠	–	٢٢٩,١٥٣	٧٤٤,١٨٧
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٧٦١,٨٣٥	٧٦١,٨٣٥	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١,١٤٠,٩٩٤	–	٨٤٣,٢٤٧	٢٩٧,٧٤٧
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	٥١٢,٢٧٥	–	–	٥١٢,٢٧٥
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	١٩٨,١٩٩	–	١٩٨,١٩٩	–

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٢,٧٥٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٣,٢١٥ مليون ريال قطري) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى ١ من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم ٧.

خلال سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٠ لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى ٣ من ترتيب القيمة العادلة.

ألف ريال قطري

٥ | استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(٤) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى ٣ والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠٢١	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٩٧,٧٤٧	(١٤,٩١٨)	١٠٣,٠٦٨	(٤,٠٥٩)	٣٨١,٨٣٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٧٤٤,١٨٧	١٢,٢٨٦	٢٣٥,٠٩٢	(١١٨,٥٠٠)	٨٧٣,٠٦٥
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥١٢,٢٧٥	(٣,٠٤٨)	٩,٩١٥	(٨٦,٨٢٧)	٤٣٢,٣١٥
	١,٥٥٤,٢٠٩	(٥,٦٨٠)	٣٤٨,٠٧٥	(٢٠٩,٣٨٦)	١,٦٨٧,٢١٨

	في ١ يناير ٢٠٢٠	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣٩٤,٢٧٧	(٢١,٦٧٣)	٢٢,٤٠٤	(٩٧,٢٦١)	٢٩٧,٧٤٧
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٨٨٣,٦٨٩	(٩,٨١٨)	١٨٣,٠٣٧	(٣١٢,٧٢١)	٧٤٤,١٨٧
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥١٣,٤٤٤	(١,١٦٩)	–	–	٥١٢,٢٧٥
	١,٧٩١,٤١٠	(٣٢,٦٦٠)	٢٠٥,٤٤١	(٤٠٩,٩٨٢)	١,٥٥٤,٢٠٩

ألف ريال قطري

٥ | استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(٥) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقع تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجرى تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي.

:

(٦) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقادم الفعلي والتقادم الفني والتجاري.

(٧) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

٦ | القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.
وحدات المجموعة الأخرى	الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.
شركات تابعة محلية ودولية	تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

ألف ريال قطري

٦ | القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات التشغيلية

٢٠٢١	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٤,٣٥٤,١٣١	١,٨٠٩,٧٨٦	٧٠٢,٤٨١	٢٦٤,٢٢٠	٧,١٣٠,٦١٨
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٤٦,٨٩٥	٢٤٨,٠٤٦	١٤٣,٨٢٣	٨٧,٦٦٦	٧٢٦,٤٣٠
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	–	–	٢٠٠,٨٦٢	(٤٨٢)	٢٠٠,٣٨٠
الحصة من نتائج شركات زميلة	–	–	٣٥,٧١٠	٥,٨٥٩	٤١,٥٦٩
إيرادات أخرى	–	–	٢١,٦٥٧	٩,٢١٩	٣٠,٨٧٦
إجمالي إيراد القطاع	٤,٦٠١,٠٢٦	٢,٠٥٧,٨٣٢	١,١٠٤,٥٣٣	٣٦٦,٤٨٢	٨,١٢٩,٨٧٣
حصة حملة الصكوك من الربح	–	–	(٤٥٣,٠٤٢)	–	(٤٥٣,٠٤٢)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٨٠٠,٩٦٧)	(٤٦٠,٦٨٤)	(٣٨٢,٩٣١)	(٤٢,٥٩٠)	(١,٦٨٧,١٧٢)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(١,٣٨٦,٢٠٦)	٤٦١,٠٧٤	٩٢٥,١٣٢	–	–
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	١,١٧٦,٣١٥	١,١٩٨,٢٣٩	١,١٠٧,٥٣١	٧٠,٨٣٠	٣,٥٥٢,٩١٥
موجودات القطاع المعلن عنها	١٢٣,٨٢٥,٤٣٧	٢٣,٨٤٦,٤١٣	٣٩,٩٧٩,٦٢٠	٦,٢٦٤,٤٤٠	١٩٣,٩١٥,٩١٠
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	٦٣,٧٣٩,٦٠٣	٤٤,٥٢٥,٢٧٩	٥٤,٠٦٢,٨٦٥	٦,١٧٦,٢٩٢	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩

٢٠٢٠	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٤,٥٠٥,٦٣٠	١,٦٦٦,٠٨٨	٧٩٨,٦٦٩	١٩٣,٨١٨	٧,١٦٤,٢٠٥
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٩٣,١٣٤	٢١٦,٦٦٧	٩٥,٩٠٥	٥٥,٧١٠	٦٦١,٤١٦
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	–	–	٦٠,٢٦١	١٥,٤٣٠	٧٥,٦٩١
الحصة من نتائج شركات زميلة	–	–	٣,٤٥٠	(٤٦)	٣,٤٠٤
إيرادات أخرى	–	–	٣٦,٦١٦	١٦,٦٤٠	٥٣,٢٥٦
إجمالي إيراد القطاع	٤,٧٩٨,٧٦٤	١,٨٨٢,٧٥٥	٩٩٤,٩٠١	٢٨١,٥٥٢	٧,٩٥٧,٩٧٢
حصة حملة الصكوك من الربح	–	–	(٤٧٢,٢٨٥)	–	(٤٧٢,٢٨٥)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٩٦٧,٤٦٤)	(٥٣١,٨٥٦)	(٤٩٤,٧٥٧)	(٥٢,٢٨٥)	(٢,٠٤٦,٣٦٢)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(١,٦٤٩,٧٠٥)	٥٧٤,١١٩	١,٠٧٥,٥٨٦	–	–
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	٩٦٧,٤٠٧	١,١٣٨,٠٠٢	٩٣٥,٧٢٧	(١٦,٩١٧)	٣,٠٢٤,٢١٩
موجودات القطاع المعلن عنها	١٠٥,٤٣٩,٠٨٦	٢١,٣٢٠,٤٨٠	٤٢,٤٥٠,٠٠٧	٥,١٤٦,٦٠٢	١٧٤,٣٥٦,١٧٥
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	٥٤,١١٤,٦٦٩	٤٣,٦٧٣,٥٩١	٤٨,٤٩٠,٨٣٩	٤,٨٧٠,٩٧٣	١٥١,١٥٠,٠٧٢

ألف ريال قطري

٧ | القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٢٠٢١	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٧,١٧٦,٥٠٧	٧,١٧٦,٥٠٧	٧,١٧٦,٥٠٧
أرصده لدى البنوك	–	–	٧,٤٦٠,٦٩٦	٧,٤٦٠,٦٩٦	٧,٤٦٠,٦٩٦
موجودات تمويل	–	٤٣٢,٣١٥	١٢٧,٩٧٦,٢١٢	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	٢,٣٣٧,٢٢٨	١,٤٢٨,٤٨٣	–	٣,٧٦٥,٧١١	٣,٧٦٥,٧١١
– أدوات من فئة حقوق الملكية	–	٣٢٥,٥٦٨	٤٠,٢٨٨,٤٩٣	٤٠,٦١٤,٠٦١	٤٠,٣٨٧,٨٠٥
موجودات أخرى	–	–	٤٨٢,٤٨١	٤٨٢,٤٨١	٤٨٢,٤٨١
	٢,٣٣٧,٢٢٨	٢,١٨٦,٣٦٦	١٨٣,٣٨٤,٣٨٩	١٨٧,٩٠٧,٩٨٣	١٨٧,٦٨١,٧٢٧
حسابات البنوك	–	–	١٩,٨٥٥,٨٨٢	١٩,٨٥٥,٨٨٢	١٩,٨٥٥,٨٨٢
حسابات العملاء الجارية	–	–	١٦,٩٠٧,٠٣٠	١٦,٩٠٧,٠٣٠	١٦,٩٠٧,٠٣٠
تمويل صكوك	–	–	١٤,٠٦٢,٧٢٥	١٤,٠٦٢,٧٢٥	١٤,٠٦٢,٧٢٥
مطلوبات أخرى	–	–	٣,٤٩٠,٦٣٣	٣,٤٩٠,٦٣٣	٣,٤٩٠,٦٣٣
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	–	١١٤,١٨٧,٧٦٩	١١٤,١٨٧,٧٦٩	١١٤,١٨٧,٧٦٩
	–	–	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩

٢٠٢٠	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٨,٣٥٧,٢٨٢	٨,٣٥٧,٢٨٢	٨,٣٥٧,٢٨٢
أرصده لدى البنوك	–	–	٦,٩١٣,٢٥٨	٦,٩١٣,٢٥٨	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	–	٥١٢,٢٧٥	١١٨,٥٦٠,١٥٧	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	١,٩٠٢,٨٢٩	١,٠٧٠,١١٩	–	٢,٩٧٢,٩٤٨	٢,٩٧٢,٩٤٨
– أدوات من فئة حقوق الملكية	–	٢٢١,٧٨٤	٣٠,٠٥٣,٣٧٧	٣٠,٢٧٥,١٦١	٣٠,٠٩٥,١٣٧
موجودات أخرى	–	–	٤٣١,٤٤٨	٤٣١,٤٤٨	٤٣١,٤٤٨
	١,٩٠٢,٨٢٩	١,٨٠٤,١٧٨	١٦٤,٣١٥,٥٢٢	١٦٨,٠٢٢,٥٢٩	١٦٧,٨٤٢,٥٠٥
حسابات البنوك	–	–	١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٣,٨٢٧,٧٤٦
حسابات العملاء الجارية	–	–	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٣
صكوك تمويل	–	–	١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٤,٠٥٨,٦٤٣
مطلوبات أخرى	–	–	٥,١١٩,٧٠٢	٥,١١٩,٧٠٢	٥,١١٩,٧٠٢
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	–	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨
	–	–	١٥١,١٥٠,٠٧٢	١٥١,١٥٠,٠٧٢	١٥١,١٥٠,٠٧٢

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تعتبر قيمتها الدفترية هى تقريب معقول لقيمتها العادلة.

ألف ريال قطري

٨ | نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
النقد في الصندوق	**٧٦٩,٧٢٤**	١,٩٨٥,٨٨٧
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (أ)	**٥,٧١٨,٥٢٤**	٤,٩٣٧,١٥٦
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**١٦٩,٢٣٠**	١,٠٤٩,٨٩٢
أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى	**٧٣٧,٠٢٩**	٦٠٢,٣٤٧
يخصم: مخصص انخفاض القيمة (ب)	**(٢١٨,٠٠٠)**	(٢١٨,٠٠٠)
	٧,١٧٦,٥٠٧	٨,٣٥٧,٢٨٢

أ. الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

ب. لقد عرّض الوضع الاقتصادي في لبنان نظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين، وعدم الوضوح الحالي عن حجم الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وشركة بيت التمويل العربي التابعة للبنك. في ظل هذه الظروف، اتبعت مجموعة المصرف نهجاً متحفظاً وخلقت انخفاضاً في القيمة على مستوى الشركة الأم لتغطية تعرضها بالكامل لشركتها الفرعية وشركة بيت التمويل العربي الناتجة عن الاستثمار والإيداعات بين المجموعة. تم تكوين مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة في البيانات المالية الموحدة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المستحقة من مصرف لبنان، والتي تأثرت بشكل أساسي بعدم الوضوح.

٩ | أرصدة لدى البنوك

	٢٠٢١	٢٠٢٠
أرصدة المرابحة في السلع مدينة	**٢,٠٥٦,٨٦٧**	٢,٥٧١,٤٤٨
ودائع وكالة	**٢,٣٧٥,٦٧٥**	٣,٥٧٧,٥٣٥
إيداعات مضاربة	**٢٥,٦٩١**	٢٢,٧٦٠
حسابات جارية	**٣,٠٢٢,٥٩٣**	٧٦٢,٧٢٣
يخصم: مخصص انخفاض القيمة	**(٢٠,١٣٠)**	(٢١,٢٠٨)
	٧,٤٦٠,٦٩٦	٦,٩١٣,٢٥٨

١٠ | موجودات التمويل

(أ) حسب النوع

	٢٠٢١	٢٠٢٠
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:		
مرابحة	**٩٤,٤٢٦,١٥٥**	٨٦,٧١٤,١٠٧
مساومة	**٢٥,٣٩٤,٥٥٣**	٢١,٨٠٧,٣١٥
إجارة منتهية بالتمليك	**٢٠,٧٠٨,٦٠٨**	٢٠,٠٩٩,٩٣٥
استصناع	**٨,٩١٤**	١٨٥,٢٤٩
مضاربة	**–**	١٤,١١١
أخرى	**٣٧٤,٢٥٠**	١,٩٩٨,٥٥٢
إجمالي موجودات التمويل	**١٤٠,٩١٢,٤٨٠**	١٣٠,٨١٩,٢٦٩
يخصم: ربح مؤجل	**(٧,٦٦٥,٦٥٤)**	(٧,٧٧٣,٦٤٣)
إجمالي موجودات التمويل بالصفي من الربح المؤجل	**١٣٣,٢٤٦,٨٢٦**	١٢٣,٠٤٥,٦٢٦
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)	**(٣,٠١٣,٧٤٢)**	(٢,٣٥٥,٣٨٣)
مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)	**(١,٧٦٨,٨٤١)**	(١,٥٤٥,٧١٥)
أرباح معلقة	**(٥٥,٧١٦)**	(٧٢,٠٩٦)
صافي موجودات التمويل	**١٢٨,٤٠٨,٥٢٧**	١١٩,٠٧٢,٤٣٢

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ ٤٣٢ مليون ريال قطري مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (٢٠٢٠: ٥١٢ مليون ريال قطري).

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة ناقصاً الأرباح المعلقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢,٣٩٠ مليون ريال قطري والتي تمثل ١,٨٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١,٧٥٢ مليون ريال قطري تمثل ١,٤٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة).

موجودات التمويل المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي أعقبت تفشي جائحة كوفيد-١٩، شجع مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم صادر في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١، والذي بموجبه قام المصرف بتأجيل أقساط السداد لبعض العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات لفترة ثلاثة أشهر. تمشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية، سيقوم البنك بإطفاء المبلغ المتبقي من الربح المؤجل على مدى الفترة المتبقية من التسهيلات التمويلية.

ألف ريال قطري

١٠ | موجودات التمويل (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرصيد في ١ يناير	**٣,٩٠١,٠٩٨**	٢,٦٩٨,٦٨٧
مخصص مكون خلال السنة	**١,٤٧٣,٦٧٧**	١,٣٤٠,٧١٨
مخصص مسترد خلال السنة	**(١٤٧,٥٩١)**	(٧٧,٩٨٩)
صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة	**١,٣٢٦,٠٨٦**	١,٢٦٢,٧٢٩
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(٤٤٣,٢٠٤)**	(٦٠,٣٦)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(١,٣٩٧)**	(١٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر *	**٤,٧٨٢,٥٨٣**	٣,٩٠١,٠٩٨

* بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح ٤(ب).

ألف ريال قطري

١٠ | موجودات التمويل (تتمة)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية –حسب القطاع

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٨٤٣,٠١٩	٥٢٣,٥٨٨	٩٧٥,٦٥٩	١٢,٢٢٧	٢٤٢	٢٥,٧٤٨	٣٩٧,١٦٠	٣٢,٤٦٦	٤٨٠,٠١٦	٤١٣,٨٨٤	١٣٢,٧٩٧	٦٤,٢٩٢	١,٦٦٦,٢٩٠	٦٨٩,٠٩٣	١,٥٤٥,٧١٥
تحويلات بين المراحل	(٤٠,٧٥٥)	(٣٣,١٤٨)	٧٣,٩٠٣	–	–	–	(٢,٦٨٦)	(٨,٨٣٣)	١١,٥١٩	(١٣,٠٩٥)	(٢٧٢)	١٣,٣٦٧	(٥٦,٥٣٦)	(٤٢,٢٥٤)	٩٨,٧٨٩
مخصص مكون للسنة	٢١٤,٦٩٢	١٧٦,٢٢٧	٥٣٤,١٩٤	٢١,٥٨٥	٤٨	٧١٨	٣٥٣,٥٢٥	(١١,٤١٤)	٧٦,٠١٤	١٧,٨١٠	(١٣,٩٢٨)	١٠٤,٢٠٦	٦٠٧,٦١٢	١٥٠,٩٣٤	٧١٥,١٣٢
استردادات خلال السنة	–	–	(٦٣,٩٨١)	–	–	(٦,٩١٩)	–	–	(٤٧,٢٩٣)	–	–	(٢٩,٣٩٨)	–	–	(١٤٧,٥٩١)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	٢١٤,٦٩٢	١٧٦,٢٢٧	٤٧٠,٢١٣	٢١,٥٨٥	٤٨	(٦,٢٠١)	٣٥٣,٥٢٥	(١١,٤١٤)	٢٨,٧٢١	١٧,٨١٠	(١٣,٩٢٨)	٧٤,٨٠٨	٦٠٧,٦١٢	١٥٠,٩٣٤	٥٦٧,٥٤١
مشطوب خلال السنة	–	–	(٣٠٧,٦٨٧)	–	–	–	–	–	(١١٦,٦٤٩)	–	–	(١٨,٨٦٨)	–	–	(٤٤٣,٠٤)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(١,٣٩٧)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١,٣٩٧)	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١)	١,٠١٥,٥٥٩	٦٦٦,٦٦٧	١,٢١٢,٠٨٨	٣٣,٨١٢	٢٩٠	١٩,٥٤٧	٧٤٧,٩٩٩	١٢,٢١٩	٤٠٣,٦٠٧	٤١٨,٥٩٩	١١٨,٥٩٧	١٣٣,٥٩٩	٢,٢١٥,٩٦٩	٧٩٧,٧٧٣	١,٧٦٨,٨٤١

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٩١,٦٤٩	٤٦٨,٤٧٩	٩١٦,٩٣٤	٦٧٧	٥,٥١١	٢٩,٦٦١	١٠٤,٠٩١	٢٥,٥٤٤	٤٣٨,٧١٦	١٠٣,٦٢٠	١٥٠,٥٠٣	٦٣,٣٠٢	٦٠٠,٠٣٧	٦٥٠,٠٣٧	١,٤٤٨,٦١٣
تعديلات القيمة العادلة	(٩٤٧)	(١٦,٦٥٠)	١٧,٥٩٧	–	–	–	(١,٦٦٥)	٢٧,٧٠٣	(٢٦,٠٣٨)	(١٤٦)	(١,١٧٧)	١,٣٢٣	(٢,٧٥٨)	٩,٨٧٦	(٧,١١٨)
تحويلات بين المراحل	٤٥٢,٣١٧	٧١,٧٧١	١١٣,٠٩٦	١١,٥٥٠	(٥,٢٦٩)	(١,٣٦٥)	٢٩٤,٧٣٤	(٢٠,٧٨١)	١٢٧,٨٨٠	٣١٠,٤١٠	(١٦,٥٢٩)	٢,٩٠٤	١,٠٦٩,٠١١	٢٩,١٩٢	٢٤٢,٥١٥
مخصص مكون للسنة	–	–	(١١,٧٣٤)	–	–	(٢,٥٤٨)	–	–	(٦٠,٤٧٠)	–	–	(٣,٢٣٧)	–	–	(٧٧,٩٨٩)
استردادات خلال السنة	٤٥٢,٣١٧	٧١,٧٧١	١٠١,٣٦٢	١١,٥٥٠	(٥,٢٦٩)	(٣,٩١٣)	٢٩٤,٧٣٤	(٢٠,٧٨١)	٦٧,٤١٠	٣١٠,٤١٠	(١٦,٥٢٩)	(٣٣٣)	١,٠٦٩,٠١١	٢٩,١٩٢	١٦٤,٥٢٦
صافي خسائر انخفاض مشطوب خلال السنة	–	–	(٦٠,٢٣٤)	–	–	–	–	–	(٧٢)	–	–	–	–	–	(٦٠,٣٠٦)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	–	(١٢)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١٢)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (١)	٨٤٣,٠١٩	٥٢٣,٥٨٨	٩٧٥,٦٥٩	١٢,٢٢٧	٢٤٢	٢٥,٧٤٨	٣٩٧,١٦٠	٣٢,٤٦٦	٤٨٠,٠١٦	٤١٣,٨٨٤	١٣٢,٧٩٧	٦٤,٢٩٢	١,٦٦٦,٢٩٠	٦٨٩,٠٩٣	١,٥٤٥,٧١٥

ألف ريال قطري

١٠ | موجودات التمويل (تتمة)

(د) حسب القطاع

٢٠٢١	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	أخرى	الإجمالي
حكومي وشبه حكومي	٢١,٣٨٨,٤٨٥	–	١,٥٤١,١٢٣	–	–	٢٢,٩٢٩,٦٠٨
مؤسسات مالية غير مصرفية	١١,٠٩٤,٠٩٢	٨٠,٨١٥	١,٠٠٠,١٤٠	–	٥٥,٨٧٨	١٢,٢٣٠,٩٢٥
صناعة	٥,٢٠٦,٠٠٤	١١٠,٥٠٩	١,٧٦٦	–	٩,٣٣٨	٥,٣٢٧,٦١٧
تجارة	١٣,٥١٤,٤٥٠	١,٦٣٢,٤٤١	٤٣٠,٢٣٢	–	٢٩,٣١٧	١٥,٦٠٦,٤٤٠
خدمات	١١,٢٣٠,٥٣٢	٢٤٩,٥١٩	٥٣,٧٥٢	١١٤	٥٩١	١١,٥٣٤,٥٠٨
مقاولات	٦,١٣٤,١٤٢	٥٧٠,٢٠١	٣٣١,٢٧٥	٢,٩٦٢	١٠٥,٥٩٣	٧,١٤٤,١٧٣
عقارات	١٢,٢٤٦,٣٥٧	٢٦٧,٣١٦	١٧,٣٣٢,٥٥٤	–	–	٢٩,٨٤٦,٢٢٧
شخصي	١١,٣٠١,٢١١	٢٢,٤٨٣,٧٥٢	–	٥,٨٣٨	١٧٣,٥٣٣	٣٣,٩٦٤,٣٣٤
أخرى	٢,٣١٠,٨٨٢	–	١٧,٧٦٦	–	–	٢,٣٢٨,٦٤٨
إجمالي موجودات التمويل	٩٤,٤٢٦,١٥٥	٢٥,٣٩٤,٥٥٣	٢٠,٧٠٨,٦٠٨	٨,٩١٤	٣٧٤,٢٥٠	١٤٠,٩١٢,٤٨٠
يخصم: ربح مؤجل						(٧,٦٦٥,٦٥٤)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل						١٣٣,٢٤٦,٨٢٦
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)						(٣,٠١٣,٧٤٢)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)						(١,٧٦٨,٨٤١)
أرباح معلقة						(٥٥,٧١٦)
صافي موجودات التمويل						١٢٨,٤٠٨,٥٢٧

إيضاح (أ):
تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبينة في الإيضاح رقم ٢٠ للبيانات المالية الموحدة.

٢٠٢٠	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مضاربة	أخرى	الإجمالي
حكومة وشبه حكومة	١٥,٣٢٠,٧٢٩	–	١,٧٨٧,٣٧٣	–	–	–	١٧,١٠٨,١٠٢
مؤسسات مالية غير مصرفية	٩,٥٩٦,٣٥٣	٦١,٤٦٦	١,٠٣٦,٣١٩	–	–	٣٧,٤٤٦	١٠,٧٣١,٥٨٤
صناعة	٧,٢١٨,٦٨٤	١١٣,٠٤١	٢٥,٩٣٩	–	–	٥١٤,٧٩٩	٧,٨٧٢,٤٦٣
تجارة	١١,٤٨٤,٠٣٦	١,٢٠٣,٧٨٠	١,٥١٢,٩٢٣	٣,٣٨١	١٤,١١١	٣٤٧,٨٨١	١٤,٥٦٦,١١٢
خدمات	١١,٠٢١,٩٢٢	١٨١,٥٢٤	٨٠,٢٢٨	٥٢٨	–	٧٨٩,٢٦٧	١٢,٠٧٣,٤٦٩
مقاولات	٥,٥٤٩,٢٩٥	٣٧٠,١٤٤	٢١٦,٩٩٠	٤,٥٢٤	–	٨٦,٢٣٦	٦,٢٢٧,١٨٩
عقارات	١١,٠٣٨,٥١٩	١٥٠,٨٤٨	١٥,٢٢٨,٥٦٢	١٦٨,٩٩٧	–	٦,٣٢٤	٢٦,٥٩٣,٢٥٠
شخصي	٩,٠٣٨,٥٢٥	١٩,٦٩٠,١٨٤	–	٧,٨١٩	–	٢١٦,٥٨٥	٢٨,٩٥٣,١١٣
أخرى	٦,٤٤٦,٠٤٢	٣٦,٣٢٩	٢١١,٦٠١	–	–	١٥	٦,٦٩٣,٩٨٧
إجمالي موجودات التمويل	٨٦,٧١٤,١٠٥	٢١,٨٠٧,٣١٦	٢٠,٠٩٩,٩٣٥	١٨٥,٢٤٩	١٤,١١١	١,٩٩٨,٥٥٣	١٣٠,٨١٩,٢٦٩
يخصم: ربح مؤجل							(٧,٧٧٣,٦٤٣)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل							١٢٣,٠٤٥,٦٢٦
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)							(٢,٣٥٥,٣٨٣)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل –انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)							(١,٥٤٥,٧١٥)
أرباح معلقة							(٧٢,٠٩٦)
صافي موجودات التمويل							١١٩,٠٧٢,٤٣٢

ألف ريال قطري

١١ | استثمارات مالية

	٢٠٢١			٢٠٢٠		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
• استثمارات في حقوق الملكية	٣٤٥,٩٧٧	١,٠٨٢,٥٠٦	١,٤٢٨,٤٨٣	٩٦,٧٧٩	٩٧٣,٣٤٠	١,٠٧٠,١١٩
• استثمارات في أدوات دين – ذات معدل ثابت	١٢,٩٩٢	٣١٢,٥٧٦	٣٢٥,٥٦٨	١٧,٧٧٠	٢٠٤,٠١٤	٢٢١,٧٨٤
	٣٥٨,٩٦٩	١,٣٩٥,٠٨٢	١,٧٥٤,٠٥١	١١٤,٥٤٩	١,١٧٧,٣٥٤	١,٢٩١,٩٠٣
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة (أ)						
– صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي	٢,٠٧٠,٠١٥	٣٧,٥٥١,٤١٠	٣٩,٦٢١,٤٢٥	٢,٠٧٤,٢٠٨	٢٧,١٢٢,٧٣٤	٢٩,١٩٦,٩٤٢
– ذات معدل ثابت	٦٦٣,٥٤٩	١٠٧,٢٥٢	٧٧٠,٨٠١	٧٤٢,٧٩٧	١٤١,١٣٨	٨٨٣,٩٣٥
– ذات معدل متغير	–	–	–	–	٧٢,٥٤٥	٧٢,٥٤٥
– يخصم: مخصص انخفاض القيمة*	(٥٠٤)	(١٠٣,٢٢٩)	(١٠٣,٧٣٣)	(١,٩١٩)	(٩٨,١٢٦)	(١٠٠,٠٤٥)
	٢,٧٣٣,٠٦٠	٣٧,٥٥٥,٤٣٣	٤٠,٢٨٨,٤٩٣	٢,٨١٥,٠٨٦	٢٧,٢٣٨,٢٩١	٣٠,٠٥٣,٣٧٧
استثمارات في أدوات حقوق ملكية وأدوات الاستثمار الأخرى مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١,٣٥٤,٨٥٤	٩٨٢,٣٧٤	٢,٣٣٧,٢٢٨	٧٦١,٨٣٥	١,١٤٠,٩٩٤	١,٩٠٢,٨٢٩
	٤,٤٤٦,٨٨٣	٣٩,٩٣٢,٨٨٩	٤٤,٣٧٩,٧٧٢	٣,٦٩١,٤٧٠	٢٩,٥٥٦,٦٣٩	٣٣,٢٤٨,١٠٩

* بالنسبة لمخصص إنخفاض القيمة على مستوى المرحلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح ٤(ب).

إيضاحات:

١. القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغت ٤٠,٠٦٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٢٩,٤٧٠ مليون ريال قطري).
٢. إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم ٥ (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرصيد في ١ يناير	٣١٧,٧٧٤	٤٠٨,٨٤٩
مكون خلال السنة	٣,٧٩١	٢١,٧٦٩
شطب/استردادات/ تحويلات خلال السنة	(٤٩,١٧٦)	(١١٢,٨٤٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٧٢,٣٨٩**	٣١٧,٧٧٤

اعتباراً من تاريخ إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢١/١٣، لا يتم اختبار انخفاض قيمة الأدوات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. ومع ذلك، من قبل ذلك، فإن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو المستمر في القيمة العادلة للاستثمار إلى ما تحت تكلفته عند تحديد ما إذا كانت الاستثمارات قد انخفضت قيمتها. في حالة وجود أي دليل على استثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الخسارة التراكمية المعترف بها سابقًا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد للاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

ألف ريال قطري

١٢ | استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرصيد في ١ يناير	**١,١٣٣,٦٩٢**	٥٤٤,٧٣٥
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**١,٣٨٩**	(٨,٨٨٧)
استثمارات محولة/ مستبعدة خلال السنة	**(٢٤,٣٢٥)**	٦٠١,٤٤٠
الحصة من نتائج الأعمال	**٤١,٥٦٩**	٣,٤٠٤
توزيعات نقدية	**(١٢,٧٥٧)**	(٧,٠٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,١٣٩,٥٦٨**	١,١٣٣,٦٩٢

اسم الشركة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	نسبة الملكية (٪) ٢٠٢١	نسبة الملكية (٪) ٢٠٢٠
شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق.خ)	قطر	تمويل	**٣٠,٠٠٪**	٣٠,٠٠٪
الضمان الإسلامية للتأمين	قطر	تأمين	**٣٠,٨٢٪**	٣٠,٨٢٪
أمبيت لتمويل الشركات	الهند	خدمات مالية	**٢١,٧٢٪**	٢١,٧٢٪
شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م	قطر	عقارات	**٢٥,٠٠٪**	٢٥,٠٠٪

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة استنادا إلى البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م
إجمالي الموجودات	**١,٠٦٨,٢٢٠**	**٦١٣,٥٢٧**	**٨٩٨,١٩١**	**٥,٣٨٧,٤٩٣**
إجمالي المطلوبات	**١٤٦,٠٧٠**	**١٧٨,٣٣٣**	**٤٣٦,٩٠٤**	**٤,١١٥,٨٥٦**
إجمالي الإيرادات	**٩٠,٩٠٩**	**٦٦,٨١٦**	**١٧٦,٠٥٢**	**٥٥٩,٨٦٠**
صافي الربح	**١٨,٧٩٨**	**٣٧,٩٦٣**	**٨,٩٧٠**	**١٢٣,٧٩٦**
حصة من الربح	**٥,٦٣٧**	**١٢,١٢٦**	**١,٣٣٧**	**١٧,٩٤٧**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م
إجمالي الموجودات	١,٠٨٧,٤٦٠	٦٢٦,٤٦٧	٦٤٣,٠٠٢	٥,٥٧٩,٨٩٤
إجمالي المطلوبات	١٦٠,٧١٣	٢٢٣,٧١٨	٢١٢,٧٤٣	٤,٣٨٠,٠٤٤
إجمالي الإيرادات	١١٠,٦٢٩	٦٢,٤١٠	٦٤,٨٩٣	٤٦,٩٠٦
صافي الربح	٢١,١٢٠	٣٤,٦٠٧	٤,٨٣٠	(٤٥,٦٧٣)
حصة من الربح	٤,٥٥٩	١٠,٣١٠	١,٢٤٧	(١١,٤١٨)

١٣ | استثمارات عقارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرصيد في ١ يناير	**٢,٨٦٢,٥٢٣**	٢,١٧٥,٤٥٩
التحويلات	**–**	(٧٤,٣٠٠)
إضافات	**١,٠١٩**	٦٥٥,٥١٥
التغيرات في القيمة العادلة	**٣٧,٨٥١**	٥٣,٥٥٨
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(٤٧,٣٩٦)**	٥٢,٢٩١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,٨٥٣,٩٩٧**	٢,٨٦٢,٥٢٣

إيضاح:
الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

ألف ريال قطري

١٤ | موجودات ثابتة

	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**٤٨٣,٠٩٧**	**١٨٨,٣٤٢**	**٣٦٥,٦٤٣**	**٥,٠٣٧**	**٦,٨٦٨**	**١,٠٤٨,٩٨٧**
إضافات	**٥٤٧**	**١,١٧٠**	**٧,٩١٩**	**٤٦٨**	**٣,٢٩٤**	**١٣,٣٩٨**
استبعادات	**–**	**(١٥٠)**	**(٤٤٣)**	**–**	**(٧,١٢٥)**	**(٧,٧١٨)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(٢,٢٠٠)**	**(٤١٣)**	**٩**	**(٥٩)**	**–**	**(٢,٦٦٣)**
تحويلات	**–**	**٣٩٨**	**٥٥٩**	**–**	**–**	**٩٥٧**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤٨١,٤٤٤**	**١٨٩,٣٤٧**	**٣٧٣,٦٨٧**	**٥,٤٤٦**	**٣,٠٣٧**	**١,٠٥٢,٩٦١**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٤٢٨,٤٤٨	١٨٨,١٤٥	٣٥٩,١٨٥	٥,١٠٩	٦,٢٣٨	٩٨٧,١٢٥
إضافات	١,٣١٤	٣,٤٢٣	١١,٠٣٦	٩٠	٣,٣٢٣	١٩,١٨٦
استبعادات	–	(١,٧٤٧)	(٦,٥٦٧)	–	(٢,٧٤٦)	(١١,٠٦٠)
فروقات صرف عملات أجنبية	٢,٦٥٩	(١٩)	٧٧٣	(١٥)	٥٣	٣,٤٥١
تحويلات	٥٠,٦٧٦	(١,٤٦٠)	١,٢١٦	(١٤٧)	–	٥٠,٢٨٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٨٣,٠٩٧	١٨٨,٣٤٢	٣٦٥,٦٤٣	٥,٠٣٧	٦,٨٦٨	١,٠٤٨,٩٨٧
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**١١١,٦٧٧**	**١٧٤,٢٨٨**	**٢٩٦,١٧٧**	**٤,٥٩٨**	**–**	**٥٨٦,٧٤٠**
الاستهلاك المحتسب خلال السنة	**٧,٦٦٢**	**٥,٣٥٧**	**٢٥,٤٣٩**	**١٣٧**	**–**	**٣٨,٥٩٥**
استبعادات	**–**	**(١٠)**	**(٤٥٢)**	**–**	**–**	**(٤٦٢)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(٢٤٠)**	**١١٧**	**(٥٦٩)**	**(٦٩)**	**–**	**(٧٦١)**
تحويلات	**(٥)**	**٥٨٥**	**١٣٠**	**٧**	**–**	**٧١٧**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١١٩,٠٩٤**	**١٨٠,٣٣٧**	**٣٢٠,٧٢٥**	**٤,٦٧٣**	**–**	**٦٢٤,٨٢٩**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٨٤,٣٤٩	١٧١,٢١٤	٢٧٥,١٨٨	٤,٦٢٦	–	٥٣٥,٣٧٧
الاستهلاك المحتسب خلال السنة	١٢,٥٩٤	٦,٥٧٣	٢٨,٢٠٨	١١٠	–	٤٧,٤٨٥
استبعادات	–	(١,٦٤٩)	(٦,١٩٩)	–	–	(٧,٨٤٨)
فروقات صرف عملات أجنبية	(٢٩٥)	(٢٠٢)	(٢٧٧)	(٣٩)	–	(٨١٣)
تحويلات	١٥,٠٢٩	(١,٦٤٨)	(٧٤٣)	(٩٩)	–	١٢,٥٣٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١١,٦٧٧	١٧٤,٢٨٨	٢٩٦,١٧٧	٤,٥٩٨	–	٥٨٦,٧٤٠
القيم الدفترية:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٤٤,٠٩٩	١٦,٩٣١	٨٣,٩٩٧	٤٨٣	٦,٢٣٨	٤٥١,٧٤٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٧١,٤٢٠	١٤,٠٥٤	٦٩,٤٦٦	٤٣٩	٦,٨٦٨	٤٦٢,٢٤٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣٦٢,٣٥٠**	**٩,٠١٠**	**٥٢,٩٦٢**	**٧٧٣**	**٣,٠٣٧**	**٤٢٨,١٣٢**

ألف ريال قطري

١٥ | موجودات غير ملموسة

	الشهرة	برمجيات	أعمال قيد التنفيذ	الاجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**٢١٧,٨١٤**	**١٣٤,٨٥٠**	**١٧,٣٢٠**	**٣٦٩,٩٨٤**
إضافات	**–**	**٤١,٩٨٥**	**٣٨,٠٢١**	**٨٠,٠٠٦**
تحويلات	**–**	**–**	**(٣٨,٣٥٣)**	**(٣٨,٣٥٣)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**–**	**(١٧٣)**	**–**	**(١٧٣)**
إطفاء خلال السنة	**–**	**(٥١,٥٤٥)**	**–**	**(٥١,٥٤٥)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢١٧,٨١٤**	**١٢٥,١١٧**	**١٦,٩٨٨**	**٣٥٩,٩١٩**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٣٩,٩١٤	١٤٥,٥٧١	١٤,٧٧٥	٤٠٠,٢٦٠
إضافات	–	٣٧,١٩١	٣٣,٩٥٣	٧١,١٤٤
تحويلات	–	–	(٣١,٤٠٨)	(٣١,٤٠٨)
انخفاض القيمة خلال السنة	(٢٢,١٠٠)	–	–	(٢٢,١٠٠)
فروقات صرف عملات أجنبية	–	(٤٩)	–	(٤٩)
إطفاء خلال السنة	–	(٤٧,٨٦٣)	–	(٤٧,٨٦٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢١٧,٨١٤	١٣٤,٨٥٠	١٧,٣٢٠	٣٦٩,٩٨٤

كيو انفست

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ على كيو إنفست على الوحدة المنتجة للنقد. تم القيام بفحص التدني في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تم تحديد قيمة الاستثمار في كيو إنفست الممكن استردادها باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم

- تخطط كيو إنفست لزيادة عائدات الرسوم والعمولات خلال فترة الخمسة سنوات القادمة.
- تخطط كيوانفست لتشغيل رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة في استثمارات ذات عائدات أعلى.
- تخطط كيوانفست لمواصلة النجاح الذي حققته في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيو إنفست لكسب إيرادات من خلال محفظة الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المدرجة خلال فترة التوقعات.
- تخطط كيو إنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال محفظة الاقتراض وبشكل جزئي من ودائع العملاء.
- تخطط كيوانفست للحفاظ على الاستقرار ورقابة المصاريف خلال الخمس سنوات القادمة.

إن قيمة حقوق الملكية القائمة على أساس التقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار في سجلات البنك.

ألف ريال قطري

١٦ | موجودات أخرى

	إيضاح	٢٠٢١	٢٠٢٠
مشاريع قيد التطوير		**٢٣٣,٢٧٩**	٣٧٢,٢٤٠
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٦,١	**٨٨,٨٠٣**	٢٢٩,٩٠٣
موجودات ضريبية مؤجلة		**٤٤,٢٩٠**	٣٧,٣١٩
مبالغ مدفوعة مقدماً		**٤٢,٣٦٧**	٤٧,٧٠٠
أخرى (أ)		**١,٣٠٠,٠٥٣**	١,٢٤٩,٤٨٦
		١,٧٠٨,٧٩٢	١,٩٣٦,٦٤٨

إيضاحات:

أ. تتضمن قيمة العقارات المقتناة ضمن تسوية الأصول التمويلية والتي يتم تقويمها بالقيمة العادلة.

١٦,١ | أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

	٢٠٢١			٢٠٢٠		
	موجودات	**مطلوبات**	**القيمة الإسمية**	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية
أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٤٠,٧٧٧**	**٢٣,٠٧٤**	**٤,٥٦٩,٦١٧**	٦٤,٠٧٦	٤٥,٧٩٣	٧,١٥٣,٣٠٣
وعود مبادلة معدلات الأرباح	**١,٩٣٣**	**–**	**٧٢,٨٠٠**	–	–	–
ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٥٤٧**	**٨٢,٦٤٦**	**٥,٢١١,٣٠٧**	١٠٥,٨٠٦	–	١,٣٦٤,٩٦٤
وعود مبادلة معدلات الأرباح	**٢٠,٣٦٣**	**٩٦,٥٤٤**	**٦,٧٨٦,٧٨٠**	–	١٣٧,٨١١	٢,٥٤٦,١٨٠
وعود مبادلة عملات	**٢,٧٦٨**	**–**	**١,٤٤٤,٧٥٠**	٥,٢١٣	–	–*
ج) محتفظ بها كتحوط لصافي استثمارات العمليات الأجنبية						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٢٠,٨٨٣**	**٢٢**	**٦٣٩,٥٥٥**	٤٣,٨٨٨	١٤,٥٩٥	٤٣٢,١٦٥
د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة						
وعود مبادلة عملات	**٦٤٤**	**–**	**١٤٥,٦٠٠**	١٠,٩٢٠	–	١,١٥٢,١٥٤
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٨٨٨**	**–**	**٢٥,٦٧٣**	–	–	–
	٨٨,٨٠٣	**٢٠٢,٢٨٦**	**١٨,٨٩٦,٠٨٢**	٢٢٩,٩٠٣	١٩٨,١٩٩	١٢,٦٤٨,٧٦٦

* القيمة التقديرية الموضحة اقل من القيمة العادلة لعمليات التحوط بمبلغ ١,٤٤٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١,١٥٢ مليون ريال قطري).

ألف ريال قطري

١٧ | مستحقات من بنوك

	٢٠٢١	٢٠٢٠
مطلوبات وكالة	**٣,٢٨٧,٦٥٤**	٢,٩٢٧,٩٤٩
مرابحة سلع دائنة	**١٠,٥٨٣,٢٦٣**	٦,٨٨٤,٠٢٠
اتفاقيات إعادة الشراء	**٥,٥١٤,٧٢٨**	٣,٧٢١,٩٣٦
حسابات جارية	**٤٧٠,٢٣٧**	٢٩٣,٨٤١
	١٩,٨٥٥,٨٨٢	١٣,٨٢٧,٧٤٦

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى ٣٦ شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٤٥٪ إلى ١,١٪ (٢٠٢٠: فترات استحقاق تصل إلى ثمانية أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٠٢٪ إلى ١.١٢٪). القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة كضمان مقابل قروض اتفاقيات إعادة الشراء ٥,٥٤٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٣,٨٥١ مليون ريال قطري).

١٨ | حسابات العملاء الجارية

حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:	٢٠٢١	٢٠٢٠
	١,٣٥٠,٩٦٨	١,١١٧,٢١٢
– حكومة	**٦٨,٩٣٧**	٢٤٣,٠٢٠
– مؤسسات مالية غير مصرفية	**٤,١٥١,٦٨١**	٣,٨٠٠,٢٣٦
– شركات	**١١,٣٣٥,٤٤٤**	١٢,٢٥٥,٢٢٥
– أفراد	**١٦,٩٠٧,٠٣٠**	١٧,٤١٥,٦٩٣

١٩ | صكوك تمويل

في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
القيمة الإسمية للصكوك	**١٤,٠١٢,١٨٠**	١٤,٠١٢,١٨٠
يخصم: خصم غير مطفأ	**(١١,١٤٨)**	(١٥,٨١٩)
ربح مستحق الدفع	**٦١,٦٩٣**	٦٢,٢٨٢
الإجمالي	**١٤,٠٦٢,٧٢٥**	١٤,٠٥٨,٦٤٣

تشتمل شروط الترتيبات للإصدارين أعلاه على تحويل بعض الموجودات المحددة وتتضمن موجودات المشاركة والمستأجرة وللاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأية موجودات يتم استبدالها من قبل المجموعة إلى «شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة» و«شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة» وهما شركات تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
مرابحة	**٦,٨٧٩,٦١٠**	٦,٥٨٢,٣٩٩
إجارة	**٩,٢٥١,٣٤٨**	٩,٢٥٧,٧٧٧
إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك	**١٦,١٣٠,٩٥٨**	١٥,٨٤٠,١٧٦

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

سنة الاستحقاق	٢٠٢١	٢٠٢٠
٢٠٢١	**–**	٥٤٦,٠٠٠
٢٠٢٢	**٢,٧٣٠,٠٠٠**	٢,٧٣٠,٠٠٠
٢٠٢٣	**١,٤٥٤,١٨٠**	١,٤٥٤,١٨٠
٢٠٢٤	**٣,٦٤٠,٠٠٠**	٣,٦٤٠,٠٠٠
٢٠٢٥	**٦,١٨٨,٠٠٠**	٥,٦٤٢,٠٠٠
	١٤,٠١٢,١٨٠	١٤,٠١٢,١٨٠

إن سندات الدين المذكورة أعلاه مقومة بالدولار الأمريكي وهي تشتمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه ٣,٢٨٪ (٢٠٢٠: ٣,٤٧٪).

ألف ريال قطري

٢٠ | مطلوبات أخرى

	إيضاح	٢٠٢١	٢٠٢٠
مصروفات مستحقة		**٣٤٣,٠٩٠**	٣٥٨,٧٨٥
شيكات مقبولة الدفع		**٤٢٧,٣٣٤**	٥٠٦,١٦٥
دفعات مقدمة من عملاء		**١٦,٩٢١**	١٨,٠٣٢
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (أ)		**٢٠٢,١٣٨**	٢١٢,٣٤٦
دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي		**٤٥٢,١٣٣**	٣٠٥,٢٧١
تأمينات نقدية		**٢٧٤,٥٧٥**	٢٨٨,٠١١
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		**٨٨,٨٨٢**	٧٦,٦٢٨
شيكات مقاصة		**٢٤,٦٨٧**	٢٥,٣٦
صندوق التقاعد		**٦٨٥**	١,٤٢٧
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٦,١	**٢٠٢,٢٨٦**	١٩٨,١٩٩
أخرى (ب)		**١,٤٠٩,٧٩١**	٣,٠٧٩,٠٠٨
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية		**٤٨,١١١**	٥٠,٥٢٤
		٣,٤٩٠,٦٣٣	٥,١١٩,٧٠٢

إيضاحات:

أ. الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرصيد في ١ يناير	**٢١٢,٣٤٦**	١٩١,٦٠٥
المكون خلال السنة (إيضاح ٢٩)	**٢٤,٦٨٧**	٣٤,١٩٤
مدفوعات خلال السنة	**(٣٤,٦٢٠)**	(١٣,٣٨٣)
تحويل عملات أجنبية	**(٢٧٥)**	(٧٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٠٢,١٣٨**	٢١٢,٣٤٦

ب. أخرى تتضمن أوراق قبول بمبلغ ٣٤٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١,٧٧٧ مليون ريال قطري).

٢١ | حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

	٢٠٢١	٢٠٢٠
رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل الحصة من الأرباح	**١١٣,١٧٩,١٨٥**	٩٩,٥٦٢,٤٠٧
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة (أ)	**١,٦٨٧,١٧٢**	٢,٠٤٦,٣٦٢
يخصم: أرباح مدفوعة خلال السنة	**(٧٨٢,٣٥٦)**	(٩٦٢,٨٥٤)
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**١١٤,٠٨٤,٠٠١**	١٠٠,٦٤٥,٩١٥

	٢٠٢١	٢٠٢٠
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة	**٥,١٢٨,٧٤٧**	٥,٣٧٩,٣٧٧
يخصم: حصة مضارب	**(٣,٤٤١,٥٧٥)**	(٣,٣٣٣,٠١٥)
إجمالي الربح الموزع لأصحاب حسابات الاستثمار للسنة (أ)	**١,٦٨٧,١٧٢**	٢,٠٤٦,٣٦٢

	٢٠٢١	٢٠٢٠
حسب النوع:		
حسابات لأجل	**٩٠,٨٨٤,١١٤**	٧٨,٨١٣,٣٥٨
حسابات توفير	**١٩,٧٨٩,٩٥٦**	١٨,٣٩٢,٥١٣
حسابات تحت الطلب	**٣,٤٠٩,٩٣٠**	٣,٤٤٠,٠٤٤
الإجمالي (ب)	**١١٤,٠٨٤,٠٠٠**	١٠٠,٦٤٥,٩١٥
حسب القطاع:		
أفراد	**٣٩,٠٦٣,٨٣٨**	٣٤,٠٠٥,٥٠٢
شركات	**٢٧,٩٨٤,٤٢٩**	٢٨,١٤٢,٥٣٨
مؤسسات مالية غير بنكية	**٨,٥٣٦,٦٢٥**	٣,٧٠٠,٤٠٣
حكومة	**٣٦,٨٠٢,٦٨٧**	٣٣,٤٣٣,٧٠٣
بنوك	**١,٦٩٦,٤٢١**	١,٩٩٣,٧٦٩
الإجمالي (ب)	**١١٤,٠٨٤,٠٠٠**	١٠٠,٦٤٥,٩١٥

	٢٠٢١	٢٠٢٠
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**١١٤,٠٨٤,٠٠١**	١٠٠,٦٤٥,٩١٥
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	**١٠٣,٧٦٨**	٨٢,٣٧٣
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**١١٤,١٨٧,٧٦٩**	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨

ألف ريال قطري

٢٢ | حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	٢٠٢١	٢٠٢٠
٣١ ديسمبر	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من ٢,٣٦٣ مليون سهم عادي (٢٠٢٠: ٢,٣٦٣ مليون سهم عادي) لها قيمة اسمية بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديله، يحول ١٠٪ من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة ٢,٥٪ عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر ٨,٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٥٦,٤ مليون ريال قطري).

(د) احتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للبنك يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام بموجب قرار من الجمعية العمومية بناء على توصية يقدمها مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) الأرباح المدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. هذه الأرباح غير قابلة للتوزيع لأصحاب الأسهم العادية إلا إلى حد النقد المستلم.

(و) احتياطي القيمة العادلة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
رصيد افتتاحي	**(١٠٩,٧٨٦)**	٢٤٢,٣٧٧
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	**١٩١,١٢٧**	(٢٣٣,٤٤٦)
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	**(٢٧٤)**	(٣,٨٧٨)
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:		
التغير في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة	**(٣٤,٨٨٩)**	(٢٠٨,٧٩٥)
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(٤,٢٠٢)**	٦٧,٠٤٨
إعادة تقييم استثمارات عقارية:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**٣٥,٨٧٧**	٤٨,٧٤٦
يخصم: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(١٧,١٩٢)**	(٢١,٨٣٨)
	٦٠,٦٦١	(١٠٩,٧٨٦)

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل شيء إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (٢٠٢٠: لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة).

ألف ريال قطري

٢٢ | حقوق الملكية (تتمة)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٢ توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٥٧,٥٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ١٣٥٨,٧ مليون ريال قطري بواقع ٠,٥٧٥ ريال قطري للسهم (٢٠٢٠: ٤٠٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ٩٤٥,٢ مليون ريال قطري بواقع ٠,٤ ريال قطري للسهم) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٢٣ | حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.م. (٣٤,٣٨٪) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (٠,٢٩٪) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (٥١٪) وبيت التمويل العربي (٠,٠٠٧٪) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (١٧,٣٩٪).

٢٤ | صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ ٢ مليار ريال قطري خلال سنة ٢٠١٥. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بنسبة ٥٪ تتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. خلال عام ٢٠٢١، انقضت الفترة الأولى لإعادة تحديد معدل الربح وتمت إعادة تجديد معدل ربح سنوي جديد وقدره ٤,١٣٣٦٥٪ للسنوات الست القادمة. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سبتمبر ٢٠١٦ قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ ٢ مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة تبلغ ٥,٢٥٪ على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

٢٥ | صافي إيرادات أنشطة التمويل

الدخل من:	٢٠٢١	٢٠٢٠
مرابحة	**٣,٥٧٠,٠٧٣**	٣,٦٤١,٦٢٠
مساومة	**١,٥٨٣,٤٦١**	١,٤٦١,٤٢٢
إجارة منتهية بالتمليك	**٨٣١,٧٥٦**	٨٤٢,٣٦١
استصناع	**١٣,٣٤٦**	١٠,٨٠٦
	٥,٩٩٨,٦٣٦	٥,٩٥٦,٢٠٩

٢٦ | صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	٢٠٢١	٢٠٢٠
إيراد من أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة	**١,٠٥٦,١٤٥**	١,١٤٤,٢٠٢
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية	**(١٤٠,٢٩٦)**	(٢٣٢,٢١٧)
صافي (خسارة) / ربح من بيع أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة	**١٣,٤١٠**	(٨,٢٥٤)
صافي الربح من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة	**١٥,٢٩٤**	٢٠,٠٢٩
(خسارة) / ربح القيمة العادلة من أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**٧,٧١٠**	(١٧,١٩٤)
إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	**٦٧,٨٣٦**	٦١,٩٨٦
إيراد توزيعات أرباح	**١١١,٨٨٣**	٥٩,٤٤٤
	١,١٣١,٩٨٢	١,٢٠٧,٩٩٦

٢٧ | صافي إيرادات رسوم وعمولات

	٢٠٢١	٢٠٢٠
دراسة جدوى أتعاب إدارة مرافق	**٢٠٢,٨٩٨**	٢١٠,٦٨٢
عمولات اعتمادات وخطابات ضمان	**٧٩,٦٦٥**	٨٩,٥٣١
رسوم خدمات مصرفية	**٤٨٤,٥٨٣**	٣٩٥,٤٥٠
أتعاب استشارية	**٤٩,٤٥٢**	٢٣,٧٦٢
أخرى	**١٢٠,٥٦٦**	٩٧,٦٢٤
	٩٣٧,١٦٤	٨١٧,٠٤٩
مصروف رسوم وعمولات	**(٢١٠,٧٣٤)**	(١٥٥,٦٣٣)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**٧٢٦,٤٣٠**	٦٦١,٤١٦

ألف ريال قطري

٢٨ | صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
تعامل بعملات أجنبية	**١٢٥,١٤١**	٧٦,٥٦٤
ايرادات عقود مقايضة	**(١٨,٦٩٥)**	(٣٣,٤٩٤)
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**٩٣,٩٣٤**	٣٢,٦٢١
	٢٠٠,٣٨٠	٧٥,٦٩١

٢٩ | تكاليف الموظفين

	٢٠٢١	٢٠٢٠
رواتب ومنافع أخرى	**٦١٧,٤٦١**	٦١٥,١٥٧
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**٨,٦٣**	٨,٠٠٧
تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح ٢٠)	**٢٤,٦٨٧**	٣٤,١٩٤
	٦٥٠,٢١١	٦٥٧,٣٥٨

٣٠ | مصروفات أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
أتعاب قانونية ومهنية	**٤٢,٣٣٧**	٣٣,٧٧٩
إيجار	**٤٣,٤٥٥**	٤٥,٩٦٧
مصاريف خدمات	**٤٥,٨٥٣**	٥٠,٦٠٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**١٨,٥٠٠**	١٨,٥٠٠
مصاريف تقنية المعلومات	**٥٧,٨٦٤**	٥٨,٦٥٣
مصاريف دعاية وتسويق	**١٨,٠٣٦**	٢٢,٣٧٤
اتصالات ومرافق	**٤٥,٤٠٣**	٤٤,٤٠٨
رسوم اشتراكات	**٥,٠٠٨**	٥,١٧٨
إصلاحات وصيانة	**١٠,١٣٢**	٩,٧٤٩
تكاليف تأمين	**٩,١١٨**	٤,٩٠١
مصاريف أخرى	**٤٩,١٧٣**	٤٤,٧٨٨
	٣٤٤,٨٧٩	٣٣٨,٩٠١

٣١ | مصروف الضريبة

مصروف / (إعفاء) ضريبي متداول	**٢٠٢١**	٢٠٢٠
السنة الحالية	**٩,٧٠٧**	٧,٤٠٨
إجمالي المصروف / (الإعفاء) الضريبي	**٩,٧٠٧**	٧,٤٠٨

٣٢ | مطلوبات والتزامات محتملة

(أ) المطلوبات المحتملة	**٢٠٢١**	٢٠٢٠
تسهيلات غير مستغلة	**٧,٧٣١,٤٩٧**	٧,٠٢٧,٣٠٧
ضمانات	**٨,٣٩٣,٧٣٩**	١٠,٧٤٤,٠٢٢
اعتمادات مستندية	**٦,١٩٣,٣٦٧**	٥,٩٠١,٠٩٤
	٢٢,٣١٨,٦٠٣	٢٣,٦٧٢,٤٢٣
(ب) التزامات		
التزام استثمار	**٢١٣,٦١٤**	٨٠,٣٨٠
الاجمالي	**٢٢,٥٣٢,٢١٧**	٢٣,٧٥٢,٨٠٣

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستندية

خطابات ضمان واعتمادات مستندية تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

ألف ريال قطري

٣٢ | مطلوبات والتزامات محتملة (تتمة)

(ج) التزامات إيجاريه

عقود الإيجار التشغيلي تستحق الدفع كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
مستحقة الدفع خلال سنة	**٨,٩٤٧**	٨,٣٧٩
مستحقة الدفع بعد سنة ولا تتجاوز خمس سنوات	**٢٢,٨٨٨**	٣٨,٣٧٤
مستحقة الدفع بعد أكثر خمس سنوات	**٧٥٥**	٨١٥
	٣٢,٥٩٠	٤٧,٥٦٨

٣٣ | تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق حسب التوزيع الجغرافي:

٢٠٢١ الموجودات	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٦٤٤,٧٥٧	–	٢,١٥٢	–	٥٢٩,٥٩٨	٧,١٧٦,٥٠٧
مستحقات من بنوك	٣,٧٦٩,٦٠٢	١,٢١٥,٢٢٧	٩٠١,٨٢٧	١,٢٥٩,١٥٤	٣١٤,٨٨٦	٧,٤٦٠,٦٩٦
موجودات تمويل	١٢١,٢٥٧,٨٦٦	١,١١٧,٥٨٥	٢,٧٧٨,٠٣٩	٢,٣٠٧,٢٥٥	٩٤٧,٧٨٢	١٢٨,٤٠٨,٥٢٧
استثمارات مالية	٣٩,٩٠٧,٨٧٣	٩٥٧,٦١٩	١,٥٢١,٠٠١	١,٤٩٢,٨٤٣	٥٠٠,٤٣٦	٤٤,٣٧٩,٧٧٢
استثمارات في شركات زميلة	١,٠٧٧,٤٨٤	–	–	–	٦٢,٠٨٤	١,١٣٩,٥٦٨
استثمارات عقارية	٢,٠٦٢,٨٦٣	٤٨,٥٠٩	٧٤٢,٦٢٥	–	–	٢,٨٥٣,٩٩٧
موجودات ثابتة	٣٢٠,٨٩٢	–	٦٣,٦٧٧	–	٤٣,٥٦٣	٤٢٨,١٣٢
موجودات غير ملموسة	٣٥٦,٢٣٩	–	١,١٣٣	–	٢,٥٤٧	٣٥٩,٩١٩
موجودات أخرى	١,٢١٣,٠٩٨	١٠٩,٨٦٦	١٨٩,٧٢٩	٤,٥٨١	١٩١,٥١٨	١,٧٠٨,٧٩٢
إجمالي الموجودات	١٧٦,٦١٠,٦٧٤	٣,٤٤٨,٨٠٦	٦,٢٠٠,١٨٣	٥,٠٦٣,٨٣٣	٢,٥٩٢,٤١٤	١٩٣,٩١٥,٩١٠

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

المطلوبات

مستحقات لبنوك	٦,٩٤١,٢١٥	٥,٨٥٨,٥٠٢	٥,٥٠٨,٩٤٧	–	١,٥٤٧,٢١٨	١٩,٨٥٥,٨٨٢
الحسابات الجارية للعملاء	١٦,٠٩٥,٦٧٤	٢١,١٧٥	٧٥,٥١٤	٨٩,٤٤١	٦٢٥,٢٢٦	١٦,٩٠٧,٠٣٠
صكوك تمويل	–	–	١٤,٠٦٢,٧٢٥	–	–	١٤,٠٦٢,٧٢٥
مطلوبات أخرى	٣,٠٨٤,٠٨٢	٦٢,٩٤٣	١٤٩,٨٥٣	–	١٩٣,٧٥٥	٣,٤٩٠,٦٣٣
إجمالي المطلوبات	٢٦,١٢٠,٩٧١	٥,٩٤٢,٦٢٠	١٩,٧٩٧,٠٣٩	٨٩,٤٤١	٢,٣٦٦,١٩٩	٥٤,٣١٦,٢٧٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٨٥,٦٧٣,٩٨٦	٨,٣٥٤,٤٦٥	١١,٥٠٢,٨٦١	٤,٠٦٦,٦٧٨	٤,٥٨٩,٧٧٩	١١٤,١٨٧,٧٦٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	١١١,٧٩٤,٩٥٧	١٤,٢٩٧,٠٨٥	٣١,٢٩٩,٩٠٠	٤,١٥٦,١١٩	٦,٩٥٥,٩٧٨	١٦٨,٥٠٤,٠٣٩

ألف ريال قطري

٣٣ | تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي (تتمة)

٢٠٢٠ الموجودات	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧,٩٥٩,٨٥٧	–	٢,٣٢٤	–	٣٩٥,١٠١	٨,٣٥٧,٢٨٢
مستحقات من بنوك	٥,٣٧٧,٦٩٢	٢١,٠١٧	٩٥٥,٥١٤	٢٩٥,٣٢٤	٢٦٣,٧١١	٦,٩١٣,٢٥٨
موجودات تمويل	١١٠,١٧١,٨٥١	١,٢٠٨,٠٤٦	٣,٥٧٢,٢٨٥	٢,٤٧٣,٣٨٦	١,٦٤٦,٨٦٤	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
استثمارات مالية	٢٩,٣٣٤,٣٣٨	٧٧٣,٧٦١	١,٠٠٢,٥٠٥	١,٥١٠,٣٩٤	٦٢٧,١١١	٣٣,٢٤٨,١٠٩
استثمارات في شركات زميلة	١,٠٥٢,٥٩٥	–	–	–	٨١,٠٩٧	١,١٣٣,٦٩٢
استثمارات عقارية	٢,٠٦٤,٥٩١	٤٧,٤٨٩	٧٥٠,٤٤٣	–	–	٢,٨٦٢,٥٢٣
موجودات ثابتة	٣٤٨,٢٨٠	–	٦٧,٠٢١	–	٤٦,٩٤٦	٤٦٢,٢٤٧
موجودات غير ملموسة	٣٦٥,٣٦٠	–	١,٢٤٤	–	٣,٣٨٠	٣٦٩,٩٨٤
موجودات أخرى	١,٦٨٣,٤٨٢	٥٧,٨١٩	٣٥,٥٢٩	٨,٤٠٩	١٥١,٤٠٩	١,٩٣٦,٦٤٨
إجمالي الموجودات	١٥٨,٣٥٨,٠٤٦	٢,١٠٨,١٣٢	٦,٣٨٦,٨٦٥	٤,٢٨٧,٥١٣	٣,٢١٥,٦١٩	١٧٤,٣٥٦,١٧٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	٤,٢٤٢,٦٨١	٣,٩٣١,٩٥٠	٣,٤٦٢,٢٧٧	٦١٧,٢٥٢	١,٥٧٣,٥٨٦	١٣,٨٢٧,٧٤٦
الحسابات الجارية للعملاء	١٦,٨٨٨,٥٨٩	٣١,٣٢٣	٨٦,٣٥٧	٢٣,٩٨٧	٣٨٥,٤٣٧	١٧,٤١٥,٦٩٣
صكوك تمويل	–	–	١٤,٠٥٨,٦٤٣	–	–	١٤,٠٥٨,٦٤٣
مطلوبات أخرى	٣,٢٥٤,٧٤١	٢٩٥	٩٤٥,٦٩١	–	٩١٨,٩٧٥	٥,١١٩,٧٠٢
إجمالي المطلوبات	٢٤,٣٨٦,٠١١	٣,٩٦٣,٥٦٨	١٨,٥٥٢,٩٦٨	٦٤١,٢٣٩	٢,٨٧٧,٩٩٨	٥٠,٤٢١,٧٨٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٧٦,٧٩٤,٠٨٤	٣,٢٨٩,٢٢١	١١,٧١٩,٤٥٥	٤,٣٣١,٨٥٦	٤,٥٩٣,٦٧٢	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	١٠١,١٨٠,٠٩٥	٧,٢٥٢,٧٨٩	٣٠,٢٧٢,٤٢٣	٤,٩٧٣,٠٩٥	٧,٤٧١,٦٧٠	١٥١,١٥٠,٠٧٢

ألف ريال قطري

٣٤ | العائدات للسهم الواحد

المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	٢٠٢١	٢٠٢٠
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	**٣,٥٥٥,٢٩٦**	٣,٦٥٥,١١٥
يخصم: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي	**(١٩٦,٣٣٧)**	(٢٠٥,٠٠٠)
الربح للسهم الواحد	**٣,٣٥٨,٩٥٩**	٢,٨٦٠,١١٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**١,٤٢**	١,٢١

٣٥ | النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)	**١,١٧١,٣٩٥**	٣,١٦٤,٨٩١
مستحقات من بنوك	**٧,٣٣٠,٨٦٢**	٦,٩١٣,٢٥٨
	٨,٥٠٢,٢٥٧	١٠,٠٧٨,١٤٩

٣٦ | الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون نفوذا هاما وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.
معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٢٠٢١		٢٠٢٠	
	شركات زميلة	**أعضاء مجلس الإدارة**	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة
موجودات:				
إجمالي موجودات التمويل (باستبعاد المخصصات)	**٣,١٦٩,٩٥٧**	**٤,٨٤٢,٨٥٠**	٣,٤٢٧,٠٢٧	٥,٠٠١,٥٤٦
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٣٥٣,٠٤٠**	**١,٤٤٢,٨٧٨**	٣٧٦,٨٦٠	٢,٠٧٤,٣١٥
بنود خارج بيان المركز المالي:				
مطلوبات محتملة وضمانات والتزامات أخرى	**١٢٥,٧٩٨**	**٥٥,٢٤٥**	١٢٥,٤٦٣	٤٩٣,٤٧٠
بنود بيان الدخل الموحد:				
أرباح تمويل	**١٥٧,٧١٩**	**٢٠٦,٧٨٧**	١٨٠,٥٩٦	٢٢٥,٥٠٠
أرباح ودائع مدفوعة	**٣,٠٦٠**	**٣٣,١٧٦**	١,٦٤٧	٢٧,٩٣٢
أخرى	**١,١٣٨**	**١١,٠٦٨**	١١,٨٢٠	١٠,٠٥٥

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
منافع قصيرة الأجل للموظفين	**٧١,٣٨٦**	٦٨,٨٦٣
منافع طويلة الأجل أخرى	**٩,٩٩٤**	٩,٨٥٦
	٨١,٣٨٠	٧٨,٧١٩

ألف ريال قطري

٣٧ | الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

٣٨ | هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٩ | صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتكوين مخصصات خلال العام ٢٠٢١ بمبلغ ٨٨,٨ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٧٦,٦ مليون ريال قطري) بما يتمثل ٢,٥٪ من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة ٢٠١٠.

٤٠ | أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة ٢٠٢٠ متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع أرقام سنة ٢٠٢١. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

ألف ريال قطري

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

كما في ٣١ ديسمبر الموجودات	٢٠٢١	٢٠٢٠
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٦٤٤,٧٥٧**	٧,٩٥٩,٨٥٧
مستحقات من بنوك	**٧,١٩٣,٤٩٤**	٦,٧٨٨,٨٤٥
موجودات تمويل	**١٢٦,١١١,٠٥٨**	١١٧,١٣٠,١٢١
استثمارات مالية	**٤٣,٧٣٠,١٤٦**	٣٣,٠١٩,٥٥٨
استثمارات في شركات زميلة	**١,٠١١,١٤٨**	٩٨٦,٤٦٩
استثمارات عقارية	**١,٣٥٢,٦٣٥**	١,٣٤١,٠٧١
موجودات ثابتة	**٣١٧,٤٦٩**	٣٤٣,٩١١
موجودات غير ملموسة	**١٣٨,٥١٣**	١٤٦,٩٦٨
موجودات أخرى	**١,١٥٢,٢٥١**	١,٤٩٢,٧٧٤
إجمالي الموجودات	**١٨٧,٦٥١,٤٧١**	١٦٩,٢٠٩,٥٧٤
المطلوبات		
مستحق لبنوك	**١٧,٠٨٢,٣٥١**	١١,٦٤٠,٧٩٤
حسابات العملاء الجارية	**١٦,١٢١,٦٩٨**	١٦,٨١٩,٦٢١
صكوك تمويل	**١٤,٠٦٢,٧٢٥**	١٤,٠٥٨,٦٤٣
مطلوبات أخرى	**٤,٤٠٨,٤٠٠**	٥,٨٥٥,٧٤٩
إجمالي المطلوبات	**٥١,٦٧٥,١٧٤**	٤٨,٣٧٤,٨٠٧
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**١١٠,٩٣٧,٧٩٢**	٩٨,١٨٥,٩٢٠
حقوق الملكية		
رأس المال	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	**٦,٣٥٣,٤٥٩**	٦,٣٥٣,٤٥٩
احتياطي مخاطر	**٢,٤٤٤,٨٧٢**	٢,٤٣٦,٥١٠
احتياطي عام	**٧٩,٤٨٥**	٧٩,٤٨٥
احتياطي القيمة العادلة	**٣٥,٩٦٦**	(١٧٨,٣١٨)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(٥٥,٨٠٣)**	(٥٠,٨٨٢)
احتياطيات أخرى	**٢١٢,٠٥٨**	٢١٢,٠٥٨
أرباح نقدية مقترح توزيعها	**١,٣٥٨,٦٨٦**	٩٤٥,١٧٣
أرباح مدورة	**٨,٢٤٦,٨٥٠**	٦,٤٨٨,٤٣٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢١,٠٣٨,٥٠٥**	١٨,٦٤٨,٨٤٧
صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢٥,٠٣٨,٥٠٥**	٢٢,٦٤٨,٨٤٧
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية	**١٨٧,٦٥١,٤٧١**	١٦٩,٢٠٩,٥٧٤

ألف ريال قطري

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
صافي إيراد أنشطة التمويل	**٥,٨٨٠,٠٢٢**	٥,٨٢٤,٠٥٢
صافي إيراد أنشطة الاستثمار	**٩٨٨,٠٣٣**	١,١٤٦,٣٣٥
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار	**٦,٨٦٨,٠٥٥**	٦,٩٧٠,٣٨٧
إيراد رسوم وعمولات	**٨٤٣,٢٩٠**	٧٥٨,٤٤٠
مصروف رسوم وعمولات	**(٢٠٤,٥٢٦)**	(١٥٢,٧٣٤)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٦٣٨,٧٦٤**	٦٠٥,٧٠٦
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	**٢٠٠,٨٦٢**	٦٠,٢٦١
الحصة من نتائج شركات زميلة	**٣٥,٧١٠**	٣,٤٥٠
إيرادات أخرى	**٢٠,٠٠٠**	٣٦,٦١٦
إجمالي الإيرادات	**٧,٧٦٣,٣٩١**	٧,٦٧٦,٤٢٠
تكاليف الموظفين	**(٥١٠,٣٣٤)**	(٥٢٤,١٢٨)
استهلاك وإطفاء	**(٨٠,٨٠٢)**	(٨١,٠١٧)
حصة حملة الصكوك من الربح	**(٤٥٣,٠٤٢)**	(٤٧٢,٢٨٥)
مصروفات أخرى	**(٢٨٠,٠٧٤)**	(٢٧٧,٥٥١)
إجمالي المصاريف	**(١,٣٢٤,٢٥٢)**	(١,٣٥٤,٩٨١)
صافي خسائر انخفاض قيمة المستحقات من البنوك		
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية	**(٣,٣٦٥)**	(١٠,٩٤٧)
صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل	**(١,٣٠٤,٦٧٦)**	(١,٢٢٧,٥٧٨)
انخفاض قيمة شهرة	**–**	(٢٢,١٠٠)
خسائر انخفاض قيمة أخرى	**(٤,٤٣١)**	(٢٥,٦٠١)
الربح للسنة قبل العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٥,١٢٦,٦٦٧**	٥,٠٣٥,٢١٣
يخصم: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(١,٦٤٤,٥٨٢)**	(١,٩٩٤,٠٧٧)
صافي الربح للسنة	**٣,٤٨٢,٠٨٥**	٣,٠٤١,١٣٦

المصرف